مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية

الفقر في مدينة طرابلس

الكتاب الثاني

التدخلات الوطنية والمحلية

إعداد: أميمة جدع

مركز الدراسات الإنمائية - مدا

الاسكوا

المعهد العربي لإنماء المدن

مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية

الفقر في مدينة طرابلس
الكتاب الثاني
التدخلات الوطنية والمحلية (2010)

إعداد: أميمة جدع
مركز الدراسات الإنمائية - مدا

الاسكوا

الفقر في مدينة طرابلس
التدخلات الوطنية والمحلية (2010)

دراسة اعتمدت منهج البحث الاجتماعي بالمشاركة

إعداد: أميمة جدع، مركز الدراسات الإنمائية، مدا، بيروت

مراجعة: أديب نعمة، مستشار إقليمي في اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، إسكوا

مدير المشروع والإشراف: الدكتور عثمان الحسن محمد نور، المعهد العربي لإنماء المدن

صورة الغلاف، والداخل: الفنان الراحل ماريو سابا من مجموعة: «طرابلس، مدينة كل العصور - جامعة البلمند»

تمهيد وشكر

جاء إعداد هذا التقرير في إطار مشروع التعاون القائم بين بلدية طرابلس والمعهد العربي لإنماء المدن واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا - الاسكوا، الذي يعمل من خلال برامجه ونشاطاته من أجل إنماء المدن العربية ورفع مستوى أداء خدماتها وإعداد العناصر القادرة والمؤهلة لبناء أجهزتها الإدارية والفنية. وفي هذا الإطار يقوم المعهد العربي لإنماء المدن بإعداد تقارير إقليمية لتقييم الفقر المديني في ثلاث مدن عربية منها مدينة طرابلس (ومدينتا نواكشوط، وحلب التي استبدلت لاحقاً بتونس)، على أن تكون نقطة الانطلاق في المشروع الإقليمي.

في الاجتماع التحضيري الذي تقرر فيه مضمون هذا التقرير، طلب ممثلو بلدية طرابلس إعطاء الأولوية للبحث في السياسات والتدخلات الوطنية والمحلية، والدعم الدولي، في مجال مكافحة الفقر في طرابلس، أكثر من التركيز على دراسة ظاهرة الفقر نفسها وتطورها وتحليلها، دون تغييب هذا البعد بالكامل. كما كان من الضروري مراعاة عدم تكرار العمل نفسه الذي كان يقوم به فريق عمل مكلف من المجلس البلدي لإعداد استراتيجية تنمية مدن الفيحاء (طرابلس، الميناء، البداوي) التي كانت قيد التحضير بالتوازي مع إعداد هذا التقرير. وهاتان المسألتان حدّدتا إلى حد بعيد مضمون التقرير الحالي، والمقاربة التي اعتمدها.

إن إنتاج هذا التقرير لم يكن ممكناً لولا دعم بلدية طرابلس بشخص رئيسها في حينه الأستاذ رشيد جمالي، وجميع اعضاء المجلس البلدي، والمساعدة التقنية التي قدمها الأستاذ ربيع عمر.
وبما أن الموضوع الأساسي الذي تناوله التقرير يتعلّق بالسياسات الاجتماعية وارتباطها بتحسين أحوال معيشة الفقراء في مدينة طرابلس، كان لا بد من التوجه إلى الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بالشأن الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والصحي. فلا يسعنا في هذا الإطار سوى التقدم بالشكر الجزيل للقيّمين على الوزارات والجمعيات لتجاوبهم وتعاونهم في توفير المعلومات والبيانات الضرورية للتقرير.

ونخص بالشكر معالي وزير الشؤون الاجتماعية في حينه الدكتور سليم الصايغ الذي سمح لنا بالاتصال بجميع رؤساء المصالح في الوزارة ومراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس، وكانوا خير من قدّم المساعدة ووفّر البيانات المتاحة. ولا بد من أن ننوه بالاندفاع والتعاون اللذين أظهرهما كلٌ من السيدة ندى فواز رئيسة مصلحة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالإنابة، والسيدة كورين عازار المسؤولة عن شؤون المعوقين، والأستاذ عدنان ناصر الدين رئيس مصلحة مراكز الخدمات الإنمائية، والأستاذ محمد قدوح والسيدة حنان سليمان من مصلحة التنمية الاجتماعية والمشاريع، والأستاذ ماجد عيد مدير المنطقة في الشمال، بالإضافة إلى د. مريانا خياط والسيدة إلهام الجر؛ فالشكر لهؤلاء جميعاً، تقديراً لما قدّموه من تعاون ودعم في هذا الخصوص.
ونشكر أيضاً السيدة سوسن المصري مديرة مشروع بناء القدرات للحد من الفقر المشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، وميرفت مرعي مسؤولة البيانات في المشروع؛ وكذلك السيد وسيم حمود من الأسكوا.

ولا بد من أن نتوجه بالشكر إلى مدير عام الصندوق الوطني للمهجرين الأستاذ فادي عرموني لتسهيله المهمة، والسيد حسين الربيع للجهد الذي بذله في تأمين بيانات مستحقات المتضررين من الحرب في طرابلس.

ونشكر مدير العناية الطبية في وزارة الصحة العامة الدكتور فايز الخليل ورئيسة القسم الإداري في مستشفى طرابلس الحكومي السيدة زينة دئزلي.

كما نتقدّم بالشكر إلى العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي، ونخص بالشكر الدكتورة ندى منيمنة مديرة مشروع الإنماء التربوي، والأستاذ عصام المصري من المركز التربوي للبحوث والإنماء، والمرشدات نينا لحام منسّقة الإرشاد والتوجيه الصحي في الوزارة، وجنين البيك منسقة التوجيه الصحي في الشمال، والأستاذة منيفة عساف مسؤولة مركز الموارد في دار المعلمين والمعلمات في طرابلس، والآنسة نجاة كوسا من المنطقة التربوية في الشمال.

نشكر المسؤولين في الجمعيات والمؤسسات الذين قصدناهم لتسهيلهم مهمة إعداد التقرير، ونخص بالذكر السيدة وفاء البابا من دار الأيتام الإسلامية، السيدة محاسن حشاش من مؤسسات محمد خالد الاجتماعية، الدكتور برنار جرباقة رئيس الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان والسيدتين علا ياسين وإيليان بطرس من مكتب الاتحاد في الشمال، السيدة شيرين لقيس مسؤولة العلاقات العامة في منتدى المعوقين في لبنان الشمالي، الأستاذ صبحي عبد الوهاب من غرفة التجارة والصناعة في شمال لبنان، الأستاذ عماد عمر مشرف منطقة الشمال في جمعية المجموعة والسيدة دينا مقدم محللة قروض، السيدة كاتيا كارتليان مديرة مكتب جمعية الحركة الاجتماعية في شمال لبنان، الأستاذ رفعت حولا من مؤسسات بيت الزكاة، والآنسات فاطمة جمعة ورقية بيتية ومايا معاليقي من صندوق الزكاة في طرابلس.

نشكر أيضاً جامعة البلمند، التي أذنت باستخدام الصور الفوتوغرافية للفنان الراحل ماريو سابا، من الإصدار الخاص بجامعة البلمند «طرابلس، مدينة كل العصور»، لعام 2011.

لا بد في النهاية من توجيه الشكر العميق إلى الأستاذ أديب نعمة، مستشار في شؤون التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - أسكوا، للدعم الكلي والمساهمة الفعالة في عملية المراجعة والتدقيق النهائي للتقرير. وبالطبع نتقدم بالشكر إلى البروفسور عثمان نور مدير برنامج الفقر الحضري في البلدان العربية، الذي تابع بعناية ودقة كل خطوات العمل، وقدم كل المساعدة الضرورية لإنجازه.

تصميم التقرير

الجزء الاول: تمظهرات الفقر في مدينتي طرابلس والميناء ..... ص 13
مدخل ..... ص 13
أولاً: البعد المكاني للفقر ..... ص 14
ثانياً: البعد الاقتصادي للفقر ..... ص 15
ثالثاً: البعد التعليمي للفقر ..... ص 16
رابعاً: البعد الصحي للفقر ..... ص 17
خامساً: البنى التحتية والمساكن ..... ص 18
سادساً: البعد الأمني للفقر ..... ص 19

الجزء الثاني: السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الوطنية ..... ص 21
أولاً: الحكومة وخطة العمل الاجتماعية ..... ص 22
ثانياً: التنمية وإعادة الإعمار والتنمية المناطقية في خطط الحكومة ..... ص 25
ثالثاً: خطة مكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية ..... ص 31
رابعاً: التدخلات في مجال التربية والتعليم ..... ص 38
خامساً: التدخلات في المجال الصحي ..... ص 46
سادساً: الأجهزة والمؤسسات العامة ..... ص 48

الجزء الثالث: التدخلات والسياسات على الصعيد المحلي ..... ص 51
أولاً: طرابلس من منظور الحكومة المركزية ..... ص 51
ثانياً: التخطيط التنموي لمدينة طرابلس ..... ص 58
ثالثاً: التخطيط في مجال التنمية الاقتصادية ..... ص 61
التدخلات الفعلية ..... ص 64
رابعاً: التدخلات في القضايا الإنشائية والاقتصادية ..... ص 64
- البنى التحتية: مجلس الإنماء والإعمار ..... ص 64
- النشاط الاقتصادي ..... ص 68
خامساً: التدخلات في القضايا الاجتماعية ..... ص 78
- مقدمة ..... ص 78
- تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية ..... ص 82
- التدخلات في مجال الإغاثة والتعويضات ..... ص 111
- المشاريع الاجتماعية ..... ص 118
- دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر ..... ص 119
سادساً: التدخلات في القضايا الصحية ..... ص 122
سابعاً: التدخلات في القضايا التربوية ..... ص 127

خلاصات عامة ..... ص 152

ملاحق ..... ص 157

الجزء الأول:

تمظهرات الفقر في مدينتي طرابلس والميناء

مدخل

تؤكد الدراسات الحديثة مرّة أخرى على تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مدينة طرابلس على الرغم من الخطط المرسومة للحد من الفقر، وعلى الرغم من وفرة المشاريع ذات الطابع الإنمائي والإنشائي والبنائي المنفذة في المدينة في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من تعدد الأطراف المتدخلة الحكومية منها وغير الحكومية، المحلية والإقليمية والدولية. إلا أن مؤشرات تحسّن الأوضاع المعيشية في طرابلس لا تزال دون المستوى المطلوب.[1]

تشير الدراسة المقارنة عن «تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004[2]» إلى تحسن نسبي في نسب الحرمان في مدينة طرابلس من 32% إلى 20% من الأسر المقيمة في المدينة. وتفيد أنه «حصل تحسّن محسوس في دليل المسكن ومؤشراته، كما سجّل تحسن في ميدان التعليم ولاسيما بالنسبة إلى مؤشر الالتحاق المدرسي. أما في ما يتعلّق بالمؤشرات المتّصلة بالدخل وفرص العمل فقد ازدادت نسب الأسر المحرومة نحو عشر نقاط مئوية من 54% إلى 64% وذلك لارتفاع معدّلات الإعالة ومحدودية الحراك المهني أصلاً». وتشترك طرابلس في هذه السمة مع مجمل المناطق اللبنانية الأخرى.

ورغم التحسن المذكور في نسب الحرمان بحسب مؤشرات دليل المسكن في مدينة طرابلس إلا أن خطورة الوضع تتجلى في تركّز الفقر في تجمعات مكانية ذات كثافة سكانية مرتفعة ومساكن ذات نوعية متردية، ولا يملك سكانها القدرات الذاتية والمادية للخروج من حلقة الحرمان التي تشد الخناق على الأسر، وتعيد إنتاج مقومات الفقر نفسها وتهدد بالتالي بالإخلال بالاستقرار الاجتماعي. كما أن تحسن نسب الالتحاق المدرسي لا يشمل تحسناً مماثلاً في نوعية التعلّم ومشكلات التسرب بالمستوى المطلوب أيضاً.

يؤكد هذا الواقع الحاجة إلى اعتماد رؤية وبرامج تدخلية متكاملة على نطاق المدينة ككل لإيجاد حلول وإنشاء مؤسسات تحمل مقومات التطور والاستمرار يبنى عليها لتكون الرافعة الاقتصادية والاجتماعية لسكان مدينتي طرابلس والميناء.

1- تم تنفيذ هذه الدراسة بين شهري آذار وكانون الأول من العام 2010.

2- تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولى 2007، ص48.

أولاً: البعد المكاني للفقر

تنتشر ظاهرة الفقر في رقعة واسعة من مدينة طرابلس تمتد من منطقة التبانة والسويقة والقبة وأطراف منطقة أبي سمراء إلى منطقة الأسواق وباب الرمل ونزولاً إلى منطقة الغرباء والزاهرية التي تتوسع بدورها إلى منطقة التل وصولاً إلى الشارع العريض (البولفار) الذي يفصل منطقة التل عن المدينة الجديدة وشارع عزمي، بالإضافة إلى تجمعات الفقر في منطقة أسواق مدينة الميناء والمساكن الشعبية والحارة الجديدة. تتشابه المشكلات التي تعاني منها هذه المنطقة الواسعة وتتفاوت حدة المعاناة في بعض الجوانب من منطقة إلى أخرى بحسب خصوصية النسيج الاجتماعي والموقع الجغرافي والخلفية الاجتماعية والمناطقية للسكان.

تعتبر مناطق التبانة وبعل محسن والقبة من أكثر مناطق طرابلس التي عانت من الحروب الأهلية، اللبنانية والطرابلسية، وحصل فيها تدمير وتضرر لعدد كبير من المباني وحالات نزوح وتهجير، وقد أعيد بناء بعض المباني ولكن لا تزال آثار الحرب ظاهرة حتى الآن. كما تأثرت منطقة التبانة اقتصادياً بحيث تدمّرت أسواقها التي شهدت سابقاً حركة اقتصادية ناشطة.

تشهد هذه المنطقة أيضاً توترات أمنية وسياسية مستمرة تشتد حدّتها بين فترة وأخرى، وتهدد أمن المواطنين، ولم تفعّل آليات حلّ المشكلة الأساس حتى الآن لتجاوز الخلافات جذرياً الأمر الذي يتطلب قراراً سياسياً وتضامناً أهلياً من القيمين على المنطقة.

تعتبر هذه المناطق (التبانة والقبة بخاصة) نقطة استقطاب للوافدين من أقضية عكار والضنية سعياً للحصول على عمل، الذين استقروا مع أسرهم منذ زمن، لكنّ تواتر الإشكالات الأمنية والدمار وقلة فرص العمل لم تفسح المجال أمام الأسر الوافدة للعمل في مهن تساهم في تحسين أوضاعهم. وتتميز هذه المنطقة بنسيج اجتماعي متشابه في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ذات المستوى المعيشي المتدني.

تتمايز المنطقة الممتدة من الأسواق إلى باب الرمل بنسيجها العمراني التاريخي وبكونها منطقة تجارية وحرفية كثيفة السكان، وتحمل في داخلها مقوّمات وإمكانيات التطور والاستثمار في المجال السياحي – الحرفي - التجاري، أنما مؤشرات مستوى المعيشة لسكان المنطقة لا تزال متدنية. أما منطقة الزاهرية والغرباء فتعتبر منطقة سكنية، وتتميز بالمحلات التجارية الصغيرة ومحترفات النجارة والمهن الحرفية. في حين تدهور المستوى العمراني في منطقة التل التي تعتبر قلب المدينة التجاري وعقدة المواصلات بين طرابلس ومناطق الشمال الأخرى، وتراجعت وظائفها السابقة حيث تحولت إلى مساحة مكتظة بمواقف السيارات بشكل فوضوي، وتراجعت نوعية المحلات التجارية والخدمات التي كانت تتوافر فيها سابقاً والتي غادرتها إلى أحياء المدينة الأخرى الأكثر حداثة.

أما مناطق أسواق الميناء فتختلف من حيث نسيجها الاجتماعي. وبحكم وجودها على البحر تتجمع فيها فئة الصيادين وتعتبر من الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للتقلبات ولعدم الاستقرار، بالإضافة إلى منطقة المساكن الشعبية والحارة الجديدة وخان التماثيلي وحوش العبيد التي لديها خصوصية كتجمعات سكنية لا تتوافر لديها أدنى الشروط الأساسية للعيش في ظروف مقبولة.

ان التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الفئات الاجتماعية وبين أحياء المدينة، يشكل عائقاً أساسياً أمام تطور المدينة ككل. كما أن تراكب العوامل المكانية والاقتصادية – الاجتماعية مع العوامل السياسية المحلي منها والوطني الإقليمي، يعيق التقدم في تجاوز الخلافات المحلية والنزاعات السياسية - المذهبية الموسمية، ويشكل عاملاً مساعداً لتشكل الزمر والعصابات، وأرضية خصبة للشعور بالغبن والتهميش والتعصب. وهناك خطورة خاصة في منطقة بعل محسن – باب التبانة – القبة بسبب الفرز السكاني على أساس سياسي وطائفي الذي تم على مراحل، وأصبح مشكلة جديدة تتطلب الحل.

ان نجاح التدخل التنموي يتطلب تشابكاً وتكاملاً بين القطاعات كافة وعلى نطاق المدينة ككل لكي تساهم في نهضة المدينة وتنعكس إيجابياً على المناطق الأكثر حرماناً فيها، إلى جانب التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتنمية قدرات سكان التجمعات الفقيرة، وتوفير بيئة وطنية ومحلية مساعدة على التنمية ومكافحة الفقر.

ثانياً: البعد الاقتصادي للفقر

تأثّرت مدينة طرابلس اقتصادياً بسبب الحرب الأهلية في مراحلها الأولى (1975-1976) حيث تراجع دورها الشمالي خصوصاً مع قضائي بشري وزغرتا والبترون في حينه، وتفاقم الوضع مع الأحداث الأمنية المتتالية منذ بداية الثمانينات. وقد أقفل العديد من المنشآت الصناعية والتجارية من قطاعات مختلفة مثل مصفاة طرابلس التي كانت تشغّل 3000 عامل وموظف فأصبحت الآن تضم 300 شخص فقط، بالإضافة إلى إغلاق المصانع التاريخية الكبيرة في منطقة البحصاص كمعمل عريضة ومعمل الخشب ومعمل غندور وغيرها من المعامل متوسطة وصغيرة الحجم. حتى إنّ البيانات المنشورة من قبل إدارة الإحصاء – تعداد المباني والمؤسسات – يشير إلى أنه لدى المقارنة بين عامي 1996 و2004 نجد أن غالبية الأنشطة الاقتصادية قد شهدت تراجعاً كبيراً لجهة عدد المؤسسات العاملة، ومن هذه الأنشطة صناعة المنسوجات والمصنوعات الجلدية، صناعة المفروشات، الفنادق والمطاعم، صنع المنتجات المعدنية[3]. إلا أن التراجع في الأعداد المطلقة للمؤسسات على النحو الذي جاء في الجداول يبدو غير منطقي تماماً، وربما يكون ناتجاً عن بعض الاختلاف في منهجية التعدادين. وفي كل حال ثمة شواهد من مصادر أخرى تشير إلى أن الأعداد المطلقة لم تتراجع بل ازدادت، وهو ما سيرد لاحقاً.

بالرغم من محاولات استنهاض الوضع الاقتصادي في طرابلس إلا أن رؤوس الأموال الكبيرة تعزف عن الاستثمار بمشاريع منتجة تساهم بتأمين فرص عمل جديدة وتنشط الدورة الاقتصادية في المدينة ومحيطها، وهو ما يعتبر استمراراً للميل العام إلى الركود الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد منذ سنوات الحرب وانعدام المبادرات الجدّية للخروج من هذه الوضعية. يسهم في ذلك جملة من المعوّقات وأهمها عدم الرغبة بالمجازفة في ظل وضع أمني غير مستقر، وعدم توافر الحد الأدنى من مستلزمات الإنتاج وأقله توافر الكهرباء وعدم انقطاعها وبكلفة تشجيعية وتأمين البنى التحتية المناسبة والطرق ووسائل النقل والخدمات العامة ووضع تشريعات محفزة للاستثمار وحمايتها من المنافسة الخارجية وغيرها من القضايا التي سيتطرق إليها التقرير لاحقاً.

3- إدارة الإحصاء المركزي: نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات 1996، ودراسة تيويم المباني والمؤسسات 2004. الموقع الإلكتروني لاتحاد بلديات الفيحاء.

هذا الوضع الاقتصادي يؤدي إلى تدني فرص العمل في المدينة وفي محيطها المباشر، وبالتالي إلى ارتفاع في مستوى البطالة وإلى هجرة اليد العاملة الماهرة وأصحاب الكفاءات العلمية إلى العاصمة أو إلى الخارج سعياً للعمل. كما أن تردي الحالة الاقتصادية بالنسبة إلى أصحاب المتاجر يدفعهم إلى التخفيف من العمال بحجة قلة العمل والمدخول الضئيل والقبول بعمال غير لبنانيين بأجور أدنى.

يرتبط الفقر الأسري في مدينة طرابلس بتدني المؤشرات المتّصلة بالدخل مثل ارتفاع الإعالة الاقتصادية للأسر، وغلبة المهن الرئيسة المنخفضة الدخل بين أفراد الأسرة العاملين، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل. ومن مظاهر الفقر المتصل بمستوى الدخل انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وتدني المستوى التعليمي وتدني مستوى المهارات المهنية، الأمر الذي يعيد إنتاج ظروف الفقر ويسد الآفاق أمام تطور وتحسين أحوال معيشة الأسر الفقيرة، ويؤدي إلى استدامة الفقر وتوريثه من جيل الآباء إلى جيل الأبناء.

ثالثاً: البعد التعليمي للفقر

بيّنت الدراسات الاجتماعية في لبنان (خارطة أحوال المعيشة في لبنان 1998- والوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق 2004، وخارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004، وغيرها من الدراسات) أن الفقر والحرمان يترافقان مع تدني المستوى التعليمي، في حين ترتفع نسبة المتعلمين في مستويات المعيشة المرتفعة دون الجزم في وجود علاقة سببية مباشرة بين المستوى التعليمي المرتفع وبين الوضع الاقتصادي-الاجتماعي.

لا يقتصر الأثر السلبي لتدني المستوى التعليمي على الفرد نفسه وحسب، بل إن الأسرة بمجملها يتأثر وضعها سلباً بالمستوى التعليمي للأهل ولرب الأسرة خصوصاً. فانخفاض مستوى الدخل وكثرة عدد أفراد الأسرة وارتفاع نسبة الإعالة وتوزيع المصاريف بحسب الأولويات يجعل التعليم بمثابة عبء مادي على رب الأسرة خصوصاً لناحية تكاليف التسجيل ومصاريف المواصلات والزي المدرسي والمواد المدرسية المتفرقة. من جهة أخرى، فإن عدم الثقة بالمدارس الرسمية يدفع بعض الأهل لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة بما يرتب تكاليف إضافية للتعليم.

سجّلت في طرابلس معدلات متدنية للمؤشرات التعليمية. وتبلغ نسبة الأسر المحرومة بحسب دليل التعليم عام 2004 حوالى 43% من الأسر مقابل متوسط وطني هو 35% (متوسط محافظة الشمال 47%)، وهي رابع أعلى نسبة بعد اقضية بنت جبيل – حاصبيا – مرجعيون، وعكار – المنية – الضنية، وقضاء صور، مع العلم أنّ قضاء طرابلس يتكون من المدينة ولا يضم مناطق ريفية حيث تتدنى المؤشرات التعليمية نسبيا مقارنة بالمدن. ودليل التعليم هذا هو دليل مركب من خمسة مؤشرات تشمل متابعة الدراسة (التسرب)، والالتحاق بالروضة، والمستوى التعليمي للبالغين (الأمية)، واتقان لغات أجنبية. وهو بالتالي يعطي فكرة إجمالية عن الوضع التعليمي في مختلف هذه الأبعاد[4]. أن حصة التعليم الرسمي من إجمالي التلاميذ (في التعليم

4- خارطة الفقر البشري احوال المعيشة في لبنان: 2004. وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع بناء القدرات للحد من الفقر - بيروت، 2008.

ما قبل الجامعي) في مدينة طرابلس والشمال عموماً أعلى من المناطق الأخرى، وهذا يعتبر مؤشراً على تدني مستويات الدخل والقدرات الاقتصادية والمالية، بحسب خصائص سلوك الأسر اللبنانية في هذا المجال.

يعاني قطاع التعليم مشكلات عديدة في المناهج وفي نوعية التعليم وفي إعداد الأساتذة، بخاصة في القطاع الرسمي وفي القطاع الخاص المجاني الأمر الذي يتجلى في نسبة التأخر الدراسي وفي معدل الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي وما قبل الجامعي. ومن نتائج الإخفاقات في معالجة مشكلة التسرب المدرسي تفاقم مشكلة عمالة الأطفال خصوصاً بين الذكور والزواج المبكر لدى الإناث. من جهة أخرى تتقلص فرص إيجاد عمل وتزداد العوامل المؤدية للانحراف.

رابعاً: البعد الصحي للفقر

تقاس الصحة الجيدة بمؤشرات عديدة منها: العادات الغذائية وممارسة الرياضة واستنشاق الهواء النقي وسلامة المياه والتهوئة والإنارة وكل ما يتعلق بتوافر الموارد والمعارف والسلوكيات والبيئة المساعدة على إطالة العمر والحفاظ على صحة جسدية ونفسية سليمة تقلص من احتمالات التعرض للمرض والحاجة إلى العلاج الطبي. إن مفهوم الصحة يتجاوز مسألة غياب المرض فقط، وقياس الصحة بهذا المعنى أمر أكثر صعوبة وتعقيداً، ولذلك غالباً ما يقتصر قياس المؤشرات الصحية على النواقص والمشاكل الصحية والوفيات، إضافة إلى توافر التأمين الصحي وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، وهي في مجملها تعبّر عن ترابط قوي بين مستوى الدخل والفقر والحالة الصحية في كثير من الأحيان، خصوصاً عندما تكون حصة القطاع الخاص هي الأكثر أهمية في النظام الصحي كما هو الحال في لبنان.

تبلغ نسبة الأسر المحرومة بحسب دليل الصحة حوالي 43% في طرابلس، وهي تأتي في الترتيب السادس من نسب الحرمان بين المناطق اللبنانية حيث المتوسط الوطني هو 32% (متوسط محافظة الشمال 46%). ويتكون دليل الصحة من أربعة مؤشرات تعكس توافر التأمين الصحي، ووجود الأمراض المزمنة والإعاقة، وتوافر الخدمات الصحية، الشروط الصحية في مكان العمل[5].

وتعاني الأحياء الفقيرة في مدينة طرابلس بشكل خاص من ضيق المساحة بين المنازل والمباني المتلاصقة بحيث لا تدخلها أشعة الشمس إلا في ما ندر، هذا عدا عن انتشار المياه الآسنة في معظم المداخل والتي تؤدي إلى زيادة الرطوبة وإلى المزيد من الأمراض والأوبئة. ونتيجة ذلك ترتفع احتمالات تعرّض سكان هذه المناطق للأمراض المزمنة وأبرزها الأمراض الصدرية كالربو وأمراض القلب والروماتيزم، وتسجل حالات كثيرة من سوء التغذية والهزال.

بالنسبة إلى العناية الصحية والسلوك الوقائي فهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمستوى تعليم الأم بالدرجة الأولى وبخاصة في ما يتعلق بصحة الأم والطفل عند الولادة. كما أن الحصول على الغذاء السليم واكتساب المناعة يتطلبان نظاماً غذائياً صحياً ومتنوعاً ومستمراً، ويرتبط ذلك بالقدرة الشرائية للأسرة وبمستوى الدخل إضافة إلى العادات الغذائية السليمة.

5- المصدر السابق نفسه.

أما في ما يتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف العلاج فيصعب على الفقراء وذوي الدخل المحدود تحملها خصوصاً وأن غالبية الأسر الفقيرة لا تستفيد من أنظمة التأمين الصحي المتعددة. ويتميز النظام الصحي في لبنان بالارتفاع المستمر في أكلاف الرعاية الصحية، بدءاً من المعاينة وصولاً إلى الاستشفاء وأسعار الدواء وأكلاف الفحوصات المخبرية، ويؤثر ذلك بشكل مباشر في سلوك الناس بدءاً من الاستغناء عن المعاينات الدورية، إلى استبدال الطبيب باستشارة الصيدلي، وصولاً إلى دخول المستشفى بعد استفحال المرض بسبب عدم معالجته في مراحله المبكرة.

بالنسبة إلى مدينة طرابلس لاتوجد مشكلة توافر الخدمات الصحية على مقربة من أماكن السكن إنما تبدو كلفة العناية الصحية هي المشكلة الأكثر أهمية بالنسبة إلى المواطنين عموماً، وتعتبر مشكلة مستعصية للفئات الفقيرة وبالأخص للفئات غير المضمونة صحياً. إضافة إلى ظروف السكن والعمل غير الصحية بالنسبة إلى الأسر الفقيرة.

خامساً: البنى التحتية والمساكن

تعرّضت المناطق الفقيرة في طرابلس باب التبانة وجبل محسن والقبة إلى دمار شديد وصل في بعض الأحيان إلى تدمير شبه كامل في المباني والمتاجر والبنى التحتية، أثناء الحرب الأهلية والصدامات الأمنية المتتالية التي لم تنته تماما حتى كتابة هذا التقرير. كما أن المساكن والأحياء في مناطق الأسواق القديمة والزاهرية والغرباء وباب الحديد وباب الرمل تعرّضت للتصدّع والإهمال المزمنين منذ عقود ولا يزال بعضها يعاني الاهتراء وهو مهدد بالسقوط. وتعاني بعض المساكن في الميناء وخصوصاً في منطقة الترب والمساكن الشعبية من الإهمال والرطوبة وعدم توفر الشروط الصحية للسكن.

يلاحظ عدم وجود شقق سكنية كبيرة في هذه المناطق وتسجل كثافة إشغال للمساكن عالية بسبب تشارك أكثر من أسرة في الشقة الواحدة وذلك لتعذّر استئجار أو تملك شقة من الأبناء المقبلين على الزواج بسبب ارتفاع الكلفة، وتدني مستوى الدخل. فهذه المشكلة تنعكس مباشرة على الصحة النفسية للقاطنين أجمعين وعلى التحصيل العلمي للأولاد في عمر الدراسة بحيث لا تساعد البيئة المنزلية على المذاكرة وإنجاز الواجبات المدرسية.

تمّ تأهيل البنى التحتية والكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي والهاتف في بعض هذه المناطق لكن السكان يتخوفون من احتمال تلوث المياه الذي ينعكس مباشرة على صحة الأطفال والمواطنين، وفي الواقع تتكرر الإصابات بأمراض الجهاز الهضمي والإسهال سنوياً بسبب تلوث مصادر المياه بسبب الحفر الصحية ومن رمي زيبار الزيتون والمياه المبتذلة في الوديان من القرى المجاورة.[6]

أما مشكلة الكهرباء فهي مشكلة جميع اللبنانين إذ إن نظام التقنين لا يزال ساري المفعول منذ سنوات، مما يشكل عبئاً إضافياً على المناطق والأسر الفقيرة بحيث ترتفع كلفة الإنارة إلى الضعف بسبب إضطرار السكان للإشتراك في المولدات الكهربائية المتواجدة في الأحياء، وقد يستغني البعض عن الإشتراك ويكتفي بالساعات المقننة من الشركة. علماً بأن هناك شكاوى عديدة

6- دراسة التنظيم المديني محور البيئة ضمن مشروع خطة التنمية الاستراتيجية لاتحاد بلديات الفيحاء. محور البيئة.

من سكان طرابلس عموماً ومن الأحياء الفقيرة خصوصاً، بوجود «تمييز» ضد الأحياء الفقيرة، مما دفع السكان إلى القيام بتحركات إجتماعية صاخبة في الشارع احتجاجاً على انقطاع الكهرباء مرات عديدة خلال السنوات الماضية.

من ناحية أخرى تعتبر مشكلة الكهرباء مشكلة أساسية في العمل الإنتاجي للعاملين في هذه المناطق بحيث يتوقف العمل في بعض المهن لدى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر والعشوائي في الكثير من الأحيان. وعلى صعيد المدينة ككل يعتبر ارتفاع كلفة الكهرباء عائقاً أساسياً في تحفيز الاستثمار وتطوير عجلة الإنتاج.

من جهة البيئة الخارجية للمساكن في هذه الأحياء فهي تعاني من التلوث الناتج من تراكم النفايات ومن تلوث الهواء (الغبار والدخان والروائح...) ومن الضوضاء وفقدان الخصوصية ومن انعدام الأمن في بعض الأحياء. ويساهم صغر حجم المنزل بالنسبة إلى حجم العائلة في استخدام المجال العام (الحارة) كإمتداد للمجال السكني.

سادساً: البعد الأمني للفقر

ينعكس التوتر الأمني مباشرة على أحوال معيشة سكان الأماكن الساخنة بشكل عام ويتأثر ذوو الدخل المحدود والفقراء بشكل خاص بطرق مختلفة تتجلى أولاً بالإنقطاع عن العمل والتأثير المباشر على المداخيل وعلى النمو الاقتصادي ودورة العمل الإنتاجي العام للمنطقة، إضافة إلى تعرّضهم إلى خسارة بعض ممتلكاتهم من سكن أو محلات أو ممتلكات، وفقدان أو إصابة أفراد العائلة من مناطق الصدام المباشرة. من ناحية أخرى يتعرّض الشبان الفقراء إلى إغراءات حمل السلاح والإنتظام ضمن الشلل والمجموعات المسلحة طمعاً بالمال أو تنفيساً عن توترات واحتقانات يتداخل فيها السياسي والاجتماعي والنفسي والشخصي مع أبعاد طائفية أو مناطقية – أحيائية. وكذلك تكبر احتمالات تعرّض الشبان والعائلات القاطنة في الأحياء الساخنة إلى القتل والإصابة وإلى تدمير منازلهم.

عانت مدينة طرابلس جولات عديدة من التوترات الأمنية منذ الحرب الأهلية إلى الحوادث المتكررة على الجبهة المفتوحة بين منطقتي جبل محسن وباب التبانة والقبة على خلفيات سياسية وطائفية، واخذت المدينة طابعاً اسلامياً متطرفاً في فترة هيمنة حركة التوحيد الإسلامي عليها (1983 – 1985) والتي ساهمت في انتقال بعض العائلات المسيحية إلى القرى المجاورة الأمر الذي أخلّ لفترة زمنية بالتوازن والتعدد الطائفي في عاصمة الشمال. كما تركت بصماتها على مداخل المدينة وعلى التقاطعات الرئيسة بشعارات ومجسّمات اسلامية لا تزال قائمة حتى اللحظة. كما نالت صورة طرابلس حصتها من التشوه خلال أحداث الضنية عام 2000، حيث جرى تصوير هذه المناطق، ومن ضمنها طرابلس، باعتبارها مركزا للمجموعات الإسلامية المتطرفة من النمط الإرهابي الذي يتبع أسلوب القاعدة.

تعرّضت صورة طرابلس إلى اهتزاز جديد خلال أحداث «فتح الإسلام» عام 2008 التي اثارت العديد من المخاوف لدى المواطنين ولدى المسؤولين المحليين والسلطة اللبنانية نسبة إلى حجم الخطر الذي هدّد بمصادرة قرار المدينة وأخذها رهينة ومركزاً للعمليات الإرهابية، لذلك أتى الرد عنيفاً ومكلفاً من قبل السلطات الأمنية اللبنانية وعدم السماح بالإخلال بأمن المواطن وبأمن الدولة.

إن موضوع الاستقرار الأمني وصورة المدينة المنفتحة على تعدد الثقافات والانتماءات شرطان أساسيان لاستنهاض مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتأمين الأرضية المناسبة لكي تلعب مدينة طرابلس دور عاصمة الشمال الحاضنة التنموية لجميع بلدات الشمال وقراه، ولتصبح الامتداد الطبيعي للعاصمة بيروت وتتكامل مع جميع المناطق اللبنانية، ولتخرج نهائياً من حالة التهميش والتبعية للمركز.

الجزء الثاني

السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الوطنية

مقدمة

قامت الدولة اللبنانية منذ عام 1992، أي عند إجراء أول انتخابات نيابية بعد الحرب الأهلية بجهود ضخمة لإطلاق ورشة إعادة إعمار لبنان من خلال «**خطة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار**» التي هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع في مرحلة ما بعد الحرب، على نحو يؤدي إلى تحسين ظروف معيشة الشعب اللبناني باعتبار أن معالجة الوضع الاجتماعي ستتحقق كنتيجة «تلقائية وطبيعية» للنمو الاقتصادي.

على الرغم من التقدم الذي أحرز في مجال إعادة تأهيل مرافق البنية التحتية والاجتماعية فقد اصطدمت الخطة بعوائق خارجية وداخلية من أبرزها الحروب الإسرائيلية على لبنان: حرب تموز 1993، حرب عناقيد الغضب عام 1996 والغارات المنهجية لتدمير البنى التحتية والمرافق العامة، وبخاصة الحرب الإسرائيلية ضد لبنان خلال شهري تموز وآب 2006 التي تسببت بخسائر مباشرة بشرية ومادية كبيرة، كما أدّت إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على النمو الاقتصادي وعلى الوضع الاجتماعي من خلال ارتفاع شدة الفقر واتساعه وشموله مناطق وفئات سكانية جديدة، بفعل وفاة أو إصابة الأشخاص، أو فقدان موارد العمل والرزق، أو تضرر المسكن والتهجير.

تشير الدراسات والبيانات المتعلقة بالفقر، إلى أن حوالى 30% من الأسر اللبنانية تعتبر أسراً محرومة بحسب دليل أحوال المعيشة لعام 2004، وهو يشمل الحرمان في الأبعاد المتعلقة بالتعليم والصحة والمسكن اللائق والوضع الاقتصادي للأسرة بما فيها الدخل. ومن أصل هؤلاء، فإن أقل من 5% بقليل من الأسر تعاني الحرمان الشديد[7].

ضمن هذا الإطار، وللحد من تفاقم الوضع المعيشي للفقراء وضعت الحكومة اللبنانية «**خطة العمل الاجتماعية**» التي قدمتها إلى مؤتمر «باريس ثلاثة» في كانون الثاني 2007[8]، والتي تتضمن رزمة من الإجراءات والتوصيات لوضع البرنامج الإصلاحي الاجتماعي. وعمدت الأجهزة والمؤسسات العامة التي ترتبط أنشطتها بالتنمية الاجتماعية إلى وضع خطط عمل ضمن الخطة العامة، أو أنها يفترض أن تقوم بذلك على هذا النحو.

7- خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة، مصدر مذكور.

8- تقرير تقدم العمل، مجلس الإنماء والإعمار، 2009/10.

وتعرض الفقرات التالية لأبرز الخطط والسياسات في القطاع العام التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة. وقد أخذ في الاعتبار في ترتيبها عاملي الزمن ودرجة الشمولية، دون أن يعني هذا الترتيب تدرجاً في الأهمية والأولوية، حيث إن التكامل والتزامن بين هذه السياسات هو المطلوب وليس الاختيار في ما بينها.

أولاً: الحكومة وخطة العمل الاجتماعية

ضمن جهود الحكومة اللبنانية للحد من الفقر وتحسين المؤشرات الاجتماعية وزيادة الإنفاق على الشأن الاجتماعي، تمّت بلورة «**خطة العمل الاجتماعية**» التي قدمت إلى مؤتمر «باريس ثلاثة» في كانون الثاني 2007، والتي تتضمن رزمة من الإجراءات والتوصيات العامة من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحسين فعالية الأداء الاجتماعي وشبكات الحماية الاجتماعية. على أثر هذا المؤتمر، عمدت الحكومة إلى إنشاء اللجنة الوزارية للشأن الاجتماعي، وتمّت صياغة برامج عمل مفصلة لكل من وزارة الصحة العامة، التربية، الشؤون الاجتماعية، بحسب التدخلات المعنية بكل جهة ومن أجل تأمين حسن تنفيذها.[9]

تمّ إعداد الخطة بناء على تحليل نتائج المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر في لبنان الذي نفّذ عام 2005/2004 بالإشتراك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شكّلت دراسة «خارطة الحرمان المقارنة 1995-2004»[10] قاعدة التحليل الرئيسة التي استندت إليها الخطة. وقد وقعت حرب تموز 2006، في الفترة الفاصلة بين إنجاز التحقيق الميداني وبين نشر دراسة الخارطة المقارنة عام 2007، وقد تضمنت توقعاً وتحليلاً لأثر الحرب على الفقر والحرمان جرى لحظه أيضاً لدى وضع خطة العمل الاجتماعية التي قدمت في 3 كانون الثاني 2007 أي بعد انتهاء حرب تموز أيضاً.

تتمثل أهمية هذه الخطة في كونها من بين التدخلات الأكثر حداثة (2007)، وفي كونها شكلت أحد مكونات الخطة الحكومية التي قدمت للمانحين وذلك لأول مرة، في حين كان البعد الاجتماعي غائباً عن خطط الحكومة التي قدمت في باريس واحد واثنان، إذ كانت البنود الاجتماعية فيها اقل أهمية ومدمجة في خطط الإصلاح الاقتصادي. كما أن لها أهمية أيضاً لكونها تضمنت تدخلات محددة بشكل واضح للتعامل مع الأولويات الاجتماعية التي نتجت من حرب تموز 2007، وبما يتجاوز مسألة التعويضات والمساعدات التي اهتمت بها جهات أخرى.
كما أن هذه الخطة تضمنت **توصيات ذات بعد هيكلي** وبعيد المدى، ومن ضمنها ضرورة **وضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية، وتطوير قاعدة بيانات ومؤشرات اجتماعية شاملة، وتشكيل لجنة وزارية للشأن الاجتماعي** تتولى متابعة تنفيذ الخطة والإعداد للإستراتيجية الوطنية.

9- برنامج عمل الحكومة اللبنانية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة مجالات الحصول على الخدمات الاجتماعية الاساسية. الجمهورية اللبنانية، كانون الثاني 2007.

10- تطور خارطة احوال المعيشة في لبنان بين 1995 و2004. وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع بناء القدرات للحد من الفقر. بيروت 2007.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوزارية قد تشكلت فعلاً وعملت بشكل متقطع بسبب الأوضاع السياسية والمؤسسية غير المستقرة، كما أن عملية إعداد الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية قد باتت في مراحلها الأخيرة. وسوف ترد الإشارة إلى ذلك في فقرات لاحقة. كما أن العمل الإحصائي قد سجل تقدماً محسوساً خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك تطوير القدرات الإحصائية لإدارة الإحصاء، ووضع مخطط إحصائي وطني.

كما أن الوزارات المعنية مباشرة بهذه الخطة قامت بوضع خططها الخاصة (التربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية)، في حين **بقيت توصية وحيدة تتعلق بضرورة وضع استراتيجية اتصال واعلام مواكبة لخطة العمل الاجتماعي دون تنفيذ.**
اما الأهداف المباشرة والتدخلات الفورية، ومستوى الإنجاز في ما يتعلق بها، فتستعرضه الفقرات التالية مباشرة.

الاهداف المباشرة للخطة

تمّ تحديد أهداف الخطة على النحو التالي:

1- التخفيف من مشكلة الفقر وتحسين مستوى مؤشرات الصحة والتعليم،
2- تحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي مع المحافظة على مستوى مناسب ومستدام من مخصصات الموازنة في هذا المجال،
3- القيام بتقليص الفوارق بين المناطق وتحقيق توزيع أفضل للمخصصات التي يجري رصدها في الموازنة العامة.»

وتخصص الخطة مبلغ 75 مليون دولار اميركي في السنة وذلك لمدة سنتين من أجل تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية من خلال تدخلات محدودة لمصلحة الفئات والمناطق الأكثر عوزاً. وتتضمن تدخلات من نوع التحويلات النقدية (أسر ترأسها نساء، أشخاص ذوي إعاقات)، ودعم مادي ومدرسي للحد من التسرب في المناطق الفقيرة، وتوفير الرعاية الصحية للأسر الفقيرة. على أن يتم وضع نظام معايير موضوعي وأساليب علمية من أجل تحديد الفئات المستفيدة بدقة كافية. وتفترض الخطة أن مدة السنتين كافية من أجل إنجاز الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية، ولاختبار بعض التدخلات الجديدة، فيصار إلى إعادة النظر أو تدقيق أو تثبيت التدخلات بعد إدراجها في سياق الخطة الوطنية.

تم تصنيف التدخلات الفورية ضمن أربع فئات رئيسية على النحو التالي[11]:

1- **تخفيف الفقر** (المسؤولية الرئيسية وزارة الشؤون الاجتماعية مع بقية الفرقاء)

- توسيع برامج الخدمات المقدمة للمسنين،
- برنامج مساعدة الأسر التى تعيلها النساء،
- برنامج دعم الأسر الكبيرة التي فيها أطفال متسربون أو عاملون،

11- من أجل التفاصيل انظر جدول المشاريع المفصل مع عدد المستفيدين والموازنة السنوية لكل مشروع في الملحق.

- توسيع نطاق برامج دعم المعوقين وأسرهم،
- تصميم برنامج خاص للأطفال العاملين والذين هم في نزاع مع القانون،
- برنامج إعفاء أو تخفيض الرسوم عن الأسر الفقيرة.

2- **تعزيز الحصول على التعليم الأساسي** (المسؤولية الرئيسية وزارة التربية مع بقية الفرقاء)
- برنامج خاص لتقليص كلفة التعليم على الأسر الفقيرة للحد من التسرب،
- تحسين وتوسيع نظام التغذية المدرسية الحالي،
- برنامج توسيع الالتحاق من خلال نظام دعم بالكتب والقرطاسية والإعفاء من الرسوم المدرسية للأسر الفقيرة.

3- **تحسين الحصول على العناية الصحية الأساسية** (المسؤولية الأساسية وزارة الصحة مع الفرقاء الآخرين)
- تحسين التدخلات الصحية الحالية من أجل خفض وفيات الأمهات والأطفال،
- تحسين البرنامج الحالي للصحة المدرسية،
- تطوير وتطبيق نظام الرعاية الصحية المجانية لحاملي بطاقة الإعاقة عملا بالقانون 220.
- توسيع إفادة الفقراء من برامج الأمراض المزمنة المعمول بها حالياً.

4- **التنمية المحلية** (مسؤولية مشتركة للوزارات المعنية ومجلس الإنماء الإعمار والبلديات و الفرقاء كافة)
- تصميم وتنفيذ مشاريع تنمية محلية في المناطق الأكثر فقراً على أساس جغرافي في مجالات البنى التحتية، والتنمية الاقتصادية المحلية، والإفادة من مراكز وزارة الشؤون وبرامج التنمية المحلية التي تقوم بها الجهات المختلفة،
- إعداد خريطة لجميع مشاريع التنمية المحلية من أجل التنسيق ومنع الإزدواجية.

بعد ثلاث سنوات على إقرار خطة العمل الاجتماعية هذه، يلاحظ أن معظم بنودها، لاسيما تلك التي تتعلق بالتدخلات المباشرة لم تنفذ. وقد حظيت التوصيات ذات المدى المتوسط والبعيد بإهتمام أكبر – ظاهرياً أقلّه – حيث تم تشكيل اللجنة الوزارية، وحصل تقدم في مسار التحضير لخطة التنمية الاجتماعية الوطنية، وحصل تقدم إحصائي. ومن ضمن الأفكار الملموسة التي تضمنتها الخطة، حصل اتفاق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي من أجل تصميم برنامج دعم للأسر الفقيرة على أساس مبدأ الاستهداف المعتمد من البنك الدولي، وسوف يجري التطرق اليه لاحقاً.

بشكل عام، فإن التدخلات التي تضمنتها خطة العمل الاجتماعية والتي تمّ عرضها في ما سبق، جرى تصورها بصفتها حزمة متزامنة لجهة التنفيذ على الأقل، وبصفتها تدخلات إضافية على التدخلات والسياسات القائمة. وبالتالي، فإن التصور الأساسي كان يقوم على تنفيذها بشكل متزامن خلال مدة سنتين (2007 -2008) بحيث تحدث أثراً مباشراً، وبحيث يتم التنفيذ بصفته اختباراً لهذه التدخلات موازياً لمسار إعداد الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية ويصب في خدمتها. وعلى هذا الأساس كانت متابعة هذه الخطة من مسؤولية اللجنة الوزارية المشتركة، وقد وضعت آليات تفصيلية لرصد التقدم المحقق في تنفيذها. إلا أن الأمور لم تتم على هذا النحو، حيث لم يكن هناك ارتباط فعلي بين التدخلات المفردة، ولا بين المسارات.

دون التوسع في هذا الجانب، فإن تأثيره على التنمية ومكافحة الفقر في طرابلس – وهو موضوع تقريرنا- هو تأثير مباشر. إن معظم التدخلات والبرامج المقترحة في خطة العمل الاجتماعية تتوافق مع الأولويات التنموية لمدينة طرابلس، سواء ما يتعلق بدعم الأسر الفقيرة، أو التسرب المدرسي وعمل الأطفال، أو الصحة، وكذلك بالنسبة إلى التنمية المحلية. وعلى هذا الأساس، فإن تنفيذ خطة العمل الاجتماعية بشكل تكاملي ومتسق كما هو مفترض، كان يعني استفادة طرابلس والفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً فيها بنسبة كبيرة من هذه التدخلات، مما كان من شأنه إحداث أثر ايجابي محسوس في المدينة.

ثانياً: التنمية وإعادة الإعمار والتنمية المناطقية في خطط الحكومة

يشكل مجلس الإنماء والإعمار الجهاز الحكومي الأكثر أهمية في مجال إعادة الإعمار والتنمية دون أن يكون الجهة الوحيدة المعنية بذلك. وقد تميز العمل الحكومي والإنمائي في لبنان بدرجة عالية من المركزية منذ عهد الاستقلال، وهو ما جعل نمو العاصمة ومحيطها يتطوران بوتائر أسرع من المناطق الأخرى. وقد أدخلت الحرب الأهلية عام 1975، وسلسلة الحروب الداخلية والاحتلالات والاعتداءات الإسرائيلية، والسياسات الإعمارية والإنمائية منذ التسعينات تعقيدات إضافية على مستوى ونوع علاقة المناطق المختلفة بالحكومة المركزية وفي ما بينها، وأثّرت أيضاً على توزع النشاط الاقتصادي تمركزاً وتشتتاً على امتداد مساحة لبنان.

تخصص الفقرات التالية مساحة أكبر لمجلس الإنماء والإعمار وتدخلاته، ولاسيما لـ «**الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية**»، نظراً لأهميتها من منظور تطوير الاقتصاد المناطقي، كما سوف يجري التطرق إلى بعض الأفكار الحكومية الأخرى المتعلقة بالتنمية المناطقية لكونها اقرب إلى صلب موضوع تقريرنا. وغني عن البيان أن مسألة الإنماء المتوازن كانت إحدى المسائل الهامة في اتفاق الطائف الذي تحوّل إلى دستور البلاد الحالي، وذلك إقراراً من جميع اللبنانيين بأن التفاوتات المناطقية كان لها تأثير سلبي كبير على الوحدة الوطنية، وكانت من ضمن عوامل اندلاع الحرب أو استدامتها، وبالتالي فإن قيام الحكومة اللبنانية بوضع استراتيجية واضحة للتنمية المناطقية يفترض أن يكون من ضمن أولوياتها الأكيدة.

مجلس الإنماء والإعمار

تأسس مجلس الإنماء والإعمار عام 1977، وهو إدارة مستقلة مالياً وإدارياً، تخضع لسلطة مجلس الوزراء المباشرة. المهمة الأساسية التي أوكلت إلى المجلس آنذاك كانت إعادة إعمار وتنمية لبنان لدى انتهاء حرب السنتين (1975-1976)، بيد أن الحرب عادت واندلعت عام 1977، مما حال دون استمرار المجلس في أعماله. أعيد إطلاق المجلس عام 1992، وتمّ تعزيز مسؤولياته بموجب قانون عام 2000 الذي قضى بدمج مجلس تنفيذ المشاريع مع مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت تحت سلطة مجلس الإنماء والإعمار.

أنيطت بالمجلس ثلاث مهام رئيسة هي: وضع خطة وتحديد جدول زمني لإعادة الإعمار والتنمية، وضمان تمويل المشاريع المقدمة، والإشراف على تنفيذها واستغلالها عن طريق الإسهام في عملية إعادة تأهيل المؤسسات العامة لتمكينها من تحمل مسؤولية تنفيذ عدد من المشاريع تحت إشراف مجلس الوزراء. كما يتحمّل في الوقت نفسه مسؤولياته في مجال تخطيط وتمويل المشاريع.

أصبح مجلس الإنماء والإعمارالهيئة المسؤولة عن جميع المشاريع الكبرى لإعادة الإعمار والتنمية، وهو بدوره مسؤول أمام مجلس الوزراء، ويقوم بتنفيذ أعماله بالتنسيق مع الوزارات المختصة.

أطلق مجلس الإنماء والإعمار بالإضافة إلى خطط قطاعية مختلفة عدة عمليات واسعة النطاق في مجال التخطيط، بما في ذلك إعداد «خطة شاملة لتنظيم الأراضي اللبنانية»، يراعى فيها ردم التفاوتات بين المناطق اللبنانية والعمل على تحقيق الإنماء المتوازن.

الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

بناءً لقرار مجلس الوزراء بتكليف مجلس الإنماء والإعمار دراسة «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية» أعدّت الدراسة بالتعاون مع مختلف الإدارات والمؤسسات المعنية وصدرت الطبعة الأولى في أيار 2004.

استندت الخطة إلى مبادىء أساسية مفادها أن «أرض الوطن إرث مشترك للشعب اللبناني» و»إن من واجب الدولة أن تحدّد السياسات العامة وتستخدم الوسائل الكفيلة بالاهتمام بسلامة الأراضي والحفاظ على خصائصها الأساسية وتأمين استدامة الثروات المستغلة منها، وتشجيع الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المتوازن والمستدام عليها».[12]

انطلاقاً من هذه الرؤية، وضعت الخطة المبادىء العامة لتنمية المناطق كافة، واقترحت ما ينبغي لحظه من مرافق عامة، ومناطق أنشطة اقتصادية، وتدابير مختلفة، موضحة لكل منها أهدافها ومعاييرها ومواقعها. وتمّ اعتماد خيارات رئيسية مرتبطة بوحدة البلد والإنماء المتوازن وترشيد إستخدام الطاقة.

حدّدت الخطة التحديات العديدة التي يواجهها لبنان حاضراً ومستقبلاً وهي: تحدي التنمية الاقتصادية، تحدي التماسك الاجتماعي، التحدي الديموغرافي، تحدي الإسكان، تحدي الحاجات (نقل، مياه، نفايات، تعليم، صحة)، تحدي التوسع العمراني، التحدي البيئي وتحديات الحرب والسلم. سنقوم هنا بتفصيل رؤية الخطة لمعالجة التحدي الاقتصادي إذ إننا سنتطرق للتحديات الأخرى في مجال آخر.

تحدي التنمية الاقتصادية

كانت التنمية الاقتصادية من الأولويات في خيارات السلطات اللبنانية منذ الحرب. إلا أن الطموح إلى عودة سريعة لدور لبنان كمركز وقطب إقليمي مهم اصطدم بسلسلة من العوائق الداخلية والخارجية، ولم يتسنّ له التحقق سوى في بعض المجالات (السياحة الفخمة، المصارف..). أما في ما يتعلّق بالخدمات القابلة للتصدير، وبالصناعة والزراعة، فلم تحرز الجهات المعنية تقدماً ملحوظاً.

12- مجلس الإنماء والاعمار، الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، الطبعة الثانية، تشرين الثاني 2005.

ما هي الآفاق الاقتصادية المتاحة أمام لبنان من وجهة نظر مجلس الإنماء والإعمار؟

في مجال التنمية الاقتصادية لحظت الخطة الشاملة لترتيب الأراضي أهمية **تنمية الميزات النوعية** التي يتميز بها لبنان والتي يمكن استغلالها على المديين القصير والمتوسط في المنافسة الدولية. كما تطرّقت إلى أهمية **تنمية اقتصاد المناطق** في مواجهة تلك المنافسة، وإلى التحديات والمخاطر التي تهدد الإنتاج اللبناني. وركّزت على أهمية التلازم بين وتيرة سريعة في زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي من جهة، ووتيرة بطيئة في انخفاض أسعار السلع المستوردة من جهة أخرى.

أما بالنسبة إلى تتطور «**الناتج الداخلي الإجمالي**» فاعترفت الخطة بصعوبة وضع فرضيات وتوقعات حتى عام 2030، لأن الوضع الراهن يتميز بخلل جسيم في التوازنات الاقتصادية الكبرى مرتبط بالمستوى المرتفع للدين العام، وبعدم إمكانية الحكم مسبقاً على شروط إعادة التوازن. وتعتبر الخطة أنه إذا توصل لبنان إلى تسجيل نمو مرتفع للناتج الداخلي الإجمالي قد يزداد مستوى معيشة اللبنانيين بمعدل 2.4 أضعاف، وقد ينمو الناتج الداخلي للفرد الواحد من الآن حتى العام 2030 بنسبة تتراوح من 60 إلى 100% تقريباً.

تعتبر الخطة إن نمواً قوياً ومستداماً لا يمكن أن ينشأ الا بزيادة ملموسة في نموّ الإنتاج وتحسن الإنتاجية. كما يجب على القطاعات التنافسية أن تتطور أكثر من القطاعات الأخرى من أجل إقامة التوازن في التبادلات الخارجية، وهذا ما يجب أن يترجم من خلال تحويل تركيبة الناتج الداخلي، بحيث تتم خلاله زيادة حصص الخدمات التجارية الأخرى والصناعة والزراعة بشكل ملحوظ قياساً إلى وضعها الراهن.

تنمية الميزات النوعية

استندت الخطة إلى الدراسات الاقتصادية التي قدّرت أن **الميزات التفاضلية** الأساسية التي يمكن للبنان استغلالها في المنافسة الدولية تستند إلى طاقتيه السياحية والزراعية (صناعات غذائية)، وخبرته في ميدان النشر، والصناعات الثقافية، وفي حرفيته الفنية.

ويمكن الاعتقاد أن لبنان لا يزال قادراً على أن يكون مركزاً للخدمات التربوية والطبية من الدرجة الأولى في الشرق الأوسط، كما يمكنه أن يعيد تطوير قدرات مهمة لتصدير خدمات الإعلام والهندسة، ويمكنه أن يستقبل لاحقاً على أراضيه استثمارات صناعية ذات التكنولوجيا المتوسطة المستوى.

وهكذا فإن الرؤية الاقتصادية للبنان الغد سترتكز على ثلاثة مستويات من الأنشطة:

- الأنشطة التي يملك لبنان من أجلها **ميزات تفاضلية** أكيدة: السياحة، الصناعة الغذائية، النشر، الحرفية الفنية...
- الأنشطة التي يمكن للبنان أن يطمح من جديد ليصبح **منافساً فيها** من خلال بذل جهود مهمة: خدمات بمستويات عالية وبخاصة في القطاع المصرفي، نقل دولي، صناعات التكنولوجيا المتوسطة، منتجات زراعية نوعية...
- الأنشطة **غير المعرّضة للمنافسة الدولية**: خدمات الأشخاص وخدمة السيارات، التجارة المحلية، النقل الداخلي، والخدمات الاجتماعية..الخ.

للوصول إلى ذلك لا خيار أمام لبنان سوى زيادة إنتاجه وتحسين قدرته التنافسية، ويتم ذلك بشكل أساسي من خلال تخفيض كلفة الإنتاج والأعباء المالية على المؤسسات، ومن خلال التوظيفات في التقنيات المتقدمة والتدريب المهني والتعليم. ومن خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات:

- إعطاء أولوية للمرافق وللبنى التحتية وللترتيبات ذات الأهمية الوطنية: المرافئ، المطار، شبكة الطرق السريعة، الجامعة اللبنانية...
- **اعتبار المدن والمناطق مكونات أساسية للاقتصاد الوطني بجميع نشاطاته تتجه نحو اقتصاد خدماتي وصناعي بكل أبعاده.**
- **إنماء كل منطقة من المناطق الكبرى بحيث تصبح المدن الكبرى مستعدة للعب دور المحرك الاقتصادي الرئيسي في خدمة مناطقها. وذلك من منطلق أن الإنماء الاقتصادي يأتي عن طريق الاستثمارات الصناعية والخدماتية ذات المستوى العالي.**
- تحسين شبكات الطرق التي تربط بين التجمعات السكنية الكبرى والمدن والمناطق الريفية.
- إعادة توحيد كليات الجامعة اللبنانية.

هذا على صعيد التخطيط الاقتصادي **والرؤية المستقبلية لإنماء المناطق اللبنانية** من خلال تشجيع القطاعات التنافسية على التطور أكثر من القطاعات الأخرى من أجل إقامة التوازن في التبادلات الخارجية وتشجيع قطاعات الخدمات التجارية والصناعية **واستغلال نقاط القوة المتوافرة في المناطق اللبنانية ودعمها وتطويرها. تظهر هذه الخطة البعد الاستراتيجي للتخطيط المناطقي والرؤية المستقبلية لاقتصاد لبنان الذي قد يؤمن القدرة على تأمين نمو في بعض القطاعات يبنى عليه لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وإيجاد فرص للعمل جديدة.**

تتمثل أهمية الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية في كونها أول خطة من نوعها تتضمن بعداً استشرافياً استراتيجياً، وتتبنى منطق **التكامل الأفقي** أي تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات الاقتصادية الكامنة في **القطاعات وفي المناطق** على السواء، بحيث يصبح اقتصاد المناطق مكوناً عضوياً من خطط التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني وأحد عناصر قوته الرئيسية، بما في ذلك إمكانية إيجاد ميزات تفاضلية للاقتصاد المناطقي تتجاوز النطاق الوطني وتسمح ببلورة أدوار اقتصادية إقليمية لبعض الأقطاب المناطقية أو المدينية الرئيسية. وهذا البعد كان مفقوداً أو ضعيفاً في الخطط والمقاربات الأخرى أو السابقة على هذه الخطة. من ناحية أخرى، فإن الخطة تتبنى أيضاً منطق **التكامل العمودي**، أي الزمني، لجهة التخطيط والاستشراف للمستقبل ويسعى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وليس مجرد طفرة عابرة.

باختصار، من وجهة نظر المناطق، وطرابلس في حالتنا هذه، فإن التخطيط العلمي المتكامل هو من الشروط الضرورية من أجل تحقيق تنمية متوازنة، لأنها تشكل البيئة المساعدة لتحقيق التنمية في المناطق الأكثر حرماناً، بما يساعد جهود التنمية المحلية لتحقيق نتائج افضل من خلال اندراجها في إطار تنموي أكثر شمولاً. وقد لحظت الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية **خطة شاملة لمنطقة طرابلس** تميّزت بالبعد التكاملي والترابطي بين الأراضي اللبنانية وحدّدت مكامن القدرات التمايزية والتنافسية، وأوصت بتطوير ودعم بعض القطاعات الواعدة في المنطقة. سنعود بالتفصيل لخطة ترتيب مدينة طرابلس في سياق البحث.

من ناحية أخرى، فإن ما خصصته الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية للشأن الاجتماعي كان متواضعاً نسبياً. ولم يتضمن التقرير النهائي للخطة سوى صفحات قليلة تحت عنوان «تحدي التماسك الاجتماعي»، اقتصرت على استعراض بعض مؤشرات الفقر والهجرة والبطالة والتفاوت المناطقي، ولم تقترن بتحليل فعلي أو بتوقعات واقتراحات.

البرامج الاجتماعية لمجلس الإنماء والإعمار

من ناحية ثانية، وأمام التحديات الكبرى التي خلّفتها الحرب اللبنانية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وبنتيجة الدراسات التي أظهرت ارتفاعاً في مؤشرات الفقر في العديد من المناطق وتطال فئات واسعة من السكان، أقرّت الحكومة إنشاء برنامجين متخصصين في مكافحة الفقر وتحفيز التنمية المحلية، ووضعتهما تحت وصاية مجلس الإنماء والإعمار، وهما صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروع التنمية المجتمعية، وسوف نستعرض أبرز تدخلاتهما بالتتابع.

صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تأسس «**صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**» بموجب اتفاقية وقّعتها الحكومة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي. عمل الصندوق منذ انطلاقته في عام 2002، على إعداد البرامج وآلية العمل الخاصة به لمكافحة الفقر والبطالة. وفي عام 2004 أصدر دراسة حول الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية التي عرضت لمفاهيم التنمية الاجتماعية المعتمدة في العالم وخلصت إلى تحديد مفهوم وطني للتنمية الاجتماعية. ونتج عن الدراسة تحديد لعدد من القرى والجيوب الفقيرة (82 قرية ومنطقة) وتحديد حاجاتها وأولوياتها بهدف تحديد التدخل الحكومي والأهلي وتركيزه في المناطق الأكثر احتياجاً لاسيما في عكار والهرمل وطرابلس.

من ضمن خطط الصندوق المحققة من خلال مكوّن خلق فرص العمل، تمّ تخصيص حوالى 24 مليون د.أ. لخطوط التمويل لمؤسسات صغيرة أو متوسطة عبر تأمين قروض إنتاجية لهذه المؤسسات مع حوافز وإلى توفير خدمات تطوير الأعمال.

أما في إنجازات الصندوق المحققة من خلال مكوّن التنمية المحلية، تمّ تخصيص هبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 6.1 مليون يورو لتنفيذ 54 مشروعاً في المجتمعات المحلية ضمن ثلاثة قطاعات أساسية هي: تدعيم البنى التحتية (27%)، وتحسين توفر الخدمات الاجتماعية والثقافية (23%)، ومشاريع تعزيز التنمية الاقتصادية (50%).

استفادت مدينة الميناء في طرابلس من هذا المكوّن بأربعة مشاريع بلغت كلفتها 560.000 د.أ. وهي: إنشاء مركز معلوماتية سياحية، إعادة تأهيل السوق القديم، شراء مركب إنقاذي للصيادين وآخر سياحي وتأهيل الطرقات الداخلية، تحسين إنتاجية القطاع الحرفي.

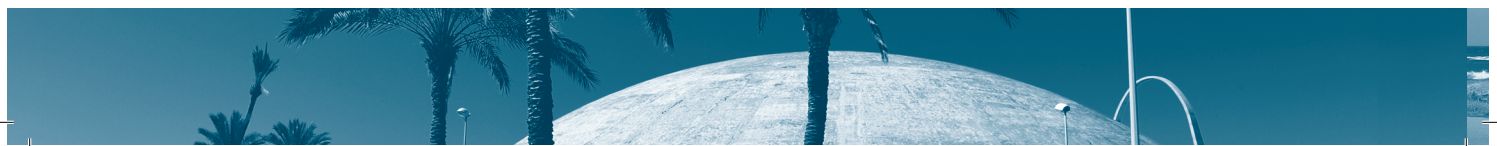

برنامج التنمية المجتمعية

ضمن الجهود للحد من الفقر وتحسين المؤشرات الاجتماعية أيضاً، نفّذ «برنامج التنمية المجتمعية» الذي تولّى إدارته مجلس الإنماء والإعمار الممول جزئياً عبر قرض من البنك الدولي تبلغ قيمته 20 مليون دولار أميركي وتساهم الدولة اللبنانية فيه بمبلغ 5 ملايين دولار، من خلال برنامجين أساسيين:

- برنامج وطني قطاعي ارتكز على تنفيذ برامج اجتماعية محددة تهدف إلى تلبية الاحتياجات موجهة إلى ثلاث فئات سكانية هي: النساء، والشباب والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقات.
- برنامج تنموي مناطقي انطلق من حاجات المجتمعات المحلية وتوزعت على 10 مناطق لبنانية. تمّ تنفيذ 320 مشروعاً (81 مشروعاً زراعياً، 62 مشروعاً تعليمياً وتدريبياً، 44 مشروعاً ثقافياً ترفيهياً، 37 مشروعاً حرفياً صناعياً، 33 مشروعاً صحياً، 32 مشروعاً للبنى التحتية والبيئة و31 مشروعاً اجتماعياً). استند البرنامج في اختيار وتنفيذ المشاريع إلى دراسة ميدانية أقيمت في مناطق الفقر ومن خلال استطلاع حاجات وأولويات سكان هذه المناطق.

واستفادت مدينة طرابلس والميناء من 33 مشروعاً بقيمة 1.8 مليون د.أ، أي حوالى 10% من إجمالي المشاريع والموازنة. وسوف ندخل لاحقاً في تفصيلات هذه المشاريع لمعرفة مدى تأثيرها في تحسين الأوضاع المعيشية في طرابلس، ولتبيان جدوى هكذا نوع من التدخلات لمعالجة مشكلات من الفقر.

وقد توقف العمل بمشروع التنمية المجتمعية عام 2008 إذ اعتبر أنه أنجز مهامه، إلا أن البحث جار حالياً لإطلاق مشروع تنمية مجتمعية – 2، وهذا الأمر لا يزال مجرد فكرة حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

برنامجان مستقلان تحت وصاية إدارة واحدة

وفي التعليق على هذين البرنامجين، يشار إلى النقاط التالية:

- إن هذين البرنامجين مستقلان ويعملان بشكل متوازٍ على الرغم من كونهما تحت وصاية جهة حكومية واحدة هي مجلس الإنماء والإعمار. وقد كان هناك حد أدنى من التنسيق الناجم عن العلاقات القائمة بين فريقي إدارة البرنامجين وتجاورهما في مبنى مجلس الإنماء والإعمار، إلا أن معظم المتعاطين بالشأن التنموي كانوا يتوقعون أن يبذل جهد منهجي لتوحيد هذين البرنامجين في برنامج واحد، نظراً للشكوى المعممة من ضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية وبين المتدخلين التنمويين، ولكن ذلك لم يحصل، الأمر الذي فوت فرص تعظيم الاستفادة من الموارد ومن نقاط القوة في كل من المشروعين.

- لقد تم تصور البرنامج الأول بصفته **صندوقاً** للتنمية الاجتماعية يفترض أن يتحول إلى صندوق دائم، فيما الثاني هو **مشروع** يحمل اسمه طابع التدخل الموقت مع العلم أن تدخلات هذا النوع من المشاريع التي يدعمها البنك الدولي تحولت إلى شبكات أمان ممأسسة ومستمرة في كثير من البلدان. ومن الضروري ان يبحث هذا الموضوع من ضمن الخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاجتماعية التي تعدّها الحكومة اللبنانية، والتي يتقرر من خلالها الحاجة إلى أدوات ومؤسسات

دائمة أو موقتة. كما أن ذلك يجب أن يأتي من ضمن تصور الحكومة اللبنانية وسائر الأطراف الوطنية الشريكة في التنمية، لا أن يكون مجرد تنفيذ لاقتراحات الجهات المانحة ونسخاً للتصاميم والتركيب المؤسسي الذي تعتمده هذه الجهات.

- إن تدخلات هذين البرنامجين كانت مجزأة بشكل عام، وتتم من خلال مشروعات صغيرة الحجم تنفذ من خلال منظمات غير حكومية أغلب الأحيان. وقد كان تأثيرها محدودا وموضعياً، ولم تنجح في إطلاق آلية للتنمية المحلية المتكاملة على نطاق واسع، ما خلا حالات محدودة بقيت ذات طابع اختباري.

- من الناحية المعرفية، فقد قام الصندوق بإعداد دراسة وطنية تحت عنوان خطة وطنية للتنمية الاجتماعية في لبنان، وعرضها للمناقشة في اجتماعات عامة، وتضمنت مؤشرات تصنيفية للمناطق وجيوب الفقر استناداً إلى مؤشرات مركبة لهذه الغاية. وباستثناء استخدام هذه المؤشرات في اختيار مناطق تدخل الصندوق، فإن التقرير الصادر عنه لا يمكن اعتباره بمثابة خطة وطنية للتنمية الاجتماعية كما تدل تسميته، لا لجهة المضمون ولا لجهة آلية الإعداد. أما مشروع التنمية المجتمعية، فقد اتجه لتنفيذ دراسات ميدانية اعتمدت منهجية المسح الاجتماعي السريع بالمشاركة لمناطق الفقر الرئيسية في لبنان، والمستخلصة من دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان الصادرة عام 1998 عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استخدمت هذه الدراسات الميدانية في تحديد جيوب الفقر داخل المناطق العشر الواسعة، وفي تحديد الأولويات، واختيار المشاريع التي موّلها مشروع التنمية المجتمعية. وكانت طرابلس إحدى مناطق الفقر العشرة، وقد نفذت فيها دراسة بالمشاركة صدرت عام 2006[13]، وكانت نقطة الارتكاز من أجل اختيار المشاريع لاحقاً. وبشكل عام، لم تجر الاستفادة بالقدر اللازم من هذه الدراسات التى أجراها الصندوق، ولا التي أجراها مشروع التنمية المجتمعية ومن الدراسات التقييمة التي تلت ذلك، حيث لا تزال هناك إمكانية كبيرة لاستثمار المعلومات والاستنتاجات الواردة فيها في التخطيط المستقبلي.

ثالثاً: خطة مكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية من أكثر الوزارات المعنية بوضع البرامج والخطط التنفيذية لمكافحة الفقر وبالمشاركة في وضع وقيادة عملية صياغة الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية. وقد أنيط بهذه الوزارة ثلاثة أدوار رئيسية وهي:

1- **الدور السياسي:** الوزارة مسؤولة عن المشاركة في رسم السياسات الاجتماعية الوطنية، وفي لفت النظر إلى ضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية، وفي وضع السياسات القطاعية المتخصصة. وهي مسؤولة مباشرة عن تصميم ومتابعة تصميم سياسة الحماية الاجتماعية وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة والمعرّضة. وتساهم حالياً ضمن اللجان الوزارية بصياغة الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية، وتقوم بدور السكريتاريا العامة لعمل اللجنة من خلال «مشروع بناء القدرات للحد من الفقر» المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[14].

13- البحث الاجتماعي السريع، طرابلس. الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، مشروع التنمية الاجتماعية، أميمة جدع، بيروت 2006.

14- تم إقفال هذا المشروع عام 2011. كما تم إعداد خطة عمل اجتماعية أطلقت عام 2011 ولا تزال غير متبناة وغير مفعّلة.

تقوم الوزارة بهذه الأدوار مباشرة من خلال جهاز موظفيها ومن خلال اللجان الوطنية التابعة لها، والمشاريع والبرامج المشتركة مع المنظمات الدولية: مثل «مشروع بناء القدرات للحدّ من الفقر» (برنامج مشترك بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)،»برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية» (برنامج مشترك بين الوزارة وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، مشروع الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال الصحة الإنجابية/ الجنسية (مشروع مشترك بين الوزارة وصندوق الأمم المتحدة للسكان). بالإضافة إلى اللجان الوطنية التي تشكلت في كنف وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تضع الخطط والمشاريع الواجب تنفيذها على الصعيد الوطني مثل: «المجلس الأعلى للطفولة» المسؤول عن تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الطفل واللجنة الوطنية لمحو الأمية، والهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، وغيرها.

2- **الدور الرعائي:** السهر على تقديم الخدمات الرعائية لأكثر الفئات حاجة في المجتمع وهي التي تحدد بدقة الفئات المستفيدة والمعايير والإشراف والمتابعة. وتمارس الوزارة عملها الرعائي من خلال مصلحتين أساسيتين بحسب نوع التعاقد والجهة المستفيدة وهما:

- مصلحة الرعاية الاجتماعية في مديرية الخدمات الاجتماعية وتقوم بالتعاقد مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية من أجل تقديم خدمات لعدد محدد من المسعفين بمساهمة من الوزارة بشكل بدل نقدي يومي محدد. كما أنها تقوم بدور الرقابة على مؤسسات الرعاية.
- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في مديرية الخدمات الاجتماعية وتقوم بالتعاقد مع الجمعيات الأهلية من أجل تقديم الخدمات من خلال العقود المشتركة. وتقوم الجمعيات بدور مزدوج يقع في جانب منه – وهو الأساسي – ضمن الرعاية وتوفير الخدمات، وفي جانب منه يقع ضمن التنمية المحلية، وذلك بحسب طبيعة المشاريع. والغلبة حتى الآن هي للجانب الخدماتي مع العلم أن الدور التمكيني التنموي يفترض أن يكون هو الأساسي.

3- **الدور التنموي المحلي:** وهو دور أساسي تقوم به الوزارة من خلال مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المنتشرة على جميع الأراضي اللبنانية وبإشراك قوى المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية، ومن خلال مديرية التنمية الاجتماعية بالتعاقد مع لجان أو هيئات محلية للقيام بمشاريع التنمية الاجتماعية. وكما سبقت الاشارة إلى ذلك، فإن جانباً من عمل الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة من خلال العقود المشتركة يقع ضمن التنمية المحلية، وهو الذي يجب أن يصبح الدور الرئيسي.

إلى جانب المصالح المشار اليها، يضاف عمل المصالح الخاصة مثل: المصلحة الخاصة لشؤون المعوقين التابعة لمديرية الخدمات الاجتماعية، مصلحة الشؤون الأسرية، ومصلحة الحرف والصناعات اليدوية. بالإضافة إلى بعض الدوائر واللجان والوحدات مثل: وحدة دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في إطار مشروع بناء القدرات للحد من الفقر، دائرة شؤون المرأة، اللجنة الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، ولجنة شؤون الأسرة.

آليات عمل وزارة الشؤون الاجتماعية للحد من الفقر

من خلال التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام 2007 نسجّل النقاط التالية:

في مجال التخطيط ورسم السياسات الاجتماعية

1- المشاركة في تحضير الإطار المرجعي لاستراتيجية اجتماعية شاملة بدأ العمل على تحضيرها منذ عام 2008.

2- تمّ إنشاء وتفعيل لجنة وزارية للشأن الاجتماعي هدفها التنسيق بين الوزارات والإدارات المعنية في لبنان من أجل العمل على الحد من الازدواجية في تقديم الخدمات الاجتماعية وفي تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

3- تلعب وزارة الشؤون الاجتماعية دوراً في المساهمة اجتماعياً في عمليات صنع القرارات الوطنية، وفي تطبيق السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني. تمّ بناء مشروع متخصص للقيام بوضع المخططات ورسم سياسات الحد من الفقر، وتشارك وزارة الشؤون الاجتماعية بصفتها الجهة المنفّذة في «مشروع بناء القدرات للحدّ من الفقر» بالمشاركة مع مجلس الإنماء والإعمار ممثلاً الحكومة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ساهم فريق العمل بإعداد وصياغة «خطة العمل الاجتماعية» التي قدمت إلى مؤتمر باريس 3 للجهات المانحة بداية 2007. وتولى المشروع بوصفه السكرتاريا الفنية للجنة الوزارية للشأن الاجتماعي مسؤولية متابعة تنفيذ التوصيات والمقررات الصادرة عن خطة العمل الاجتماعية والتي تتضمن إلغاء الازدواجية في عمل الوزارات الاجتماعية، تنسيق التدخل في مشاريع التنمية المحلية وبلورة استراتيجية اجتماعية شاملة ومندمجة.

4- أصدرت الوزارة العديد من الدراسات الإحصائية التحليلية : خارطة أحوال معيشة الفقراء في لبنان عام 1998، تحليل بيانات المسح المتعدد الأهداف، الأوضاع المعيشية للأسر في العام 2004، تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004...الخ. وبناءً على نتائج الدراسات وضعت الخطط المرحلية والأسس التخطيطية لمعالجة الاختلالات في مستويات المعيشة والتفاوتات بين المناطق.

تمّ إصدار «الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر» عام 2007 بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية.

5- تنفذ وزارة الشؤون الاجتماعية عدداً من الدراسات السكانية النوعية والكمية ضمن برنامج «الاستراتيجيات السكانية والتنموية» بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويستفاد من الدراسات في رسم السياسات والخطط التي تقوم بها الوزارة. وتناولت الدراسات: ربات الأسر ووضع المعوقين وكبار السن وحاجاتهم بعد حرب تموز، ودراسات تقييمية للمشاريع. تمّ انشاء بنك معلومات وطني حول السكان والتنمية.

6- نفّذت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة اليونسف في نيسان 2008 دراسة: «الأطفال المحرومون من الرعاية الأسرية في لبنان بين الرعاية المؤسساتية والرعاية البلدية: الوضع الراهن والبدائل المتاحة» وذلك بهدف رسم السياسات الرعائية البديلة للحفاظ على حق الطفل في الرعاية وحقه بالعيش في كنف عائلته كما تنص شرعة حقوق الطفل.

7- من المفترض أن يلعب «المجلس الأعلى للطفولة» الذي يعتبر الإطار الوطني للعمل الاجتماعي المختص بالطفولة الدور التنسيقي للسياسات العامة المتعلقة بالطفولة الهادف إلى التكامل بين القطاعين الرسمي والأهلي وبالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية. يعمل المجلس على إعداد الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة والإستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف.

في مجال الرعاية الاجتماعية

في ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية تعمل الوزارة بدعم النشاطات والمشاريع ذات الطابع الرعائي المباشر من خلال عمل مصلحة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية.

- في إطار مصلحة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تمثل رعاية الأفراد في **مؤسسات متخصصة للرعاية الاجتماعية** النشاط الأهم لوزارة الشؤون الاجتماعية. ويتم ذلك من خلال التعاقد مع مؤسسات اجتماعية تكون البديل عن العائلة وتوفر الرعاية الاجتماعية والحماية من التشرد. والفئات المستفيدة من خدمات الرعاية هم الأطفال والمسنون والأحداث الذين هم في نزاع مع القانون، والمعرضون للانحراف.

تتبع الوزارة آلية التعاقد مع المؤسسات المتخصصة لرعاية هذه الفئات الاجتماعية وتحصل الرعاية على ما يقارب ثلثي موازنة الوزارة (حوالى51.7 مليار ل.ل.) وهي تخصص لتوفير الرعاية الدائمة لما يقارب 34848 مسعفاً في عام 2010 موزعين على 185 مؤسسة في جميع الأراضي اللبنانية[15]. وتقوم الوزارة بأعمال الرقابة على المؤسسات بواسطة جهاز مؤلف من 42 موظفاً مكلّفاً يقوم بزيارة المؤسسات ويعد التقارير. ويسجّل هنا ضعف جهاز الرقابة وعدم قدرته على المتابعة الجدية.

يلاحظ من خلال آلية العمل هذه عدم مراعاة واهتمام الوزارة برعاية الطفل ضمن أسرته أوالدفع باتجاه إيجاد البدائل للحؤول دون اضطرار الأهل لوضع أبنائهم في دور الأيتام للحصول على الرعاية والتعليم في المدارس الرسمية، خصوصاً وأن حوالى 23.500 طفل عام 2005-2006 لا يعيشون في كنف عائلاتهم بشكل غير مبرر ويشكل هؤلاء الأطفال حوالى 2% من مجموع أطفال لبنان من الفئة العمرية (0-18) سنة[16]. وقد أعرب عدد كبير من أهالي الطلاب المسعفين في «فئة الداخلي» عن عدم رضاهم من مسألة نوم أطفالهم في المؤسسات،[17] خصوصاً وأن الطابع الغالب للخدمات المقدمة في

15 موازنة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للعام 2010.

16- دراسة «الأطفال المحرومون من الرعاية الأسرية في لبنان» إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات، وزارة الشؤون الاجتماعية، منظمة اليونسف، نيسان 2008.

17- التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية لعام 2007.

دور الرعاية هو الخدمات التعليمية بحيث ترسلهم إلى المدارس الرسمية أو إلى المعاهد المهنية للتحصيل العلمي. من هنا تظهر الازدواجية والتداخل في تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم العام والتعليم المهني مع وزارة التربية والتعليم المهني.

بلغ عدد المسنين المستفيدين من برامج الرعاية 758 مسناً عام 2010 مقابل 179 مسناً فقط عام 2007[18] ويطرح السؤال هنا بالرغم من الارتفاع الملحوظ لعدد المسنين المسعفين هل ما يقدم لهذه الفئة السكانية كافٍ. ويشير التقرير نفسه إلى التعاقد مع 11 مؤسسة تعنى برعاية «المنحرفات» والمعرضات «للانحراف» والمعنفات والمساجين وضحايا الإدمان والسيدا، ويعتبر هذا التدخل غير كافٍ على صعيد لبنان. ويشار هنا إلى ضرورة تفعيل وتعزيز مؤسسات الرعاية المتخصصة ودائرة حماية الأحداث ورعاية وتأهيل «المنحرفين».

- في إطار مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية: المشاريع المشتركة

تبرم الوزارة العقود المشتركة بينها وبين جمعيات ومؤسسات المجتمع الأهلي التي تعمل في جميع القطاعات الصحية والاجتماعية والتربوية. بشكل عام، تجدد العقود التي توقع مع الجمعيات بشكل سنوي، وقد تمّ تجديد 212 عقداً عام 2007 وبلغ عدد المشاريع المشتركة 254 عقداً موزعاً على 282 جمعية ومؤسسة أهلية على الشكل التالي:

جدول رقم 1: توزع الجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب عقود مشتركة بحسب نوع النشاط.

نوع النشاط	عدد الجمعيات الاجمالي	النسبة %
مراكز صحية	187	66
دار حضانة	39	14
مراكز خدمات اجتماعية	21	7
مراكز للمعوقين	17	6
أندية للمسنين	6	2
مختلف	12	4
المجموع	**282**	**100**

المصدر: الشؤون الإجتماعية، تقرير *2007*

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك أنواعاً مختلفة من الأنشطة التي تنفذها المشاريع المشتركة مع الوزارة، إنما بالتدقيق في الأرقام نرى أن المراكز الصحية تشكل ما نسبته 66% من مجموع العقود. ومن المعلوم أن المراكز الصحية الاجتماعية هي

18- المصدر نفسه.

في حقيقة الأمر عبارة عن مستوصفات صحية عادية في أغلب الأحيان، وتقدم خدمات رعائية صحية للأم والطفل والطب العائلي. وحوالى 14% من العقود تغطي مشاريع دور الحضانة. بينما 2% فقط من العقود تخصص للمسنين.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن البعد الرعائي – الخدماتي هو الغالب، في حين يمكن للعقود المشتركة مع الجمعيات أن تساهم بشكل فعال في جهود التنمية المحلية إلى جانب مراكز الخدمات الإنمائية. وقد لحظ هذا الدور في مشاريع اصلاح الوزارة التي جرى إعدادها خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما مشروع إعادة هيكلة مراكز الخدمات ومشروع تطوير نظام معايير التعاقد مع الجمعيات والمؤسسات خلال عامي 2003 و2004، وهي مشاريع إصلاحية لم تتابع حتى النهاية وإن جرى الأخذ ببعض عناصرها بشكل انتقائي.

في المجال التنموي المحلي

أنيط بمراكز الخدمات الإنمائية اللبنانية التابعة للوزارة القيام بالدور التنموي المحلي وهو دور أساسي لا بد من تطويره وتعزيزه. يبلغ عدد المراكز 73 مركزاً رئيسياً و 3 مراكز صحية اجتماعية للنقابات العمالية و244 فرعاً يعمل 77 منها فقط[19].

يعمل في مراكز الخدمات الإنمائية جهاز بشري يقدّر بحوالى 1000 مستخدم وحوالي 600 طبيب متعاقد ويخضع العاملون لدورات تدريبية تنفذها الوزارة للتعريف بالمشاكل المستجدة وطرق معالجتها وتنمية مهاراتهم التواصلية بهدف دمجهم في المجتمع المحلي وإقامة الشراكات في عملية التنمية.

يظهر الجدول رقم 2 عدد المستفيدين من خدمات مراكز الخدمات الإنمائية في عام 2007 في لبنان. ويتبين أن 81% من المستفيدين يتلقون الخدمات الصحية في حين أن نسبة المستفيدين من الخدمات التربوية والتدريبية والاجتماعية لا تتعدى مجتمعةً 20% من مجموع المستفيدين.

19- تقرير 2007.

جدول رقم 2: المستفيدون من برامج مراكز الخدمات الإنمائية بحسب نوع الخدمة في عام 2007

مجال التدخل	نوع الخدمة	عدد المستفيدين	النسبة
المجال الصحي	صحة عامة، صحة انجابية، قلب وأمراض مزمنة، خدمات صحية مختلفة، صحة مدرسية، تلقيح	339.286 مستفيداً	80.5%
المجال التربوي	دور حضانة، صفوف محو الأمية، المخيمات الصيفية، تعليم لغات أجنبية.	11.881 مستفيداً	3%
مجال التدريب الحرفي والمهني	- التدريب المهني - مكافحة عمالة الأطفال	2.661 مستفيداً 183 مستفيداً	1% 0%
المجال الاجتماعي	- الرقابة الرعاية - نوادي المسنين - التوعية والندوات - ندوات الصحة الانجابية	13.317 مستفيد 1.933 مستفيداً 36.265 مستفيداً 15.600 مستفيداً	3% 0.5% 8.5% 3.5%
المجموع		**421126 مستفيداً**	**100%**

المصدر: الشؤون الإجتماعية، تقرير *2007*

شبكات الأمان الاجتماعي

تقوم الوزارة على تفعيل برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تشمل الفئات التالية:

1- الأشخاص ذوو الإعاقات

أنشئت في وزارة الشؤون الاجتماعية مصلحة خاصة تعنى بشؤون المعوقين وتقوم برعاية وتأهيل وتعليم أشخاص معوّقين في مؤسسات متخصصة متعاقدة مع الوزارة حسب الإعاقات التالية: حركية، عقلية، سمعية، بصرية، الشلل الدماغي وتعدد الإعاقات.

تعمل الوزارة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المعوّقين على تنفيذ برنامج «تأمين حقوق المعوقين» وفقاً لما جاء في القانون 2000/220 تاريخ 2000/5/29. يقدم البرنامج الخدمات لحاملي بطاقات الإعاقة ويقدم 15 نوعاً من خدمات الجوار. بلغ عدد حاملي بطاقة المعوق في لبنان 71755 شخصاً لتاريخ 2010/6.[20]

20- وزارة الشؤون الاجتماعية - برنامج تأمين حقوق المعوقين

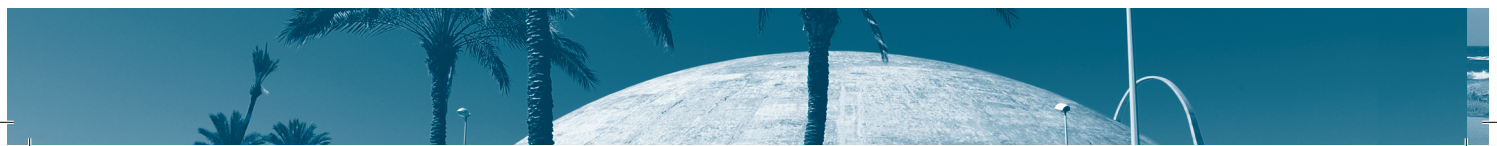

وضعت الوزارة مسودة مشروع قانون لحل مشكلة الاستشفاء لدى الأشخاص المعوقين وتتمحور الفكرة حول إنشاء صندوق تعاضد وذلك تفادياً لإرهاق الدولة بتكاليف إضافية والسماح بتلبية حاجة أكبر عدد ممكن من الأشخاص المعوقين المرضى. مع العلم أن خطة العمل الاجتماعية الملحقة بباريس ثلاثة كانت قد أقرّت تخصيص مبلغ 4 ملايين دولار سنوياً من أجل تغطية أكلاف الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقات على نفقة وزارة الصحة، واختبار نظام البطاقة الصحية على هذه الفئة. ولم يجر تنفيذ هذا الالتزام.

2- دعم الأسر الفقيرة

تمّ تبني «المشروع الوطني لاستهداف الأسر الفقيرة» من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وبموجب عقد بين الحكومة والبنك الدولي. وتمّ العمل على وضع الإطار العام للمشروع وإعداد استمارة خاصة لبناء بنك معلومات حول الأسر الفقيرة ولتحديد نوع التدخل الاجتماعي والاقتصادي المطلوب لدى كل أسرة. يتضمن البرنامج التوصل مع هذه الأسر إلى نوع من العقد المشترك تقدم بموجبه الوزارة الدعم والمتابعة، وتتعهد الأسرة بموجبه بالوفاء بعدد من الالتزامات (إبقاء الأولاد في المدرسة حتى نهاية التعليم الأساسي، تدريب مهني، المشاركة في دورات محو أمية أو رعاية صحية..الخ). ويتخذ الدعم شكل تحويلات نقدية مشروطة وأشكالاً أخرى حسب الحاجة. ولقد تمّ تنفيذ المرحلة التجريبية لهذا البرنامج في مناطق عين الرمانة والشياح وطريق الجديدة، وشمل 6024 طلب معونة تقدمت بها الأسر في هذه المناطق. ويتضمن المشروع في حال إقراره واعتماده بتوفير تحويلات نقدية مشروطة للأسر المستفيدة والتي هي الأسر الأشد فقراً في لبنان التي يتم التعرف إليها من خلال الدليل المركب من عدد من المؤشرات. ويثير هذا المشروع نقاشاً في أوساط المعنيين لجهة ملاءمته للوضع في لبنان، ولكن الوزارة تقوم بالخطوات المطلوبة للسير في هذا المشروع بحسب الجدول الزمني المتفق عليه مع البنك الدولي[21].

رابعاً: التدخلات في مجال التربية والتعليم

إن سياسات الإصلاح والتطوير يجب أن تتناول جميع قطاعات التعليم وأنواعه ومستوياته مع الإشارة إلى ضرورة التركيز على قطاع التعليم الرسمي، حيث يمكن للنجاح في رفع مستوى أدائه وحسن تسييره أن يعيد الثقة بالتعليم الرسمي ومؤسساته وأن ينتج آثاراً إيجابية بعيدة المدى لناحية تنمية الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأضعف، ويشكل بالتالي المدخل الأفضل والأكثر مصداقية وملاءمة لتحسين الواقع التنموي في لبنان.

21- تقدم العمل في تنفيذ هذا البرنامج بعد إنجاز هذا التقرير. وأبرز العناصر هي التراجع عن فكرة الدعم النقدي المباشر، والاستعاضة عنه بإعفاءات من الرسوم الصحية والتعليمية، ورسوم الخدمات العامة. كما أن عدد الاستمارات تجاوز 80 ألف استمارة.. ولا يزال هذا البرنامج مثار جدل.

لمحة سريعة عن وضع التلاميذ في التعليم العام

بلغ عدد التلاميذ الإجمالي المسجلين لعام 2008 – 2009 حوالي 896.091 تلميذاً موزعين على الشكل التالي: 54% من التلاميذ في التعليم الخاص، و14% في التعليم الخاص المجاني، ويقوم القطاع الرسمي بتأمين التعليم العام في المدارس الرسمية لما يقارب 32% من التلامذة فقط وذلك رغم الانتشار الواسع للمدارس الرسمية في المناطق كافة.

تتفاوت مساهمة القطاع الرسمي حسب المراحل التعليمية وترتفع مع تقدم هذه المراحل حيث تشكل 20% في مرحلة الروضة و30% في المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي (الحلقتان الأولى والثانية) لترتفع إلى 40% في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي و50% في المرحلة الثانوية. وهذه ظاهرة غير مألوفة، حيث من الشائع أن تكون مسؤولية الدولة والقطاع الحكومي في توفير التعليم أكبر في مراحل التعليم الأساسي، خلافاً لما هو عليه الأمر في لبنان.

ويظهر التحليل أن ضعف مستويات الالتحاق في عدد كبير من المدارس الرسمية ليس ناتجاً من عدم توافر المدارس والمقاعد الدراسية (أي جانب العرض)، إنما عن عدم الاستفادة منها (أي جانب الطلب) مما يشكل مظهراً من مظاهر أزمة الثقة بالمدرسة الرسمية التي يجب العمل على إستعادة مصداقيتها.

أما المشاركة العالية للقطاع الخاص، والتي تطال ما يزيد عن 54% من تلامذة التعليم العام، فهي تعكس اهتمام الأهل وحرصهم على تعليم أولادهم رغم تحملهم للأعباء المالية لهذا التعليم. فيما يعنى القطاع الخاص المجاني بـ14% من التلامذة، ولكن مساهمته تنحصر بالمرحلة الأولى (الحلقتان الأولى والثانية) من التعليم الأساسي حيث يستقطب 23% من طلابها، كما يستقبل الأطفال في مرحلة الروضة على نفقة الأهل ويستقطب 16% من الملتحقين بهذه المرحلة.

وقد بينت الإحصاءات عن حركة التغير في عدد التلاميذ في المدارس في القطاعات الثلاثة بين عامي 2004 و2009 ارتفاعاً في أعداد التلاميذ في القطاع الخاص والخاص غير المجاني مقابل انخفاض في أعداد التلامذة في القطاع الرسمي كما يظهر في الجدول رقم 3 التالي:

جدول رقم 3: عدد التلاميذ في المدارس في لبنان 2004-2009

العام الدراسي	خاص		خاص مجاني		رسمي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
2005-2004	465130	51%	114194	12%	337622	37%
2006-2005	471409	52%	115254	13%	324651	35%
2007-2006	467093	51%	124281	14%	326503	35%
2008-2007	480440	53%	126391	14%	301370	33%
2009-2008	488039	55%	122478	14%	285574	31%
التغير خلال 5 سنوات	23.000+	4%+	8.284+	2%+	52.000-	6%-

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي ، مشروع الخطة الستراتيجية للتعليم

ولدى التدقيق في دراسة حركة الانتقال بين القطاعات الثلاثة نسجل الملاحظات التالية:

تستقبل المدارس الرسمية أعداداً من التعليم الخاص المجاني في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي. وكذلك تستقبل المدرسة الرسمية أعداداً كبيرة من تلامذة التعليم الخاص في المرحلة الثانوية وبخاصةً في الصف الأول من هذه المرحلة. ويعود سبب الالتحاق بالتعليم الثانوي الرسمي لما يتمتع بمصداقية وثقة كافيتين لدى الأهالي مما يسمح بالانتقال وتخفيف أعباء الأقساط عن كاهلهم بعد إتمام أبنائهم للتعليم الأساسي.

يحافظ التعليم الخاص في المرحلة الثانوية على أرجحية واضحة في الفروع العلمية حيث يتابع 60% من طلاب الصف الثاني ثانوي و56% من طلاب الصف الثالث ثانوي دراستهم في الفروع العلمية، بينما تتراجع هذه النسب في التعليم الرسمي لمصلحة فروع الإنسانيات حيث تبلغ حصة التعليم الرسمي 69% في الصف الثاني ثانوي و64% في الثالث سنوي، وكذلك في فرع الاجتماع والاقتصاد – وهو اختصاص حديث نسبياً – حيث حصة الثانويات الرسمية 58% مقابل 42% للثانويات الخاصة في الصف الثالث الثانوي من هذا الفرع.

جدول رقم 4: توزع تلاميذ المرحلة الثانوية على الصفوف والفروع حسب القطاع التعليمي في لبنان (2008/2007)

القطاع / الصف		رسمي		خاص		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	% من الإجمالي
الأول ثانوي		22260	51%	21692	49%	43952	37%
الثاني ثانوي	علوم	10820	40%	16358	60%	27178	22%
	انسانيات	7844	69%	3571	31%	11415	9%
الثالث ثانوي	علوم عامة	2131	42%	2969	58%	5100	4%
	علوم الحياة	6106	45%	7495	55%	13601	11%
	اجتماع واقتصاد	9934	58%	7277	42%	17211	14%
	آداب وانسانيات	1957	64%	1086	36%	3043	3%
	المجموع	**61052**	**50.25%**	**60448**	**49.75%**	**121500**	**100%**

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، إصدارات *2007-2008*

إن انصراف أعداد كبيرة عن متابعة الفروع العلمية في التعليم الثانوي، وبخاصةً في القطاع الرسمي، بصرف النظر عن أسبابه، له دلالاته بما يخص طبيعة فرص متابعة التعليم المتاحة أمام أبناء الفئات الأضعف وتدني فرص الالتحاق بمجالات

العلوم والهندسة والتكنولوجيا الحديثة. كما أن ذلك يعبر عن تفضيلات ضمنية لأهمية التخصصات المختلفة، حيث العلوم أكثر أهمية لكونها تفتح فرص عمل أكثر من الآداب والإنسانيات وحتى الاجتماع والاقتصاد، وبالتالي فإن الأهل يفضلون إنفاق مواردهم على تعليم علمي في المدراس الخاصة، في حين أنهم يقبلون أكثر بفكرة وضع أبنائهم في المدارس الرسمية في الاختصاصات الأدبية والإنسانيات.

من ناحية أخرى، تشكّل اللغات الأجنبية نقطة ضعف في المدارس الرسمية، بسبب ضعف المعلّمين أنفسهم وغياب التجهيزات اللازمة (الوسائل السمعية البصريّة، المكتبات...)، بالإضافة إلى بعض الإهمال وعدم الاهتمام بمثل هذه المواد والأنشطة. ويعاني معظم التلاميذ في المدراسة الرسمية ضعفاً في اللغات الأجنبية، في حين أنّ تلاميذ المدارس الخاصة يجيدون عموماً لغّة أجنبيّة واحدة على الأقل. وفي لبنان، كما في سوق العمل الإقليمية والدولية، فإن اتقان لغات أجنبية – وبخاصة الإنكليزية في السنوات الأخيرة – بات يعتبر من المواصفات الضرورية للحصول على فرص عمل مجزية. وهو ما يدفع الأهالي إلى تفضيل المدرسة الخاصة، كما يدفع كثيراً من خريجي التعليم الرسمي الباحثين عن عمل داخل لبنان أو الساعين إلى الهجرة، إلى الالتحاق بمعاهد خاصة ومتابعة دورات تعليم اللغات وإنفاق موارد مالية إضافية من أجل تعلم لغة أجنبية وتحسين فرص حصولهم على عمل.

أهم مكامن مظاهر الخلل في المجال التعليمي الرسمي

من أهم مظاهر الخلل في المجال التعليمي هو تدني التحصيل العلمي الأساسي وارتفاع معدلات التسرب المدرسي للتلامذة في عمر مبكر والتحاقهم بالعمل في ظل ظروف معيشية صعبة، ولاسيما التلاميذ المنتمين إلى أسر فقيرة أو يعيشون في مناطق شديدة الحرمان.

إن نوعية التعليم المتدنية التي يكتسبها الخريجون من المدارس الرسمية غالباً ما لا توفر لهم العدة اللازمة للمنافسة في مجال العمل، الأمر الذي يحد من فرص الحراك الاجتماعي للجماعات الفقيرة ويؤدي بالتالي إلى فقدان الثقة والحافز لدى الأسر الفقيرة بجدوى تعليم أطفالهم خصوصاً وأن أوضاعهم الاقتصادية متردية وتنظر إلى الأبناء وبخاصة الذكور منهم كمصدر للإنتاج وليس كطفل أو مراهق شاب في طور النمو.

كذلك يسجّل ضعف قدرات متابعة التعليم الثانوي والعالي وضعف الأهلية المهنية للخريجين في التعليمين المهني والتقني والعالي وعدم ملاءمة الاختصاصات مع متطلبات السوق، ويعتبر ذلك هدراً للموارد المادية والبشرية وتكريساً لعدم تكافؤ فرص التعليم.

بعض المؤشرات ذات الدلالة على الأداء التعليمي في المدارس الرسمية

من أبرز المؤشرات التي تظهر أداء النظام التربوي في المدارس الرسمية كما وردت في الإحصاءات الرسمية للعام الدراسي 2007-2008:[22]

- التأخر الدراسي:
يعد التأخر الدراسي أحد مؤشرات أداء النظام التربوي وهو يتحدد بالفارق بين عمر التلميذ والعمر المقرر للصف الذي ينتسب إليه وقد بلغت نسبة التأخر الدراسي في المدارس الرسمية 21% في المرحلة الابتدائية، 38% في المرحلة المتوسطة و32% في المرحلة الثانوية.

- الرسوب والإعادة:
بلغت نسبة الرسوب والتلاميذ المعيدين 20% في المرحلة الابتدائية و24% في المرحلة المتوسطة و8% في المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية بحسب إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، الأمر الجدير بالتوقف عنده ودراسة أسبابه.

- عدد التلاميذ لكل معلم:
بلغ عدد التلاميذ 7.7 تلميذ لكل معلم في التعليم الرسمي، الأمر الذي يبرز الارتفاع في عدد المعلمين والتضخم في الجسم التعليمي، دون أن يقابل ذلك أي تحسن في جودة التعليم.

- نسبة توزع المعلمين المصنّفين من حيث المستوى الأكاديمي:
55% لا يحملون شهادة جامعية، 41% يحملون شهادة جامعية، 4% يحملون شهادة تعليمية متخصصة.

- ارتفاع نسب المعلمين المتعاقدين:
29% من الهيئة التعليمية متعاقدون و71% في الملاك التعليمي. ويبلغ متوسط عمر الأساتذة المتفرغين في الملاك 58 سنة.

- ملكية المدارس:
يسجّل فروق شاسعة بين المباني المدرسية حيث إن: 39% من المباني المدرسية فقط ملك للدولة و41% من المباني مستأجرة. 15% من المدارس الرسمية تقدمة ملك خاص، 4% تقدمة ملك البلدية و1% مستأجرة من البلدية.

- توزع التلاميذ على المدارس:
تبيّن أن 153 مدرسة من أصل 1107 تضم أقل من 50 تلميذاً، بينما تصل الأعداد في الصف الواحد في بعض المدارس إلى 35 أو 40 تلميذاً في بعض المناطق.

22- إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء 2007-2008

أردنا إدراج هذه الأرقام لإلقاء الضوء على الوضع الداخلي للمدارس الرسمية في لبنان من حيث الهيكل التعليمي ولإظهار مدى صعوبة الإصلاح من الداخل دون وضع خطة جدية تأخذ قرارات جذرية للنهوض بالمدرسة الرسمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور المستوى التعليمي وإلى خفض مستوى أداء التعليم الرسمي. إن محاولات الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة ووزارة التربية والتعليم العالي استناداً إلى خطة النهوض التربوي ووضع استراتيجية وطنية للتربية والتعليم لتحسين أداء التعليم في المدارس الرسمية قد تسهم في رفع المستوى التعليمي لأبناء الأسر الفقيرة وبالتالي إلى تأمين فرص جدّية لتحسين وضعهم الاقتصادي ومستوى معيشتهم.

أساليب المعالجة التي اعتمدت لمعالجة الخلل في القطاع التربوي:

- أصدر لبنان قانون إلزامية التعليم ومجانيته للجميع عام 1998، لكن دون إصدار أية مراسيم تنظيمية ولم تتخذ الإجراءات القانونية وآليات تطبيق إلزامية التعليم فعلياً بعد 12 سنة من إصداره، فضلاً عن عدم وجود استراتيجية وطنية متكاملة لوضع هذا القانون موضع التنفيذ.

- اعتمد لبنان على المساعدات الخارجية لتأمين مجانية التعليم بحيث تمّ اللجوء إلى الهبات الخارجية لإعفاء التلاميذ في التعليم الأساسي من دفع رسوم الانتساب إلى المدارس الرسمية ولتأمين الكتب والقرطاسية. يعتمد هذا الإجراء على كرم المتبرع وهو إجراء موقت لا يساهم في حل المشكلة جذرياً لا بل له انعكاسات سلبية في بعض الأحيان إذ أنه يدفع بالأهالي إلى التريث في تسجيل أبنائهم أو التمنع عن التسجيل بانتظار المساعدة ورفع المسؤولية عن تقاعسهم.

- في مجال تجهيز الأبنية المدرسية فقد تم ترميم وإعادة تأهيل وإنشاء المدارس الرسمية في جميع المناطق على أساس تفسير محدّد لـ «مبدأ الإنماء المتوازن» يجعل منه أقرب إلى توزيع الحصص، وليس على أساس مبدأ الحاجة والطلب على المقاعد الدراسية في المناطق. ويلاحظ أن معظم اتفاقات قروض قطاع التعليم صبّت على التجهيز المادي، في الوقت الذي لم تصدر تشريعات كافية لضبط الأداء الإداري لمؤسسات الوزارة أو للكادر التعليمي.

- في مجال تنظيم العمل في وزارة التربية لا تزال مشاريع إعادة هيكلية الوزارة تخضع للتجاذبات والدراسة ولم تقر حتى الآن، الأمر الذي يشل عملية تطوير الأداء الإداري إن كان لجهة تفعيل اللامركزية في أداء المناطق التربوية وإعطاء المزيد من المسؤوليات والصلاحيات لمدراء المدارس لبناء الشراكات المحلية لتطوير أداء المدرسة هذا من جهة، ومن ناحية أخرى لجهة معالجة الازدواجية في عمل الأجهزة المتعددة في الوزارة (المركز التربوي، التفتيش التربوي، الارشاد والتوجيه)، ومن ناحية ثالثة لجهة تنظيم العمل بين التعليم الرسمي والتعليم المهني والتقني والتعليم الخاص والتعليم الجامعي.

- في مجال تأهيل الكادر التعليمي، تعمل وزارة التربية على تنفيذ برنامج التدريب المستمر لتأهيل المعلمين وتدريبهم على الطرق الحديثة للتعليم لكن دون تفعيل جهاز متخصص لمواكبة أداء المعلمين في مدارسهم. لم تأخذ وزارة التربية أي تدبير جدي في معالجة «الفائض» في الكادر التعليمي للإفادة منه بهدف تحسين مستوى التعليم الرسمي وتطوير دور المدرسة التنموي، وغالباً ما يقارب هذا الموضوع من منظور جزئي يتمثل في وجود فائض يتسبب في عبء مالي على الموازنة العامة.

أما الموضوع الأخطر فهو أسلوب الوزارة الذي انتهجته في الفترة الأخيرة بالتعاقد مع مدرّسين لعدة سنوات ومن ثم إخضاعهم للامتحانات لتثبيتهم فيما بعد. فالإجراء المعتمد يتناقض مع المنطق السليم الذي يقضي بتأهيل المعلمين المختارين على أساس الكفاءة وإخضاعهم لدورات أكاديمية تربوية في كلية التربية ومن ثم تعيينهم في المدارس بناءً على إفادة نجاح من الكلية.

- مسألة التسرب المدرسي، لم تتضح حتى الآن آليات معالجة هذه المشكلة الأساسية من قبل وزارة التربية بالرغم من تعدد الأطراف المتدخلة والمشاريع المتنوعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بتسهيل من الجهات الحكومية، إنما لم يتبلور حتى الآن برنامج متكامل لاتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من تفاقم مشكلة التسرب المدرسي التي تعتبر مسؤولية وزارة التربية بالأساس إلى جانب الجهات الأخرى. ويتم التعامل مع مسألة التسرب المدرسي بذهنية «المشروع» المرتبط بالجهة المانحة وبالفترة الزمنية المحدودة وباللجان المقترحة لمتابعة المشروع، بينما مسألة من هذا النوع تتطلب استنهاضاً كاملاً لجميع مؤسسات وزارة التربية وجعلها قضية أساسية أمام جميع الوزارات المعنية وأخذ قرار واضح واتخاذ خطوات وإجراءات إدارية وتربوية وقانونية واجتماعية للحد من تسرب الأطفال من المدارس.

- مشكلة اللغة الأجنبية التي تعتبر من أهم مسببات الرسوب في المدارس الرسمية وأحد أهم أسباب عزوف الأهل عن إرسال أولادهم إلى المدرسة الرسمية، لذلك تقوم الوزارة من خلال برامج التدريب المستمر بتنظيم دورات تلزم كل فرد من أفراد الهيئة التعليمية بمتابعة دورة تدريب واحدة على الأقل في خلال العام الدراسي، وذلك بهدف تطوير أدائهم وإكسابهم طرائق تدريس تتناسب مع حاجات المتعلمين. إلا أن مسألة تدريس اللغة الأجنبية تتطلّب مهارة لدى المعلمين أقلّها معرفة اللغة واستخدامها في التواصل، فضعف معرفة بعض المعلّمين باللغة يشكل عائقاً أمام جودة نقلها للمتعلمين فتتدنى بالتالي إنتاجية هذا الجهد المبذول. وهناك ضرورة للعمل على تطوير أساليب تعلم اللغات الأجنبية وعلى اختيار الكفاءات لتدريسها.

- في مجال تطوير التعليم المهني والتقني قامت الوزارة بفتح المسارات لبعض الاختصاصات بين التعليم المهني والتعليم الأكاديمي، كما تقوم بمشاريع لتعزيز التعليم المهني والتقني بتمويل من منظمات ألمانية.

- في مجال المواكبة الصحية للتلاميذ في المدارس والنشاطات اللاصفية، تنشط وزارة التربية من خلال برنامج الصحة المدرسية الذي يعمل في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وبدأ مؤخراً العمل في الثانويات بغية تحسين الوضع الصحي المستقبلي في لبنان انطلاقاً من المدرسة بكل مكوناتها من تلامذة وهيئة تعليمية ومجتمع محلي. ويعتبر البرنامج نموذجاً للشراكة الفعلية بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الأهلي والمؤسسات الدولية، ويقوم بالدور الوقائي والتوعوي والسلوكي لتلامذة المدارس الرسمية. إنما التحدي يكمن في إيجاد وسائل وقنوات تشبيك وتكامل بين القطاعات (التربية والصحة والاجتماع)، والجهات المحلية (بلديات وجمعيات) لمعالجة الحالات المكتشفة والتي تحتاج إلى متخصصين في علاج الأمراض النفسية خاصة والأمراض الجسدية دون تحميل تكاليف أعباء العلاج للأهل.

أهداف الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

تحاول وزارة التربية والتعليم العالي معالجة المشكلات التعليمية العديدة التي يعانيها النظام التعليمي في لبنان وبخاصة في ما يتعلّق بمؤسسات التعليم الرسمي والعمل على رفع المستوى التعليمي لأبناء الأسر ذوي الدخل المحدود والفقراء. وقد وضعت وزارة التربية والتعليم العالي ضمن إطار الخطة الوطنية الاقتصادية الاجتماعية استراتيجية وطنية للتربية والتعليم عام 2010، نستعرض بسرعة عناوين بعض بنودها:[23]

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم التي وافق عليها مجلس الوزراء الى:

1- تأمين تعليم متوافرعلى أساس تكافؤ الفرص.
- تعليم متاح للفئة العمرية 3-5 (رياض الأطفال).
- تعليم أساسي إلزامي حتى عمر 15 سنة (اختفت عبارة المجاني).
- تعليم ثانوي عام وتقني متوافر ومتكافىء في الالتحاق والمتابعة والنجاح.
- تعليم عال، جامعي وتقني عالي.

2- تعليم جيّد النوعية يساهم في بناء مجتمع المعرفة.
- تعليم أساسي وثانوي وعالٍ جامعي وتقني ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونتائجه.
- تعليم موجه نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الخاصة بمعالجة المعلومات والاستخدام المجدي لتقانة المعلومات والاتصالات.
- تعليم يكوّن ثقافة عامة لدى الأفراد ويزودهم بمهارات التعلم مدى الحياة.

3- تعليم يساهم في الاندماج الاجتماعي
- تعليم ينمّي المواطنية في أبعادها الثلاثة (الانتماء الوطني، المشاركة المدنية، الشراكة الإنسانية).
- تعليم يساهم في التماسك الاجتماعي ويؤمن المعارف والمهارات للعيش المشترك في مجتمع متنوع.
- تعليم يساهم في الحراك الاجتماعي، أفقياً بين المناطق وعمودياً بين الشرائح الاجتماعية.
- تعليم يساهم في الإدماج الاجتماعي للمتسربين وللمهمشين داخل المدرسة، وفي الوقاية من التهميش الاجتماعي.

4- تعليم يساهم في التنمية الاقتصادية
- تعليم يساهم في تنمية الرأسمال البشري.
- تعليم يوفر قوى عاملة قادرة المنافسة.

23- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم 2010.

5- إدارة الشأن التربوي.
- إدارة استراتيجية منتظمة تؤمن رفع فعالية القطاع.
- إدارة رشيدة وديناميةللموارد البشرية والمادية.
- إدارة مالية تهدف إلى تحسين النوعية معتمدة مبدأ ترشيد الإنفاق.

يذكر هنا أن هذه العناوين تشكل الإطار العام التربوي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية التي لا تزال في طور الإعداد والصياغة. وقد عرضت الخطة التربوية على مجلس الوزراء وتمّ إقرارها. إن العناوين المطروحة تظهر مكامن الخلل في أداء الشأن التربوي إلا أن أساليب المعالجة تبدو حتى الآن أساليب ترقيعية لا تجرؤ على اتخاذ إجراءات تحفيزية لحث المجتمع اللبناني للنهوض بالعمل التربوي وتحمّل مسؤولياته.

وكمثال على بعض الخطوات والصعوبات التي تواجهها، أصدر وزير التربية في 2010/8/16 قراراً قضى بموجبه نقل 68 مدرسة رسمية متعثرة ودمجها مع مدارس أخرى قريبة جغرافياً، بالإضافة إلى دمج عشر مدارس لأسباب مرتبطة بوضع المباني المدرسية، فيصبح العدد الإجمالي لقرارات الدمج 78 مدرسة منتشرة على جميع المناطق اللبنانية. ويطال القرار انتقال 2500 طالب من مدارسهم و679 معلماً في الملاك التعليمي و100 معلّم متعاقد. وقد لحظ القرار مشكلة بدلات النقل للتلاميذ القاطنين بعيداً عن المدارس الجديدة وذلك بتأمين اعتمادات بمبلغ 500 مليون ليرة لبنانية أقرت في الموازنة لتغطية تكاليف النقل. ويواجه هذا القرار صعوبات في التطبيق سببه اعتراضات الأهالي، وقد تمّ التراجع عن القرار في بعض الحالات.

ان التركيز على التعليم، هو لأن تدني المستوى في هذا القطاع هو من المؤشرات الأساسية الدالة على الفقر كما أكدت ذلك الدراسات، لا بل إن تدني التعليم هو أحد مكونات تعريف الفقر حسب منظور الفقر البشري أو فقر القدرات. اما التركيز على التعليم الرسمي تحديداً، لأن الفقراء هم الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الرسمية، وليس من قبل المصادفة ان تكون نسبة مساهمة التعليم الرسمي من إجمالي التلاميذ تقارب الثلث تقريباً، وهي النسبة نفسها للأسر المحرومة في لبنان كما دلت نتائج دراسات الفقر اعتبارا من منتصف التسعينات.

خامساً: التدخلات في المجال الصحي

تشير الدراسات والمسوحات أن أكثر من نصف سكان لبنان غير مشمولين بأي نوع من أنواع التغطية الصحية. كما تميز القطاع الصحي أيضاً بطغيان القطاع الخاص الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الكلفة الصحية وزيادة العبء على الأسر غير المضمونة.

شمل التأمين الصحي في لبنان عام 2007 (48%) من أصل السكان مقابل (45%) في عام 2004. وتختلف نسبة الذين يستفيدون من هذا التأمين بحسب المنطقة الجغرافية، إذ تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر للتغطية هي في مدينة بيروت (64%)، وأن النسبة الأدنى هي في محافظة النبطية (34%) أما نسبة المستفيدين في محافظة الشمال فتبلغ (40.5%).[24]

24- الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، 2007، ص40.

وتشير أيضاً نتائج الدراسة لعام 2007 إلى أن (51%) من المستفيدين من التأمينات الصحية يستفيدون من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و(21%) من قطاع الجيش وقوى الأمن، (13%) من خلال مؤسسة أو نقابة و(10%) من تعاونية موظفي الدولة.[25]

رسم بياني رقم 1: التأمين الصحي بحسب المؤسسة الضامنة.

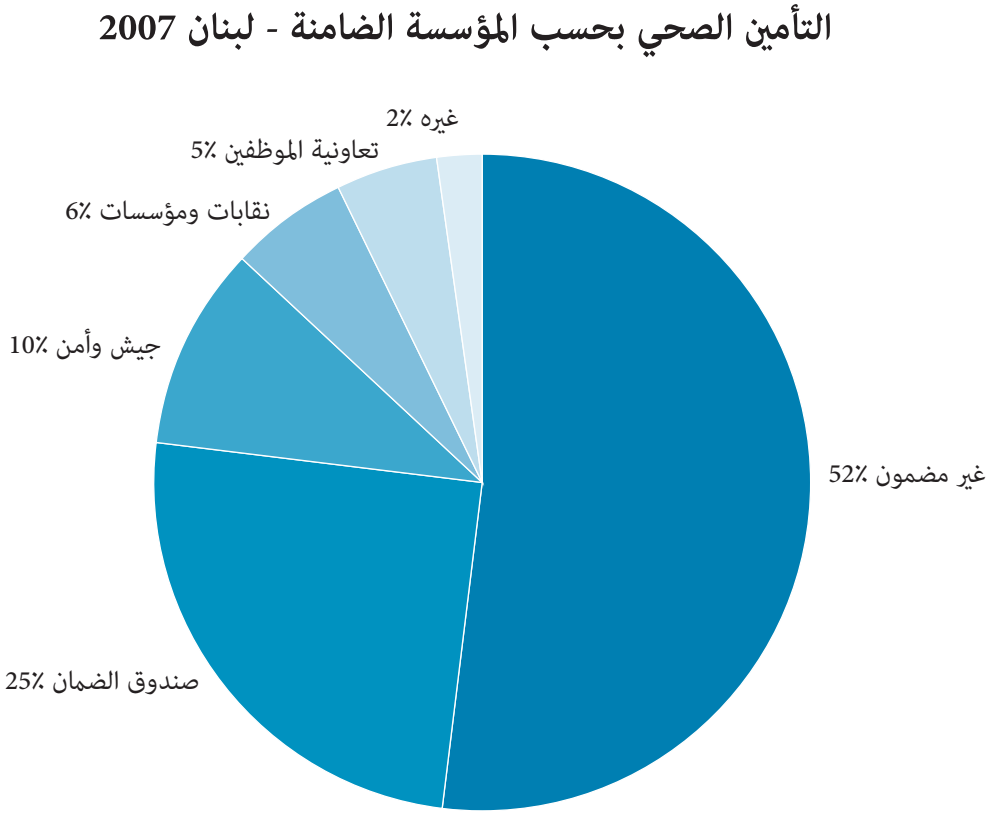

المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر *2007*

يموّل القطاع الصحي العام من مصادر عديدة تشمل 11 وزارة ومؤسسة عامة هي: مجلس الوزراء ووزارات الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية والدفاع والداخلية والتربية والإعلام وشؤون المهجرين والثقافة ومجلس النواب.[26] تختلف آليات التمويل بحسب الجهة الممولة، فهي إما تكون مباشرة وإما غير مباشرة عن طريق صناديق التعاضد والمؤسسات الأهلية. وقد

25- المصدر نفسه ص42.

26- الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق 2004، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة فافو، ص246.

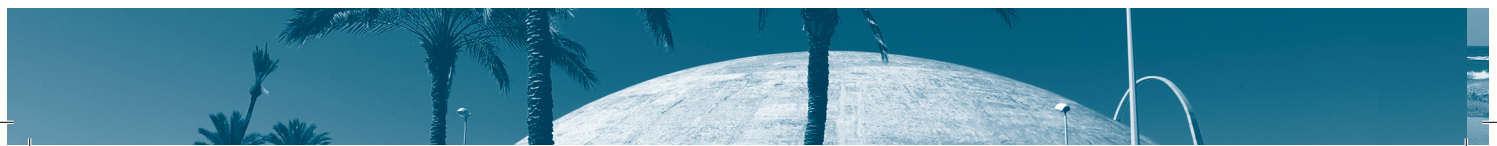

بلغت نسبة موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة مع خدمة الدين عام 2008 (3.3%) و(5.5%) دون خدمة الدين. ومثّل الإنفاق على الاستشفاء الخاص البند الأكبر من موازنة الوزارة إذ بلغ (68.5%) والأدوية (13.4%) والأجور (6.4%) أما حصة المستشفيات الحكومية فبلغت (4%) من موازنة وزارة الصحة.[27]

يلاحظ أن النظام الصحي في لبنان يأخذ بالمنهج العلاجي والاستشفائي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تنظيم برامج الوقاية من الأمراض والحملات التلقيحية بالتعاون ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، وبالشراكة ما بين عدة وزارات (مثل برنامج الصحة المدرسية مع وزارة التربية والتعليم العالي) والحملات الموسمية مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

«فالطابع العام للتدخل يصب في مجال «الطب» الذي هو إحدى وسائل مكافحة المرض والحفاظ على الصحة وليس الصحة نفسها. إن مقاربة مفهوم الصحة من منظار اقتصادي- اجتماعي- تنموي يمنحها أبعاداً ومستويات شديدة التنوع والترابط، وتشتمل الصحة في مفهومها الكلي الذي يشمل رفاه الناس البدني والذهني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والروحي. وهي، بهذا المعنى، تعد من الضرورات بالنسبة إلى كل الناس.»[28]

كما بالنسبة إلى التعليم، فإن الإنفاق على الصحة يشكل عبئاً على الأسر، لاسيما الفقيرة منها. كما أن الصحة تعتبر أيضاً من مكونات الفقر البشري أو فقر القدرات. وقد بينت دراسات كثيرة، أن تكاليف العلاج من الأمراض يشكل السبب الفردي الأكثر أهمية للوقوع في الفقر بالنسبة إلى الأسر التي يصاب رب عملها، أو أحد أفرادها، بمرض جدي يتطلب علاجاً مكلفاً. وينطبق ذلك على البلدان المتقدمة ايضاً.

سادساً: الأجهزة والمؤسسات العامة الأخرى

1- تعاونية موظفي الدولة وتأمينات القطاعات العسكرية.

تأسست تعاونية موظفي الدولة عام 1963، تشمل سلطتها جميع الإدارات العامة وهي تحت رعاية مجلس الخدمة المدنية. تؤمن التعاونية لأعضائها التأمين الصحي والإعانات المالية في حالة وفاة أحد أفراد العائلة أو التابعين للعضو، كما تغطي النفقات الطبية للموظفين والتابعين لهم، تؤمن أيضاً منحاً للتعليم، والتقاعد، والزواج والولادات. يقدّر عدد المنتسبين إلى التعاونية بحوالى 62.125 موظفاً[29]، في حين أن العدد الإجمالي للمستفيدين يتراوح بين 190 و200 ألف مواطن.

27- موازنة عام 2008.

28- المصدر مذكور سابقاً.

29- الموقع الالكتروني للمؤسسة.

بالإضافة إلى هذه التعاونية، ثمة العديد من صناديق التعاضد لمجموعات معيّنة من موظّفي الدولة (بخاصة الأساتذة الجامعيين والقضاة)، التي تحصل على موازنتها وتمويلها من موازنة الدولة، والتي توفر تاميناً صحياً ومنحاً دراسية أكبر لأعضائها.

وتعتبر «التعاونية» من المؤسسات التي تساهم بشكل فعال في حماية موظفي القطاع العام من الوقوع في الفقر، أو في التخفيف منه، من خلال ما توفره من تأمينات اجتماعية وصحية في سن العمل، ومن خلال ما تؤمنه من معاش تقاعدي للمتقاعدين مع استمرار التأمين الصحي.
في المقابل، فإن تأمينات القطاعات العسكرية من جيش ودرك وأمن عام، تقوم أيضاً بدور شبكة أمان مشابهة لتعاونية موظفي القطاع العام، ودورها في التخفيف من الفقر هو أكثر أهمية في الأرياف الفقيرة منه في المدن، نظراً لكثافة انتساب أبناء الأرياف إلى المؤسسات العسكرية والأمنية.

2- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تأسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عام 1963، إنه عبارة عن منظمة مستقلة من جهة وظائفه المالية والإدارية، لكنه تحت وصاية وزارة العمل. حوالى ثلث سكان لبنان يستفيدون من صندوق المرض والأمومة. تتوزع قاعدة المنتسبين كالتالي: العاملون في القطاع الخاص والأجراء في القطاع العام، سائقو سيارات الأجرة، طلاب جامعيون، بائعو الصحف والأباء والمنتسبون الاختياريون انضموا مؤخراً. والضمان الاختياري لم يفعّل بشكل جيد حتى الآن بالإضافة لعدم إقرار ضمان الشيخوخة لحين إعداد هذا التقرير.

تأثير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مجال التخفيف من الفقر هو بالدرجة الأولى في تخفيض كلفة الرعاية الصحية، وتأثيره يشمل العاملين في القطاع المنظم، في حين ان العاملين الفقراء في القطاع غير المنظم، أو العاملين في القطاع المنظم غير المصرح عنهم للضمان، لا يستفيدون من خدماته. كما أن التعرض للفقر بالنسبة إلى العاملين في القطاع المنظم بمن فيهم المشمولون بتأمينات الصندوق، فهي في مرحلة التقاعد بالدرجة الأولى حيث لا يوجد نظام معاشات تقاعدية للمتقاعدين كما هو الحال بالنسبة إلى موظفي القطاع العام، كما أن المتقاعدين غير مشمولين بالتأمين الصحي بعد تقاعدهم.

3- المؤسسة العامة للإسكان.[30]

تأسست المؤسسة العامة للإسكان، وهي عبارة عن إدارة مستقلة مالياً وإدارياً عام 1996، تتمتع هذه المؤسسة بنظام خاص يسمح بالتنسيق مع المصارف، والمؤسسات والأفراد من أجل المشاركة في تمويل قروض الإسكان.

30- الموقع الالكتروني للمؤسسة.

من مهامها بناء المنازل مباشرة أو من خلال متعهّدين بموجب برامج معيّنة، وتشجيع الادخار والإقراض لأهداف سكنية، وتأمين قروض متوسطة وطويلة الأجل لبناء أوترميم المنازل.

يجدر بالمستفيد أن يمتلك دخلاً شهرياً يتراوح بين 600.000 ل.ل. و3 ملايين ل.ل. لكي يتمكن من تملّك منزل تتراوح مساحته بين 120 و200 م^2. ولا يمكن اعتبار أن عمل هذه المؤسسة له تأثير فعلي على مكافحة الفقر.

4- المؤسسة الوطنية للاستخدام.

تأسست المؤسسة الوطنية للاستخدام عام 1977 وتخضع لوصاية وزارة العمل. تهدف المؤسسة بشكل رئيسي إلى التخطيط وتنفيذ سياسات الاستخدام في لبنان. يتكون مجلس إدارتها من وزير العمل **رئيساً** وأربعة مديرين عامين يمثلون القطاع العام أعضاء؛ مدير عام وزارة العمل، رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء، ممثل عن الجامعة اللبنانية، مدير عام التعليم المهني والتقني. وخمسة أعضاء يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية وثلاثة أعضاء يمثلون الاتحاد العمالي العام.

من المفترض بالمؤسسة أن تقوم بتشجيع المشاريع التي تؤثر بشكل إيجابي في سوق العمل والمساهمة في كل ما من شأنه تحسين مستوى القوى العاملة والمساهمة في الدراسات والأبحاث الهادفة إلى وضع سياسة عامة للاستخدام. تمّ استحداث مركزين جديدين في الشمال والجنوب.

تقوم المؤسسة بالتحضير لدورات التدريب المهني المعجل وذلك بالتعاون مع مراكز للتدريب تابعة لجمعيات ومؤسسات خاصة. وتعمل على إيجاد فرص عمل لطالبي العمل عبر المكتب، وتقوم بتأهيل وتشغيل المعاقين عبر مشاغل محمية. ولكن نظراً للموازنة المحدودة المخصصة للمؤسسة فعملها وإنجازاتها محدودة.

إن توفير فرص العمل المجزي يشكل الوسيلة الأكثر أهمية لتمكين المواطنين من تأمين متطلبات العيش اللائق، والفقراء من الخروج من حالة الفقر بجهدهم الخاص، مع ذلك فإن قدرات المؤسسة محدودة جداً، وأثرها في توفير فرص عمل للبنانيين، والفقراء منهم، محدود جداً. ومعلوم أن لبنان يعتمد منذ الاستقلال سياسات اقتصادية ليبرالية، حيث دور الدولة محدود، وحيث الدور الأساسي في توفير فرص العمل يقع على عاتق القطاع الخاص.

5- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تمّ تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1995 وبدا تشغيله عام 2000؛ إنه عبارة عن مجلس استشاري من 65 عضواً، يمثل أبرز القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية من مهامه إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وإنشاء حوار وتعاون بين مختلف هذه القطاعات.
يعتبر المجلس حالياً مشلولاً، بسبب انتهاء مدة عضوية أركانه المحددة بثلاث سنوات في بداية العام 2003، ولم يتم حتى كتابة هذا التقرير إجراء تعيينات جديدة أو تجديد للأعضاء السابقين.

وفي حال وجود مجلس اقتصادي واجتماعي فعال، فإنه يمكن ان يلعب دوراً في إيصال أصوات الفئات الأقل دخلاً إلى الاطراف الأخرى من حكومة وقطاع الأعمال داخل المجلس، وكذلك المساهمة في صياغة سياسات وإدخال إصلاحات من شأنها مكافحة الفقر بشكل فعال.

الجزء الثالث:

التدخلات والسياسات على الصعيد المحلي

أولاً: طرابلس من منظور الحكومة المركزية

السياق التاريخي

تشكل ظاهرة التفاوت المناطقي سمة ملازمة لتطور الاجتماع اللبناني على امتداد تاريخة الحديث وصولاً إلى الوقت الراهن. في مرحلة ما بعد الاستقلال، تعتبر دراسة بعثة إيرفد (نهاية الخمسينات – مطلع الستينات) المعلم الأكثر أهمية في تحليل هذه الظاهرة بشكل علمي شكّل الأساس الذي بنيت عليه السياسات التنموية لعهد الرئيس فؤاد شهاب (1958 – 1964) الذي كان له طابع تأسيسي في ما يتعلق ببناء مؤسسات الدولة، والتعامل مع التفاوتات الاجتماعية والمناطقية.

في ما يخص موضوع تقريرنا، فإن أبرز خلاصات هذه الدراسة كشفت وجود تفاوت اجتماعي كبير حيث كان 4% من السكان الأكثر ثراء يحصلون على 32% من الدخل الوطني، في حين كان ما يقارب 9% من السكان يعيشون في حالة بؤس (حسب تعابير الدراسة)، و41% من السكان في حالة فقر. من ناحية ثانية، كانت حصة هؤلاء السكان الـ 50% من البؤساء والفقراء لا تزيد عن 18% من الدخل الوطني.

كما أن الدارسة أشارت إلى وجود تفاوت مناطقي كبير بين «لبنان مركزي» (بحسب تعبير الدراسة) مكوّن من بيروت وجبل لبنان، والمحافظات الأخرى التي أطلقت عليها تسمية «لبنان الطرفي» وهي تضم محافظات الشمال، والبقاع والجنوب (وهي المناطق التى تمّ ضمّها إلى جبل لبنان لتشكل لبنان الكبير عام 1920، وهي حدود لبنان الحالية). وقد اعتبر التفاوت المناطقي الحاد هذا من عوامل التوتر الاجتماعي والسياسي والأمني، ومن العوامل المساهمة في التفجير الداخلي واستمراره، لا سيما أحداث 1958 التي سبقت العهد الشهابي، والحرب اللبنانية عام 1975. ولا غرابة أن تستمر الأدبيات السياسية والاجتماعية في التركيز على هذه المسألة مما حوّل موضوع الإنماء المتوازن إلى مطلب إصلاحي أساسي في لبنان، وصولاً إلى تحوله إلى مبدأ دستوري أقره اتفاق الطائف عام 1989، وأصبح جزءاً من دستور البلاد.

كشف أول مسح ميداني سكاني – اجتماعي أُجري بعد الحرب (مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن)، استمرار هذه التفاوتات المناطقية الحادة في منتصف التسعينات، وكأن المحصلة الإجمالية للسياسات التنموية خلال العقود السابقة، معطوفة على تأثيرات الحرب (1975-1990)، لم تؤد إلى إزالة هذه الهوّة بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي، وهي هوّة لا تزال مستمرة للأسف حتى اللحظة كما تبيّن التفاوتات التي كشفت عنها الدراسات الميدانية التي نفذت عام 2005/2004 وما بعد.

وقد قامت بعثة إيرفد في حينه بتصنيف المناطق اللبنانية بحسب دليل للتنمية المناطقية طورته الدارسة خصيصاً حيث أعطيت المناطق علامات من صفر (لا تنمية إطلاقاً) إلى أربعة (تنمية متقدمة). في المقابل فإن دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان (1998) التي درست الوضع المعيشي في لبنان استناداً إلى بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن 1995/1994، استخدمت دليلاً خاصاً أسمته دليل أحوال المعيشة يطبّق على الأسر، ويصنّفها بموجب علامات تتراوح بين صفر (للأشد حرماناً)، واثنين (للأكثر رفاهاً)، وحسبت نسب الحرمان في المناطق – المحافظات المختلفة على أساس هذا الدليل. ومع تعديل نظام العلامات في دراسة إيرفد لتصبح من صفر إلى اثنين، يمكن مقارنة كيف تبدل ترتيب المحافظات بين عامي 1960 و1994، وهو ما يظهره الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 2: مقارنة تبدل ترتيب المحافظات بحسب نسب الحرمان بين عامي 1960 و 1994

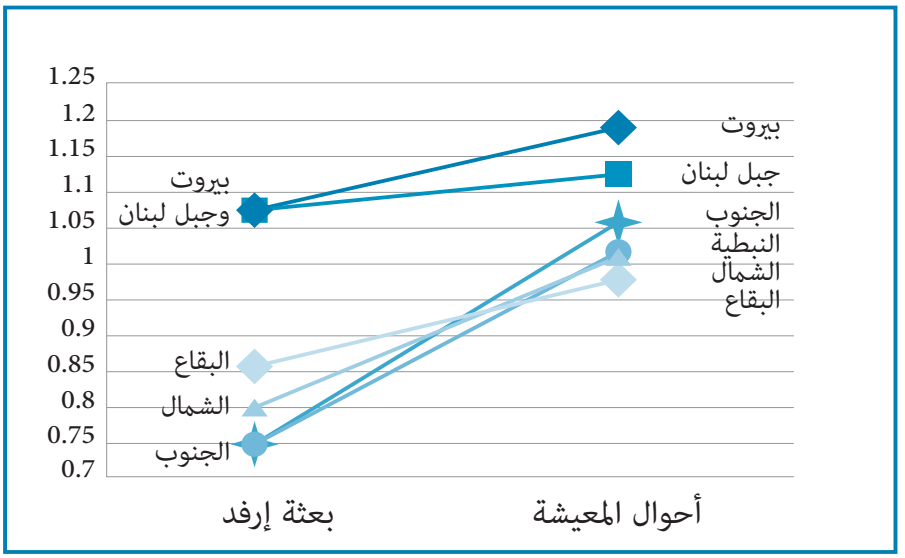

وإذ يلاحظ أن الفجوة بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي كانت كبيرة عام 1960 مقارنة بما هي عليه عام 1994، إلا ان ترتيب المحافظات قد اختلف بين التاريخين، وما يهمنا هو محافظة الشمال تحديداً، حيث انها كان مستوى التنمية فيها حسب دليل بعثة إيرفد اعلى مما هو عليه في الجنوب الذي كان أكثر المناطق حرماناً، أما عام 1994، فنرى تراجعاً نسبياً للشمال مقابل تقدم محافظتي الجنوب والنبطية (كانتا محافظة واحدة عام 1960)، وكذلك يلاحظ تراجع في ترتيب محافظة البقاع أيضاً. وعلى الرغم من أن الدليلين ليسا متطابقين، إلا أن بينهما درجة من التشابه خصوصاً أننا ندرس الترتيب النسبي للمحافظات ضمن الدليل الواحد.

مراحل التفاوت المناطقي

الخلاصة المكثفة لمسار التطور الاجتماعي والتنموي خلال العقود الأخيرة هو أن التفاوت المناطقي لا يزال حاداً، وقد أكدت ذلك الدراسات الأخيرة الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، ودراسات قطاعية أخرى، ودراسات الفقر. كما أن الوجه الثاني لهذه الخلاصة هو أن الشمال ومن ضمنه طرابلس، هي من اشد مناطق لبنان حرماناً وفقراً وفق مؤشرات الفقر ووفق مؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى. وهذا هو أصلاً أحد أسباب الاهتمام المستجد بالشمال وطرابلس بعد عام 1998: تاريخ صدور خارطة أحوال المعيشة في لبنان التي كشفت هذه الحقيقة لأول مرة بشكل علمي وإحصائي بعد الحرب.

إلا أن التفاوت المناطقي نفسه ليس جامداً، بل مرّ بدوره بمراحل تميزت كل منها بخصائص مميزة. فقبل 1958، كان التفاوت الأساسي هو في مجال البنى التحتية والخدمات والمرافق العامة ودرجة انتشار علاقات السوق. فالمناطق كانت تفتقر إلى الطرق، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات والمراكز الصحية، وشبكات المياه...الخ، كما أن تركيبتها الاجتماعية تقليدية والحراك الاجتماعي الصاعد محدود بمحدودية فرص العمل ومحدودية نشاط القطاعات الاقتصادية الحديثة. خلال المرحة الشهابية تمت معالجة جوانب كثيرة من هذه التفاوتات، وهو ما يفسر تراجع الفجوة بين المركز والأطراف حيث كانت مرحلة الستينات مرحلة توسع في الخدمات والبنى التحتية، وفي التعليم، وشبكة الطرق، وإيصال الكهرباء...الخ، وهو ما شجع بدوره النشاط الاقتصادي في المناطق. من ناحية أخرى، فإن المرحلة الشهابية ركزت على بناء مؤسسات الدولة وشجعت التعليم العام من أجل توفير الكوادر الكافية لملء الوظائف الحكومية، وشكل التعليم في حينه الرافعة الاجتماعية الأساسية ووسيلة الترقي الاجتماعية ونشوء «طبقة وسطى» عمادها الموظفون والمهنيون من خريجي مؤسسات التعليم. إلا أن هذ الحقبة تميزت بنمو كبير في دور العاصمة التي استقطبت قسماً كبيراً من السكان بحكم تركز مؤسسات الدولة فيها، وتلاها تركز النشاط الاقتصادي، مما ادى بدروه إلى فترة هجرة داخلية كثيفة من الأرياف والمناطق، وإضافة إلى هجرة المتعلمين والموظفين إلى العاصمة وضواحيها، فنشأ نوع جديد من التفاوت المؤسسي – الاقتصادي والتركز السكاني في العاصمة، مختلف عن التفاوت السابق الذي كان تفاوتاً في التجهيز والبنى التحتية.

وفي مرحلة ثالثة وأخرى رابعة، كان للحرب تأثيرات متناقضة في اتجاهات مختلفة شجعت التشتت الاقتصادي، والفرز السكاني، واللامركزية القسرية وغير المنظمة. وتفاعلت المناطق المختلفة معها بطرق مختلفة وأدت إلى نتائج متفاوتة. اما مرحلة ما بعد الحرب، اعتباراً من أوائل التسعينات، فقد كان العامل الأكثر أهمية فيها هو سياسات الإعمار وإعادة البناء، وخيارات النمو الاقتصادي والقطاعات القائدة لعملية النمو، والتي يمكن القول بشكل عام انها حافظت على عوامل التفاوت وأعادت إنتاج الفجوة بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي بشكل متجدد ومختلف عن السابق.

تهميش الشمال وطرابلس

لا يمكن التوسع أكثر من ذلك في تحليل هذا المسار الوطني، ولكن بالتركيز على وضع الشمال وطرابلس خصوصاً خلال مراحل إعادة إنتاج التفاوت هذه، يسجل أن الأثر السلبي على طرابلس (والشمال عموماً) كان هو الغالب بدرجة أعلى من المناطق الأخرى، مما أدى إلى دخولهما (طرابلس والشمال) في مسار من التهميش المزمن أدى إلى الوضعية الحالية للمدينة.

لقد رافق الإحساس بتراجع دور طرابلس معظم فعاليات وقيادات طرابلس منذ الاستقلال. واذا كان جانب من ذلك يمكن فهمه وتفسيره واعتباره نتاجاً شائعاً لنمو العاصمة – مركز البلاد، فإن هذه الفجوة بين طرابلس – التي طالما اعتبرت العاصمة الثانية للبنان، وعاصمة الشمال – قد تفاقمت في المحصلة العامة مما يعني أن الظروف والخيارات لم تساعد على ردمها.
في الفترة بين الاستقلال وعام 1958، كان الشمال يفتقد إلى الخدمات والمرافق والبنى التحتية، كما هي الحال بالنسبة إلى كل المناطق الطرفية، ولكن وضع طرابلس كان أفضل من مناطق الشمال الأخرى لكونها مدينة، في حين كانت المناطق الأخرى ذات طابع ريفي غالب، وكان الحرمان من المرافق العامة والخدمات في الريف أقوى. كما أن طرابلس كانت تتميز بوجود عدد من المصانع الكبيرة، والمنشآت الحيوية (مصفاة النفط، المرفأ)، التي كانت على درجة من النشاطية مقبولة. من الناحية السياسية، كان لطرابلس وقياداتها السياسية حضور فاعل بحكم دورها ومساهمة قياداتها في معركة الاستقلال.

الفترة الممتدة بين 1958 و1975، تميزت بتقدم في خدمات البنى التحتية والمرافق على اختلافها، مما ادى إلى تحسن المؤشرات، لاسيما في الأرياف أيضاً حيث كان النقص فادحا. وأدى توسع التعليم إلى نمو في النخب المهنية والاجتماعية – خصوصاً في طرابلس. كما أن انتماء القيادة الطرابلسية الأبرز حينذاك – دولة الرئيس الشهيد رشيد كرامي – إلى النهج الشهابي، أمّن تمثيلاً وحضوراً سياسيين مقبولين لطرابلس على الصعيد الوطني، وساهم في رفد الإدارة المركزية بعدد من النخب المتعلمة من طرابلس. إلا أن البناء المركزي للدولة وأجهزتها، وكذلك تركز النشاط الاقتصادي في العاصمة، أدى إلى آثار معاكسة إذ شهدت هذه الفترة ظاهرة استقطاب الكوادر الكفوءة والنشاطات الاقتصادية إلى العاصمة ومحيطها، وبالتالي لم يترافق هذا التحسن في المؤشرات التنموية الخدماتية والتمثيل السياسي القوي، مع تفعيل دينامية اقتصادية محلية لجهة إطلاق قطاعات اقتصادية جديدة من شأنها التأسيس لدور قيادي مستقبلي لطرابلس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد بقى طابع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقليديا في الغالب، واستمرت المنشآت والقطاعات الاقتصادية بالعمل ولكن بتراجع متدرج بفعل التآكل وعدم التجديد. كما أن انتساب القيادة المحلية إلى النهج الشهابي كان له أثر «مهدئ» بمعنى ما، ساهم في خفض مستوى دينامية الحراك السياسي والاجتماعي لمدينة أريد لها أن تكون متوافقة مع العهد الشهابي وقليلة الاعتراض عليه، رغم حاجتها إلى المزيد من الاهتمام.

تركت أزمة «بنك إنترا» وما تلاها من أزمة اقتصادية على الصعيد الوطني، أثرها على آفاق النمو الاقتصادي في الحلقات الأكثر ضعفاً، وساهمت في تركيز المزيد من الأنشطة الاقتصادية في ضواحي بيروت وجبل لبنان. وشهدت هذه المرحلة أيضاً تطورات سياسية إقليمية وطنية بالغة الأهمية، لاسيما هزيمة 1967، وانتقال المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، واضطرابات وصدامات 1969 و1973 التي وضعت الدولة اللبنانية والجيش في مواجهة المقاومة الفلسطينية.

كان لطرابلس دور أساسي في هذه التطوارت، سواء من خلال استقالة الرئيس رشيد كرامي وبقاء لبنان ستة أشهر دون حكومة إثر أحداث 1969، وأيضا بداية ظهور حركات احتجاجية مسلحة في طرابلس والشمال (حركة 24 تشرين) متحالفة مع المقاومة الفلسطينية، وكذلك ظهور مناطق خارجة على القانون وسلطة الدولة في المدينة القديمة (دولة المطلوبين). إذاً بدأت في هذه المرحلة تتكون صورة جديدة لمدينة «متمردة» على الدولة، ومتمردة على قياداتها التقليدية في بعض الجوانب، وتأسست بذلك مرحلة مختلفة من التهميش السياسي والمؤسسي لمدينة طرابلس، وهو ما ميز التعامل المركزي مع المدينة خلال تلك الحقبة، وقد أتى اندلاع حرب 1975 ليعمق مسار التهميش هذا.

كانت طرابلس كما مناطق الشمال عموماً جزءاً من حرب السنتين (1975 – 1976)، وكان تيار المردة المتمركز في زغرتا هو الطرف الرئيسي في المواجهة العسكرية مع الأطراف العسكرية المتعددة (احزاب الحركة الوطنية، وتيارات إسلامية، بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية) التي كانت تتمركز في الطرف الطرابلسي على محاور القبة (طريق مجدليا – زغرتا، طريق سير الضنية، ومنطقة ثكنات الجيش، ساحة القبة، شارع الجديد). ثم لاحقاً تكونت محاور جديدة في مناطق الزيتون التي تفصل بين أبو سمرا في طرابلس وبعض مناطق الكورة القريبة من طرابلس (ضهر العين، بكفتين) حيث كان هناك تمركز لقوات المردة، وأطراف أخرى من الجبهة اللبنانية.

نتج من مواجهات حرب السنتين عملية تهجير للأسر المسيحية من منطقتي زغرتا وبشري خصوصا، التي كانت تعمل وتعيش في طرابلس. كما حصلت عملية نهب وتدمير شبه كامل لمجمل المباني التي كانت تمتد بضعة كيلومترات من منطقة ساحة القبة – ثكنات الجيش، وصولاً إلى أطراف مجدليا باتجاه زغرتا، والخط الموازي لها على طريق سير الضنية. وتهجر أيضا سكان هذه الأحياء التي كانت تحوي أيضاً خليطاً متنوعاً من السكان الوافدين من مختلف مناطق زغرتا – الزاوية، وبشري، ومختلف مناطق لبنان من أسر العسكريين خصوصاً بعد انقسام الجيش ونهب الثكنات. وتغيرت معالم المنطقة بالكامل بهذا السبب.

إلا أن حرب السنتين سرعان ما وضعت أوزارها في هدنة 1976-1977 بعد دخول قوات الردع العربية إلى لبنان. واذ عادت الحرب إلى الاندلاع مجدداً في لبنان عام 1978 فإن الشمال وطرابلس لم يكونا طرفاً فيها وذلك بحكم خروج تيار المردة الذي كان يقوده رئيس الجمهورية الأسبق سليمان فرنجية من الجبهة اللبنانية إثر مجزرة إهدن واغتيال النائب طوني فرنجية وعائلته عام 1978. وقد أدت هذه المجزرة إلى تقارب سياسي بين طرابلس وزغرتا عبّر عنه تقارب الرئيس فرنجية والرئيس رشيد كرامي ودعمته الأحزاب التقدمية والإسلامية في طرابلس، وكل ذلك تحت مظلة سورية جمعت كل الأطراف. وقد أدى تغير المشهد السياسي هذا إلى تجنيب طرابلس (والشمال) بعض مراحل الحرب العنيفة التى اندلعت في نهاية السبعينات والثمانيات.

كان من المفترض أن يؤدي خروج طرابلس المبكر من الحرب الأهلية في طورها المتمحور على المواجهة بين الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية، والبعد النسبي لمنطقة الشمال عن الاعتداءات الإسرائيلية واجتياحي 1978 و1982، إلى توفير ظروف أكثر ملاءمة من أجل مواجهة المشاكل الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي، خصوصاً أن محافظة الشمال كانت أكثر المحافظات تنوعاً من حيث التكوين السياسي والطائفي، ولم تشهد هيمنة لطرف أو لحزب، وتم وضع حد سريع نسبياً لعمليات التهجير الطائفي – أو قسم كبير منها على الأقل. مع ذلك، لم تشهد طرابلس (ومعها الشمال) مثل هذه الدينامية الاقتصادية والاجتماعية. إن عدم وجود مشكلات خطيرة ذات تأثير قوي على المسارات الوطنية، والهدوء والتفاهم النسبي بين الأطراف السياسية التي كانت في موقع المواجهة سابقاً، قد شكل ذريعة للاطمئنان لدى أصحاب القرار الإقليمي أولاً، والوطني ثانياً، والشعور بأن لا خطر كبيراً هنا، وبالتالي لا داعي لبذل أي جهود خصوصاً في زمن كان التركيز فيه ينصب على السياسة والمواجهات العسكرية. لذلك كان الخروج المبكر من الحرب الأهلية – حرب السنتين، وانقلاب التحالفات، سبباً في التهميش السياسي لطرابلس التي تركت عوامل التآكل الداخلي تفعل في نسيجها المجتمعي وتشكيلاته المختلفة.

في الثمانينات، تم استبدال النزاع التقليدي لحرب السنتين حيث أطراف طرابلس المدينة هي بمعنى ما في مواجهة مع أطراف خارجها، بنزاع من نوع مختلف تماما، إذ انتقل إلى نزاع بين أحياء طرابلس (باب التبانة – جبل محسن – القبة)، وصراع بين الأحزاب في أحياء طرابلس على الهيمنة، واختلف الطابع الطائفي الظاهري للصراع. إلا أن هذه كلها كانت تباشير وممهدات لتحوّل طرابلس إلى ساحة في الصراع الإقليمي بين القيادة السورية والقيادة الفلسطينية (بقيادة ياسر عرفات)، استخدمت فيه أطراف طرابلسية كأدوات للصراع استناداً إلى الانتماءات الطائفية كواجهة لهذا الصراع الإقليمي. وكان هذا جوهر الصراع المستمر بين التبانة وجبل محسن والقبة حتى الساعة. وقد أدى هذا الصراع العنيف والمتكرر (بلغ تكرار الصدمات خلال الفترة 1980-1985 بمعدل صدام مسلح مرة كل 22 يوما خلال فترة السنوات الخمس، وكان يحصل صدام مسلح بمعدل مرة كل 13 يوماً عام 1985). حصلت خلال هذه الفترة صدامات عنيفة عامي 1982 - 1983 انتهت بتصفية عدد من الأحزاب وبسيطرة حركة التوحيد الإسلامي على المدينة بشكل كامل، وصدامات عنيفة عام 1985 انتهت بخروج حركة التوحيد من المدينة. كما حصل اقتحام عنيف لمنطقة باب التبانة عام 1986، أدى إلى حصول مجزرة راح ضحيتها المئات في حينه. ويبقى هذا الرقم تقديري لأنه لا توجد مراجع موثقة بعدد الضحايا. واللافت أن هذه المواجهات حصلت في ذروة الاحتلال الإسرائيلي للبنان وانطلاقة المقاومة من بيروت ضد الاحتلال فيما طرابلس كانت في مناخ سياسي نقيض تماماً.

هذه الصدامات كانت شديدة الكلفة على المدينة في المديين المباشر والبعيد. فإضافة إلى الكلفة البشرية والمادية من قتلى وجرحى وتدمير أبنية (سبقت الإشارة إلى ذلك)، أدى ذلك إلى تآكل المدينة من الداخل، وحركة هجرة للنخب إلى خارجها، ولاسيما المسيحية منها، وحركة فرز طائفي داخلي بين أحياء التبانة وجبل محسن. ونتج من ذلك تقويض الدور السياسي للقيادات والأحزاب الطرابلسية التى تحولت إلى أطراف ثانوية وهامشية في الحياة السياسية في طرابلس وفي لبنان، كما قوض ذلك فرص النمو الاقتصادي حيث لا اقتصاد بسبب غياب الأمن، وحرمت طرابلس من دورها كعاصمة مستقطبة لسكان مناطق الشمال الأخرى حيث كان الدخول إليها والخروج منها والتجوال فيها غير آمن، إذ لا يعرف الإنسان متى يندلع اشتباك عبثي، أو يطلق رصاص القنص على العابرين. لذلك تجنب أبناء الأقضية الأخرى في محافظة الشمال المجيء اليها، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير جداً وانتقل إلى أمكنة أخرى حيث توافرت الإمكانيات لذلك.

ولا شك أن مرحلة 1980 – 1986 هي المرحلة التي كان لها الأثر التهميشي الأكثر أهمية في مسيرة طرابلس التنموية، والتي ساهمت أيضاً في صناعة صورة طرابلس بصفتها مأوى للتطرف الديني.

في مرحلة الطائف، اعتباراً من التسعينات، ساد الهدوء وعادت مظاهر الحياة الطبيعية. ولكن ذلك لم يشفع كثيرا لطرابلس. فالمدينة كانت منهكة من الداخل، ونسجيها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تعرض للتفتت، وقياداتها تعرضت للتهميش (اغتيال دولة الرئيس رشيد كرامي، واغتيال واعتقال وتهجير قيادات حزبية طرابلسية أخرى)، إلا أن المسؤولية في استمرار التهميش تقع على طريقة تأويل وتطبيق اتفاق الطائف. فقد نتج عن هذا الاتفاق تغيير نوعي في أدوار الطوائف السياسية في النظام اللبناني، وفي تقاسم السلطة والنفوذ الفعليين، في ظل إدارة سورية مباشرة وتفصيلية للشأن السياسي اللبناني.

بهذا المعنى فإن الأمور التنموية كانت ذات أهمية ثانوية مقابل الأمور السياسية المباشرة، ولاسيما ما يرتبط بالإمساك بالسلطة، ومواجهة الإحتلال الإسرائيلي، والتحضير لأدوار استراتيجية متغيرة للأطراف الداخلية في المعادلة الإقليمية. وكانت القاعدة هنا ان القيادات السياسية اللبنانية تكون هامة بمقدار قوة علاقتها بمركز السلطة الحقيقية الإقليمي، وبمقدار ما تستطيع ان تقدم لها من خدمات فعلية في المواجهة أو التفاوض الإقليميين.

لذلك كان دور القيادات السياسية الشمالية، ومنها الطرابلسية هامشياً أيضاً في هذه المرحلة مع استثناء وحيد هو النائب والوزير سليمان فرنجية (الحفيد) الذي كان في موقع مركزي في سياسة ما بعد الطائف. في حين ان القيادات الطرابلسية والشمالية الأخرى (بما فيها الرئيس عمر كرامي) كانت أقل تأثيراً، وكذلك الأحزاب الوطنية أو فروعها الشمالية التي كانت أكثر هامشية أيضاً. ولا يعود ذلك إلى كون هذه القيادات على خلاف مع الطرف الإقليمي القوي، بل ربما العكس صحيح، لإنها كانت قيادات مضمونة الولاء سواء كانت مشاركة في القرار أم على هامشه. وبالطبع لا يمكن القول الأمر نفسه بالنسبة إلى القيادات اللبنانية الأخرى (حركة امل، حزب الله، الحزب التقدمي الاشتراكي، وحتى تيار الرئيس الحريري ولكن دون السماح له بالنفوذ نفسه في مناطق الشمال كما في بيروت).

إن تركيبة السلطة خلال عهد الطائف، وتقاسم النفوذ والمصالح المشدود نحو الأولويات الإقليمية، جعل قضية التنمية هامشية مرة أخرى، وجعل قيادات طرابلس وقضاياها في موقع ثانوي. ولم يستفق المسؤولون المركزيون من هذا السبات إلا عندما اندلعت أحداث الضنية عام 2000 حيث عادوا مرة أخرى إلى اكتشاف الخطر «الإرهابي السلفي» الكامن في طرابلس ومحيطها (الضنية وعكار). حتى التصور عن الوضع الاجتماعي في طرابلس لم يكن موجودا لدى المسؤولين المركزيين، وكانت الصدمة كبيرة جداً عندما كشفت دراسة خارطة احوال المعيشة في لبنان الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ان العدد الأكبر من الفقراء والنسبة الأعلى من الفقر موجودة في شمال لبنان (خصوصا عكار، المنية، الضنية، وطرابلس)، ويليها منطقة البقاع الشمالي (بعلبك والهرمل)، مع اختلاف نوعي بين المنطقتين من حيث كثافة السكان (الخصوبة الأعلى وكثافة السكان الأعلى هي في الشمال)، والاختلاف النوعي من حيث الإحساس بالتهميش. ولا يوجد إحساس قوي بالتهميش السياسي لدى سكان مناطق بعلبك والهرمل حيث الرابط العشائري قوي جداً، وحيث التمثيل السياسي – أمل وحزب الله – شديد الفعالية على الصعيد اللبناني، في حين أن الوضع عكس ذلك تماما في طرابلس والشمال.

أما على صعيد إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي، فإن سياسات ما بعد الطائف ركزت بدورها على العاصمة ومحيطها، وعلى حل مشكلات المهجرين التي لها أثر سياسي وإنتخابي، وعلى توفير تحويلات متعددة الأشكال من خلال الصناديق (صندوق المهجرين وصندوق الجنوب)، ومشاريع الجهات المانحة والمنظمات الدولية للمناطق ذات الأولوية السياسية فنشطت في مناطق محددة: الجنوب بسبب العدوان الإسرائيلي، الجبل بسبب الحاجة إلى معالجة مشكلة المهجرين في لبنان المركزي، بعلبك الهرمل بسبب زراعة المخدرات، بيروت من أجل استعادة دور اقتصادي قيادي لبناني وإقليمي. في حين أُهملت مناطق أخرى مثل الشمال وطرابلس، لإنه لم يكن لها أدوار هامة ذات طابع سياسي أو اقتصادي إقليمي، ولأنه لا صوت قوياً لها في سلطة الطائف. وما يصح على لبنان تاريخياً من وجود لبنان مركزي ولبنان طرفي، يصح على التركيبة السياسية التي نشأت بعد الطائف، إذا كان فيها قيادات تقع في مركز القرار أو هي قريبة منه وشديدة الارتباط به، وقيادات تقع على أطراف سلطة الطائف، وغير مؤثرة فعلياً في القرار. وطرابلس وقياداتها ضمن هذه الفئة. لذلك استمر التهميش، ولا يزال مستمراً بشكل جزئي بعد 2005، رغم التحسن المحسوس الذي حصل، ولكنه لا يتخذ طابعاً تنموياً مستداماً بعد، وهو موضوع سيجري التطرق اليه في فقرات متفرقة لاحقاً.

خلاصة هذا العرض

طرابلس لا تزال في موقع هامشي وطرفي، وينتج من ذلك نوع خاص من المشاكل المجتمعية الأكثر خطورة من بقية المناطق. فما يهدد المدينة ليس الفقر (الفقر موجود في مناطق أخرى من لبنان)، بل ما يهددها هو هذا المزيج المتفجر من الفقر

والكثافة السكانية والإحساس بالتهميش والقهر. وهو مزيج شديد الانفجار ولا تمكن معالجته لا من حيث طبيعته، ولا من حيث انتشاره في المدينة بالطرق التقليدية، ومن خلال تدخلات مجزأة وقطاعية وصغيرة الحجم.

خلاصة أخرى لا تقل أهمية، أن مسار التهميش الذي تعانيه المدينة بدأ تهميشاً سياسياً لمدينة تملك مقدرات بشرية واقتصادية ومؤسسية متقدمة نسبياً، ثم لم يلبث ان تحول التهميش السياسي هذا إلى تهميش اقتصادي فتهميش اجتماعي يتجلى في تمظهرات جلية، باتت عنصر جذب للصحفيين اللبنانيين الذي يكتبون عن طرابلس كأنها بلاد أخرى (أليس غريبا أن تطلق بعض الصحافة اسم قندهار على طرابلس؟ أو أن أحد المسؤولين في البنك الدولي عندما رأى البسطات المنتشرة على ضفتي نهر ابوعلي من القلعة والسويقة إلى باب التبانة وجدها اشبه بمدنية كالكوتا الهندية؟). لكن ذلك ليس افتراء أو مؤامرة، بل إن فيه جانباً من الحقيقة، فما نراه هو من مفاعيل هذا التهميش المزمن والمركب، الذي لا مجال لتجاهله في المعالجات المطلوبة لإخراج المدينة من وضعيتها الحالية. إن نقطة البداية هي التهميش السياسي، ونشدد على ذلك لأنه يجب أن يكون أيضاً نقطة البداية في أي علاج مستدام لمشكلة الفقر والتهميش في المدينة. وما أوردناه هنا، سوف يشكل الإطار المرجعي لتقييم فعالية المقاربات والسياسات والتدخلات التي تقوم بها الأطراف المختلفة لمكافحة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

ثانياً: التخطيط التنموي لمدينة طرابلس

لا توجد في لبنان إستراتيجية وطنية للتنمية المناطقية. وما جاء عن الإنماء المتوازن في اتفاق الطائف والدستور وفي البيانات الوزارية، لا يعدو كونه كلاماً عاماً سرعان ما يجد ترجمته في ممارسة تقوم على المحاصصة بين الأطراف القوية الشريكة في السلطة دون مراعاة مبدأ الحاجة والمعايير الإنمائية. كما أن الإنماء المتوازن غالباً ما نظر اليه من منظور التوسع في الإنفاق الحكومي وفي توفير بعض الخدمات والإنشاءات، وهذا بعيد كل البعد عن المنطق التنموي التمكيني.

جرت محاولة حكومية يتيمة وذات عمر قصير جداً في الأسابيع الأخيرة من عمر حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قبيل الإنتخابات النيابية في حزيران 2009. تمثلت هذه المحاولة في إعداد مشروع ورقة هي مسودة خطة عمل حكومية للتنمية المناطقية مع التركيز على التنمية الاقتصادية، في محاولة لتجاوز المنطق القائل بأن الإنماء المتوازن يتم من خلال توزيع إنفاق الحكومة، في حين سعت الورقة إلى التركيز على ضرورة تفعيل اقتصاد مناطقي محلي نشيط، على أن يتكامل ذلك مع سياسات اجتماعية مكملة. لكن هذه الورقة بقيت مجرد ورقة أولية، ولم يتجاوز الأمر هذه الحدود[31]. وقد استقت هذه الورقة جانباً أساسياً من مضمونها من الدراسات الاجتماعية السابقة المتاحة، وخصوصاً من منهجية المخطط الشامل لترتيب الأراضي الذي لا يزال حتى الساعة الوثيقة التخطيطية الأكثر أهمية على الصعيد الوطني، كما على صعيد تصور أدوار المحافظات والمناطق والمدن الأخرى في لبنان، ومنها طرابلس.

31- ورقة عمل مقدمة من رئاسة مجلس الوزراء حول رؤية لإنماء المناطق اللبنانية ص 203 في «الحكومة المقيّدة وإرادة الاستيعاب والتجاوز»، تقرير عن أعمال حكومة الوحدة الوطنية، تموز 2008 - تشرين الثاني 2009، إعداد المكتب الإعلامي للرئيس فؤاد السنيورة 2010.

طرابلس في المخطط الوطني لترتيب الأراضي

يرى المخطط التوجيهي إمكانيات هامة لتحقيق إنطلاقة اقتصادية حقيقية في محافظتي الشمال وعكار تمر بالضرورة بتعزيز القلب المديني أي مدينة طرابلس وضواحيها. وقد لحظت الخطة إعطاء منطقة الشمال وطرابلس مكانة مميزة في **النقل البحري والصناعة والسياحة والمعارض الدولية والتعليم العالي**. واعتبرت أن تنمية منطقة طرابلس المدينية يجب أن تتم حسب جدول أعمال محدّد، يشمل كل القطاعات في إطار مشروع متكامل، يشمل المشاريع والمنشآت الكبرى، والبنى التحتية الخدماتية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

خريطة رقم 1: المبادىء الرئيسية للتنظيم المدني

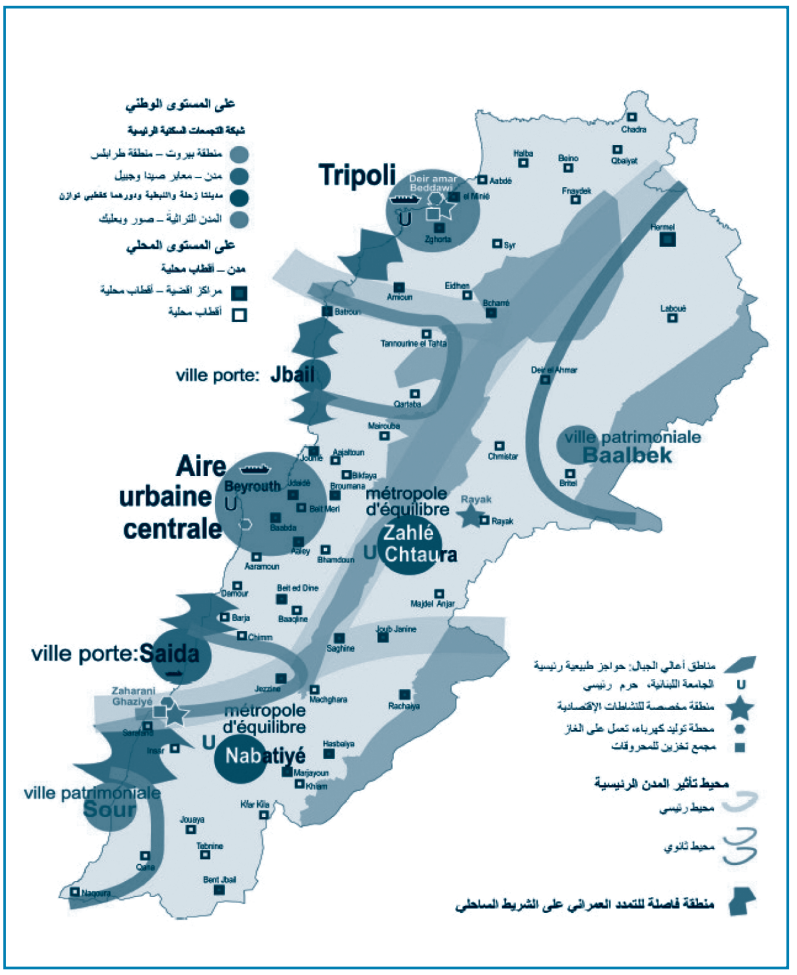

المصدر: المخطط التوجيهي للأراضي اللبناني، مجلس الإنماء والإعمار *2002*

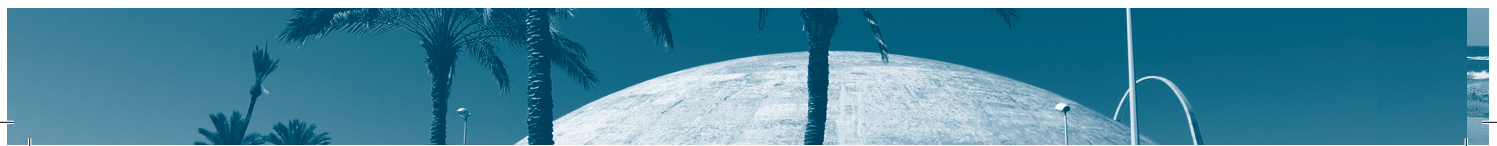

المشاريع الكبرى

تقترح الخطة ما يلي:

- إعادة تأهيل **مرفأ طرابلس** وتحديثه وتعزيز دوره من خلال اعتماد خيار إستراتيجي يقضي بإعطائه الحق الحصري في تأمين حركة الترانزيت من وإلى العراق وسوريا.

- إعادة تأهيل **خط سكة الحديد** باتجاه سوريا (وفي ما بعد باتجاه بيروت)، وتحسين الطرق إلى الحدود وإلى بيروت لكي تستطيع مدينة طرابلس تطوير وظيفة مهمة في نقل البضائع. ولتعزيز ذلك، يجب العمل على تأمين التجهيزات الضرورية من مخازن ومواقع توضيب وتحميل البضائع.

- نظراً لما يمثله الشمال من وزن ديموغرافي، فإن تنفيذ مشروع **البناء الجامعي الموحد** التابع للجامعة اللبنانية يسهم في تجميع الكليات المتكاملة في مدينة طرابلس فتصبح مركزاً هاماً للتعليم العالي وتستقبل الطلاب من جميع المناطق اللبنانية وتوفر لهم ظروف الدراسة العليا أسوة ببقية أقرانهم في العاصمة والمناطق.

- مشروع **مطار القليعات** والمعروف باسم «مطار رينيه معوض» في الشمال، يلحظ منشآت قادرة على استقبال مليون مسافر و200 ألف طن شحن في السنة، ويلحظ المشروع قيام منطقة حرة مساحتها 45 هكتاراً. ولفت النظر إلى اعتباره كمشروع مخصص للأنشطة الاقتصادية وليس كمشروع مرتبط بالضرورة بالشحن الجوي.

- مشروع إعادة تشغيل **مصفاة طرابلس** بحاجة لاتفاق مع دولة العراق ومع الدولة السورية، ويلحظ المشروع عقد شراكة مع شركة خاصة مستثمرة.

البنى التحتية الخدماتية والاجتماعية

تنطلق الخطة من مبدأ أساسي وهو أنه ينبغي الوصول إلى دور التوليد والمراكز الصحية للطوارئ بأقل من 10 دقائق. والوصول إلى المدارس الابتدائية ومدارس مراحل التعليم الأساسي بأقل من 20 دقيقة.

وبالنسبة إلى **التعليم** تقترح الخطة اعتماد معيار «عدد المقاعد المدرسية» المطلوبة بدلاً من «عدد المدارس» في البرمجة. إعطاء الأولوية لحل مشاكل المدارس القديمة والمدارس التي تعاني نقصاً في الصفوف والمقاعد نسبة لعدد تلاميذها، والمدارس غير الملائمة للتدريس والمدارس المستأجرة. كما تقترح إقامة الثانويات الجديدة في الأقطاب المحلية وفي أحياء المدن الكبرى. بالإضافة إلى إنشاء مشروع البناء الجامعي الموحد التابع للجامعة اللبنانية.

أما بالنسبة إلى **المرافق الصحية** فتدعو الخطة إلى تحسين شروط الوصول إلى المرافق الصحية والإفادة منها. تحسين نوعية الخدمات الاستشفائية وسرعة تقديمها. التكامل في عرض الخدمات من قبل القطاعين العام والخاص.

في ما يختص **بالطاقة الكهربائية** تقترح تنفيذ تمديدات محطة دير عمار لتوليد الكهرباء؛ المرحلة الأولى عام 2005 والمرحلة الثانية عام 2010 والمرحلة الثالثة عام 2015، وفي عام 2025 يلحظ إنشاء محطة جديدة. والعمل على استخدام الطاقة النظيفة وبخاصة في محافظة عكار حيث يمكن الاستفادة من الهواء. اما بالنسبة إلى **النفايات المنزلية**، فتقترح أن يكون اختيار مواقع الطمر والمكبات من مهمة اتحاد البلديات، وكذلك الفرز الانتقائي، أو إعادة التدوير وإنشاء مصنع التسميد.

ثالثاً: التخطيط في مجال التنمية الاقتصادية

الرؤية الشاملة لمنطقة طرابلس حدّدت مكامن القدرات التمايزية والتنافسية وأكدت على تطوير ودعم بعض القطاعات الواعدة في المنطقة وحددتها بالنقاط التالية:

- إنماء **ثلاث مناطق صناعية كبرى** إذ إن طرابلس تستطيع الاستفادة من وجود المرفأ وطرق المواصلات، ومواقع إنتاج الطاقة، ومن الأسعار التنافسية للأراضي الصناعية ومن تقاليد صناعية محلية.

- إنماء **الوظائف التجارية والخدمات**. تتمتع طرابلس بمزايا حقيقية في هذا المجال ينبغي العمل على إظهارها. كما ينبغي، بشكل خاص، تطوير صورة المدينة، لاسيما من حيث إبراز انفتاحها على جميع المناطق والزائرين والمستثمرين وعلى العالم.

- إعادة إنعاش **أنشطة المعارض** (على المنتجات الصناعية) والمنتديات الدولية وإعطاء طرابلس الأولوية على هذا الصعيد.

- تستطيع **السياحة** أن تؤمن إيرادات لا يستهان بها للمدينة وللمناطق المحيطة بها. وتوجد في طرابلس عناصر متنوعة للجذب السياحي: التراث المعماري النادر، غنى تقاليدها في مجالي المأكولات والحلويات، واجهة الميناء البحرية المميزة. كما تعتبر محطة انتقال نحو مناطق الاصطياف الطبيعية وإلى كل مناطق الشمال، وإلى الحدود السورية. وينبغي أن يترافق المشروع السياحي لمدينة طرابلس مع نمو الفنادق فيها.

وبالنسبة إلى **الآليات**، فقد اقترحت الخطة أن يتوافر الدعم لمشروع إنماء مدينة طرابلس وضواحيها، عبر وكالة متخصصة بذلك على غرار ما تقوم به المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، كما يجب أن يترافق هذا المشروع مع مجموعة من الاستثمارات لرفع مستوى أداء الخدمات المدينية.

خريطة رقم 2: مبادىء تخطيط مدينة طرابلس وضواحيها

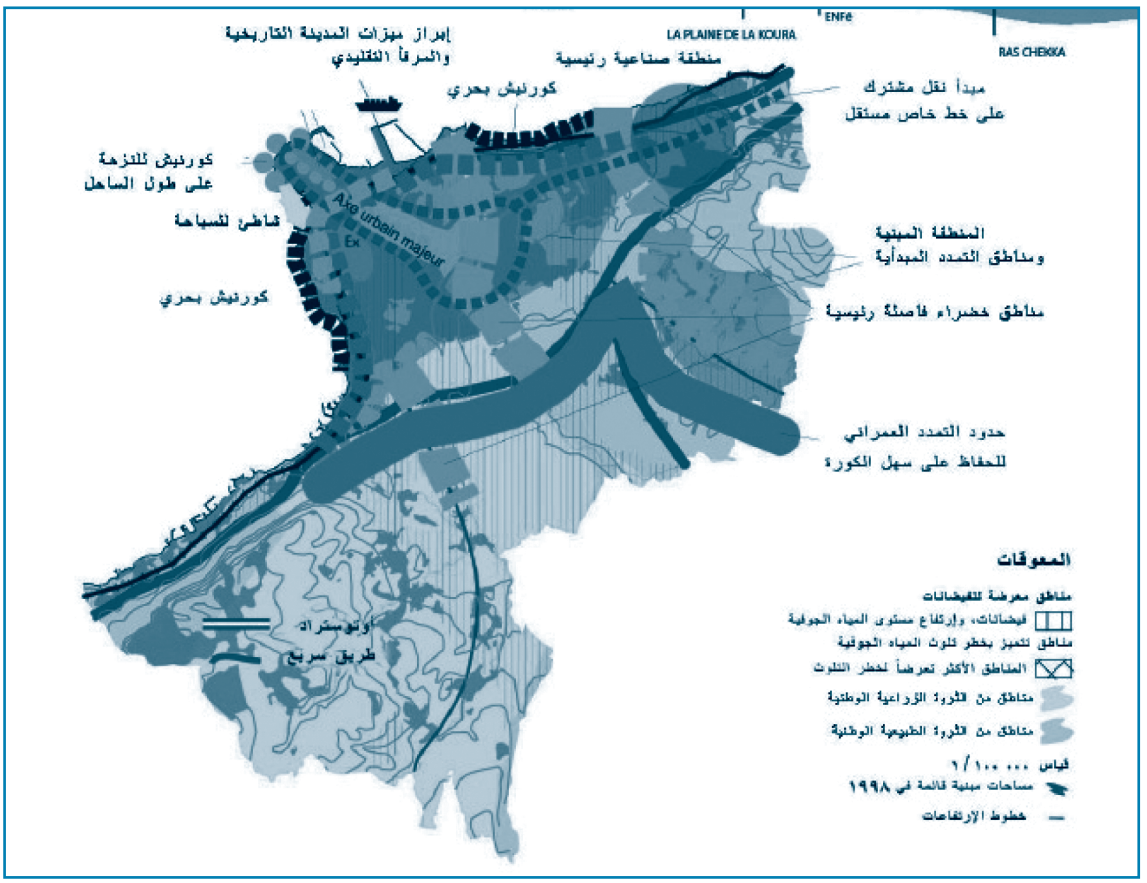

المصدر: المخطط التوجيهي للأراضي اللبناني، مجلس الإنماء والإعمار *2002*

استخلاص

يشكل التصوّر الوارد في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي عن طرابلس ودورها، الوثيقة الأكثر تكاملاً على الصعيد الوطني من أجل تحقيق تنمية شاملة في طرابلس (واستطراداً في الشمال)، مع التذكير بأن المكوّن الاجتماعي غير مشمول فعلياً فيها وهو ما يعني ضرورة استكمال هذ البعد بنوع من الخطة الاجتماعية الشاملة لبنانياً ومناطقياً في أقرب وقت ممكن. وتتمثل أهمية هذا التصور في كونه يشير إلى حجم المشكلة الاقتصادية – الاجتماعية والعمرانية في طرابلس راهناً مع توقعات مستقبلية حتى عام 2030. وبالتالي فإنه ينقل النقاش من مستوى الجزئيات والمشاريع المنفردة أو المجمّعة وذات التأثير الموضعي إلى مستوى أعلى يتعلق فعلياً بالتخطيط التنموي المكاني المتكامل، والمستدام، والذي يتصدى مباشرة للمشكلات الأساسية بإيجاد حلول لأسباب المشاكل والعوامل المؤثرة فيها، لا التعامل مع نتائجها والتخفيف من آثارها فقط. ولا نقصد القول هنا بإن

كل ما ورد من تحليلات واقتراحات في الخطة هو صحيح ومثالي؛ فمثل هذا الحكم يخرج عن نطاق قدرتنا وعن حدود هذا التقرير، ولكن القصد هو التأكيد أن حجم المشاكل الاجتماعية (والاقتصادية) في طرابلس، وطبيعتها، هي من النوع الذي يمكن ايجاد حلول له من خلال مشاريع متفرقة تقوم بها الجمعيات الأهلية أو من خلال مشاريع متفرقة للجهات المانحة، وإن كانت مشاريع أكبر حجماً، بل إن وضع طرابلس يتطلب خطة متكاملة وتدخلات من الحجم الكبير وتطال بالدرجة الأولى تنشيط الوضع الاقتصادي، على أن تتمفصل عليها الأنشطة والمشاريع الأخرى ذات الأثر الموضعي والأصغر حجماً. وأهمية ما جاء في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي بشأن طرابلس تكمن هنا، في هذه المقاربة بالذات، على أن تستكمل برؤية وخطة عمل اجتماعية بالمستوى نفسه.

خطط أخرى

قبل الانتقال من التخطيط إلى عرض التدخلات التي جرت وتجري في المدينة، تجدر الإشارة إلى خطط أخرى سبق إنجازها، أو هي قيد التحضير، تضاف إلى الخطة الشاملة لترتيب الأراضي في لبنان، وما خصصته لمدينة طرابلس. ونشير تحديداً إلى الخطتين التاليتين:

الأولى، هي «**المخطط التوجيهي والتفصيلي لمناطق طرابلس، الميناء، البداوي، وراسمسقا العقارية**»، الذي انجزه مكتب المهندس ديران هرمنديان في مرحلته الاولى عام 2001. ولا يمكن اختصار مضمون هذا المخطط الذي تضمن أيضاً تحليلا للوضع السكاني والاجتماعي في المدينة، اضافة إلى ما تشمله المخططات المماثلة عادة من مسائل عمرانية واقتصادية وبيئية ومرافق عامة ونقل، مع إسقاطات وتوقعات مستقبلية. وما من شك أن هذا العمل يجب أن يشكل أحد مرتكزات أي تخطيط راهن ولاحق لمدينة طرابلس ومحيطها، ومما يدعو للأسف أنه لم تجر الاستفادة منه بالشكل المطلوب حتى الآن، بدل أن يوضع بتصرف الباحثين والمتدخلين جميعا لاستخدامه في عملهم.

اما الخطة الثانية، فهي ما قامت به بلدية طرابلس من خلال مجلسيها السابق والحالي من جهد من أجل اعداد «**مشروع الخطة الاستراتيجية لمدن الفيحاء**».

لقد تناول «**مشروع خطة التنمية الإستراتيجية**» الذي يعدّه اتحاد بلدية الفيحاء، المجال العمراني والتجهيزات والبنية التحتية في طرابلس بتفصيلاته الدقيقة وتمّ التطرق للمشاريع والخطط العديدة التي رسمت للمدينة منذ عام 1947، لذلك لن ندخل بتفاصيل المخططات، إنما نحاول إلقاء الضوء على الرؤية العامة لخطة الدولة اللبنانية لمعالجة المشكلات المزمنة في المناطق اللبنانية.

التدخلات الفعلية

عرضت الفقرات السابقة التصورات والخطط الهادفة إلى تطوير التنمية الشاملة في مدن الفيحاء. وغني عن البيان أن ثمة فجوة بين التصور والتخطيط وبين التنفيذ الفعلي على الأرض. لا بل فإن الخطط تبقى أحياناً مجرد أوراق ودراسات مودعة في الأدراج، أو تنفذ بشكل جزئي وانتقائي فقط.

في الفقرات التالية، سوف يستعرض التقرير عدداً من التدخلات الحكومية وغير الحكومية التي نفذت في طرابلس فعلياً خلال السنوات الماضية، مع تركيز خاص على ما له علاقة بالفقر والحرمان. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن المجال لا يتسع لعرض كل ما يجري (وهو يكاد يكون مهمة مستحيلة)، إلا أن التقرير سعى إلى تغطية المجالات الأساسية (بنى تحتية، اقتصاد، اجتماع)، وإلى عدم إغفال المتدخلين الأساسيين (وزارات، بلدية، قطاع خاص، مجتمع مدني، منظمات دولية)، وحين توافرت المعطيات الكافية خصص فقرات خاصة لبعض الأمثلة ودراسات الحالة، وأخيراً خصص فقرتين خاصتين لقطاعي الصحة والتربية نظراً لأهميتهما.

رابعاً: التدخلات في القضايا الإنشائية والاقتصادية

البنى التحتية: مجلس الإنماء والإعمار – المشاريع المنفذة

خصّص مجلس الإنماء والإعمار مبلغ 176.169 ألف د.أ. لتنفيذ بعض المشاريع في طرابلس معظمها أنجز أو قيد الإنجاز، غطت بعض ميادين الصحة والبنى التحتية والنقل والأشغال ندرجها في الجدول أدناه بحسب تقرير المناطق. إنما لم تعط هذه المشاريع حتى الآن مفعولاً ملموساً ولم تفعّل جديّاً. كما أنه من ناحية ثانية تتعرّض جميع الأعمال في البنى التحتية سواء المنفّذة من قبل مجلس الإنماء والإعمار أو من البلدية أو من وزارة الأشغال إلى التأخير وتأخذ وقتاً طويلاً بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الجهات المتدخلة في المدينة، فتبقى الحفريات في الطرقات أشهراً طويلة، ثم يعاد حفرها من جديد لتنفيذ أعمال مختلفة. كما أن بعض المشاريع التي تمت لم تفعّل عملياً. على سبيل المثال، تمّ تأهيل مستشفى أورنج ناسو الحكومي إنما لم يفتتح ولم يبدأ باستقبال المرضى حتى الآن، وكذلك بالنسبة إلى مطمر النفايات الصلبة.

جدول رقم 5: المشاريع المنفذة في مدينة طرابلس من قبل مجلس الإنماء والإعمار (تقرير المناطق)

القطاع	المشروع	الكلفة (ألف د.أ.)	توقع انتهاء المشروع
قطاع الصحة	تأهيل مستشفى أورنج ناسو الحكومي	3.158	عام 2010
البنى التحتية	رفع مستوى الخدمة	445	عام 2010
النفايات الصلبة	تشغيل مطمر النفايات الصلبة	14.759	عام 2010
القواعد اللوجستية	انشاء سوق للخضار	191	عام 2011
النقل البري أشغال	الأتوستراد الغربي، الطريق الساحلي، البحصاص	53.033	عام 2011
الصرف الصحي	محطة تكرير المياه المبتذلة، محطة معالجة المياه، خط تجميع وتصريف المياه	104.044	منذ عام 2003 وحتى عام 2010
مياه الشرب	أشغال تطوير وتحسين برنامج إدارة الزبائن في مؤسسة مياه لبنان الشمالي	539	عام 2010
المجموع		176.169	

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار، تقرير المناطق

مشروع الإرث الثقافي (دراسة حالة)

في مجال التشجيع على السياحة بدأ مشروع الإرث الثقافي خطوات التنفيذ في مدينة طرابلس ووضع ضمن محور تنمية المدينة اقتصادياً من خلال إعادة إحياء إرثها الثقافي والحضاري.

يعتبر العمل على تأهيل المناطق الأثرية في المدينة من المشاريع الواعدة لوضعها على الخريطة السياحية إذ إن المدينة القديمة تعتبر من أهم المدن اللبنانية من حيث حفاظها على نسيجها العمراني الذي يعود إلى أكثر من *700* عام إلى عهد المماليك وتتميز بأنها مدينة ذات طابع أثري تاريخي وفيها خليط من الآثار المملوكية والعربية والصليبية الذي لا مثيل له في الشرق.

قام مجلس الإنماء والإعمار خلال العام *2004* بإنجاز الدراسات التفصيلية للجزء الأول من الأشغال المحددة في مشروع الإرث الثقافي. وهو مقسَّم إلى مرحلتين كبيرتين انتهى العمل من الأولى، وبدأ في الثانية. قامت المرحلة الأولى على ترميم واجهات الأسواق القديمة وتأهيل البنية التحتية فيها وبناء مجمعات سكنية لمهجّري فيضان نهر أبو علي الذين كانوا يسكنون خان العسكر منذ *1955* تمهيداً لترميم المبنى. أما المرحلة الثانية فتشمل سَقْف قسم من مجرى نهر أبو علي ونقل بسطات الخُضار إليه وتحويل السير من حوله وتنظيمه، بالإضافة إلى ترميم الجدران المتصدّعة في القلعة الصليبية، وتأهيل مسالك الزيارات وتزويدها باللوحات التي تشرح تاريخها وتزود الزائر بالمعلومات الضرورية.

جدول رقم 6: انجازات مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية في طرابلس والمشاريع قيد التحضير

الأعمال	الكلفة (الف د.أ.)	تاريخ الإنجاز
انتهاء أشغال مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك أ، بلوك ب، بلوك س	2.796	2006 – 2008
انتهاء أشغال تأهيل حمام عز الدين	366	2004
انتهاء أشغال تأهيل واجهات أبنية محلة السويقة في منطقة باب التبانة والواجهات والطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية	2.622	2006
أشغال تأهيل محيط جامع البرطاسي وضفتي نهر أبو علي وإنشاء سقيفة فوق جزء منه ضمن المدينة القديمة.	8.719	2007
إعداد الدراسات التفصيلية لتأهيل قلعة طرابلس	450	2008
توقيع عقد لإنشاء مبنى لإعادة توطين سكان خان العسكر بلوك س	1.853	المتوقع 2010
إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل طاحونة العم الأثرية	370	المتوقع 2010
إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان العرسات وحمام النوري	200	المتوقع 2010
إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل الواجهات الشرقية من نهر أبو علي	150	المتوقع 2010
تأهيل خان العسكر	2.500	المتوقع 2011
ترميم وتأهيل قلعة طرابلس	702	المتوقع 2011
تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس المرحلة الثانية	7.200	غير محدد
مجموع المبلغ	**27.929**	

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار، تقرير المناطق

ويعمل حالياً من خلال المشروع على:

- إطلاق مشروع الدعم التقني لبلدية طرابلس.
- الخطط المتعلقة بمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية للأسواق القديمة.
- خطة للترويج السياحي في المدينة.

اختلفت الآراء حول جدوى وفعالية هذا المشروع ونال جدلاً طويلاً بين مؤيدين ومعارضين له. من ناحية المبدأ لا بد من التأكيد على ضرورة تأهيل الأماكن السياحية الجاذبة للسياح والاستفادة من القدرة الكامنة في القطاع السياحي لتنشيط الاستثمار وللدفع بالعجلة الاقتصادية إلى الأمام.

من ناحية ثانية يطرح السؤال التالي: هل يساهم هذا المشروع في الحد من الفقر في مدينة طرابلس، خصوصاً وأنه يقع بالتحديد في المنطقة الأكثر فقراً من المدينة؟ سقف النهر وتجميل الواجهات وترميمها دون تأهيل المباني والبنى التحتية ومعالجة المشكلات المتعلقة بالمساكن يبقى عملاً مجتزأً إذا لم يلحظ تجاوز الواجهة إلى الأحياء الداخلية. وقد تساءل بعض سكان منطقة السويقة عن جدوى المشروع على منطقتهم بالذات التي «ستتحول إلى ممر للسيارات بسبب تحويل السير اليها»، ولا يرون من جهة ثانية إمكانية تأمين فرص عمل جديدة لأبنائهم[32].

ويشير هنا رئيس اتحاد بلديات الفيحاء، رئيس بلدية طرابلس السابق المهندس رشيد جمالي إلى أن مشروع «الإرث الثقافي» يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المحيطة بما فيها باب التبانة وذلك من خلال إعادة التأهيل وخلق سوق شعبي حديث مع إضاءة وإشراف وإدارة مباشرة من البلدية، ينتقل اليه *250* شخصاً من أصحاب البسطات المخالفين المتواجدين على الضفة الشرقية للنهر، وقد أعربوا عن استعدادهم لتحسين ولتغيير المنتج الذي يبيعونه إذا اقتضى الأمر، ويضيف أنه إذا نجح المشروع سيشكل نقلة نوعية في المنطقة.

نطرح هنا إشكالية معينة ونسأل كيف يمكن معالجة خصوصية منطقة الأسواق من حيث كونها منطقة سكنية قديمة يعاني سكانها الرطوبة وضيق مساحة الإشغال وتقلص مساحة التهوئة بين المباني ومن اهتراء شبكات المياه والصرف الصحي، وفي الوقت نفسه تقدّم هذه المباني قيمة تاريخية ترتّب تبعات للحفاظ عليها ولا يمكن تدميرها وتعديل نسيجها لتوفير ظروف سكنية أحسن إنما تعتبر معلماً سياحياً جاذباً يمكن الاستفادة منها. ومن ناحية ثانية تعتبر مركزاً اقتصادياً هاماً، ففيها المحلات الحرفية التي تقوم بالدور الإنتاجي وتحتوي كذلك على المحلات التجارية فتصبح بالتالي منطقة جاذبة للوافدين من مختلف الفئات. فكيف يمكن تأهيل المنطقة بحيث تتمكن في الوقت نفسه من تلبية احتياجات السكان من حيث ظروف السكن، وتلبية احتياجات أصحاب المحلات التجارية والحرفيين، وتأمين بالتالي المستلزمات الضرورية لتسهيل حركة السواح والوافدين إلى المنطقة؟

أصبح هناك ضرورة للتفكير في خطة عمل مندمجة ومتكاملة في هذه المناطق وعدم الاكتفاء بمعالجة أحد الجوانب وإهمال القضايا الأخرى، ولا يمكن تجاهل متطلبات سكان المنطقة بالتمتع بظروف حياتية مناسبة والاستفادة في الوقت نفسه من المقدرات التي تتيحها الثروة التاريخية المحيطة بهم بحيث يفكّر بتأهيل أبناء هذه المنطقة للعب الدور الناشط السياحي ولابتكار أساليب جذب إضافية للسواح وللتجار وللوافدين وتساهم بالتالي بحل مشكلة البطالة ويتم تأهيل المباني بتأمين الشروط الصحية للسكن.

إن تأهيل المنطقة الأثرية يجب أن يتلازم مع تمكين الناس القاطنين فيها ليستطيعوا مواكبة الخطط المرسومة لمنطقتهم وليستفيدوا من الفرص التي ستتاح لدى انجازها. فهل المشروع موجه لأبناء المنطقة أم سيتحول إلى شركة استثمارية غريبة؟ من الضروري إيجاد آلية تشاركية تسمح لأبناء المنطقة بالمشاركة بإدارة العمل إلى جانب البلدية والمؤسسات المختصة بحيث يؤدي المشروع إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تساهم في تحسين معيشة السكان.

32- البحث الاجتماعي السريع، مشروع التنمية الاجتماعية، مجلس الإنماء والإعمار، 2006.

من جهة أخرى، فإن نجاح المشروع السياحي – الاقتصادي يتوقف بشكل أساسي على الوضع الأمني وعلى مستوى تطور ثقافي اجتماعي؛ فعدم معالجة هذا البعد يؤدي إلى إفشال جميع الخطط والآمال في تحسين الأوضاع. كما أن الترابط والتكامل بين المشاريع الاقتصادية والبعد الاجتماعي شرط أساسي لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر.

النشاط الاقتصادي

لا يزال مستوى الاستثمار في محافظتي الشمال وعكار متدنياً جداً مقارنة مع العاصمة ومحافظة جبل لبنان، ولا تتعدى تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص في محافظتي الشمال وعكار 3.5% من مجمل التسليفات التي تعطى إلى القطاع الخاص في لبنان بحسب نشرة البنك المركزي شهر آذار 2010. إن دورة الاقتصاد الشمالي ضعيفة جداً، والأنشطة الاقتصادية ذات المردودية مشدودة إلى العاصمة، أو إلى خارج لبنان، أكثر من كونها عنصراً دافعاً ومحفزاً لتنشيط دورة اقتصادية شمالية.

رسم بياني رقم 3: نسبة توزع التسليفات على المناطق[33]

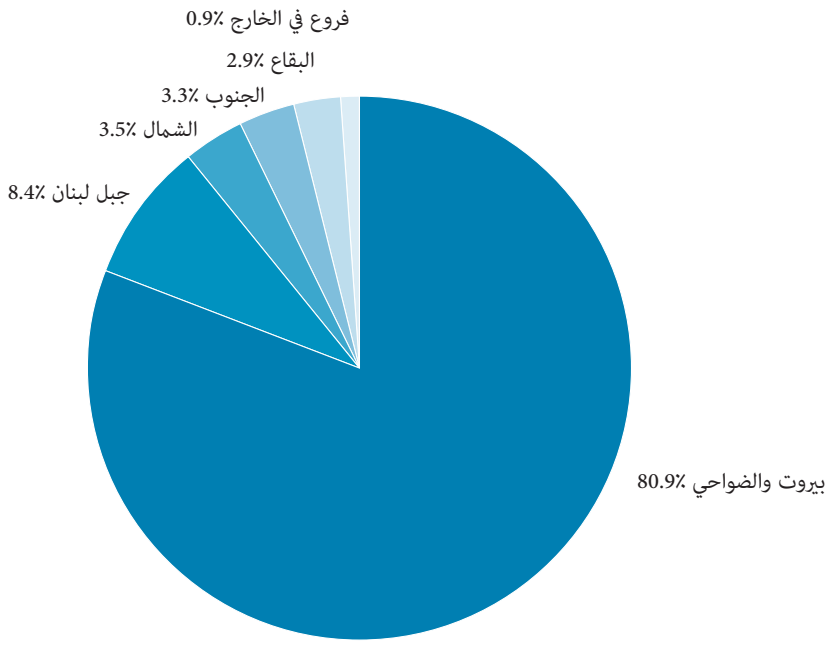

المصدر: مصرف لبنان، *2010*

33- مصرف لبنان، نشرة شهر آذار 2010.

بحسب دراسة تيويم المباني والمؤسسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي عام 2004، يطغى على النشاط الاقتصادي للمنشآت في قضاء طرابلس تجارة التجزئة وتصل نسبة منشآتها 44% من مجموع المنشآت في طرابلس، وتليها أنشطة بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بنسبة 11.5% وصنع المفروشات بنسبة 5.1%، وصنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 3.9%، وأنشطة الخدمات للأفراد بنسبة 4.5%، والفنادق والمطاعم بنسبة 3.9% وأنشطة تجارية أخرى بنسبة4.1%، وتجارة الجملة بنسبة3.6%، وذلك من مجموع المنشآت في طرابلس التي تعد 15635 منشأة (2004).

جدول رقم 6: توزع المنشآت الاقتصادية في طرابلس بحسب نوع النشاط – 2004

النشاط الاقتصادي	نسبة عدد المنشآت
تجارة التجزئة	44%
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	11.5%
صناعة المفروشات	5.1%
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	3.9%
أنشطة الخدمات	4.5%
الفنادق والمطاعم	3.9%
أنشطة تجارية أخرى	4.1%
تجارة الجملة	3.6%
غيره	19%
المجموع	**100%**

المصدر: اتحاد بلديات الفيحاء، خطة التنمية الاستراتيجية

ويسجّل ان معظم هذه المنشآت هي صغيرة الحجم إذ أن عدد العاملين في 95% من المنشآت الاقتصادية في طرابلس يتراوح بين صفر و4 عاملين. وبالمقارنة مع حجم المنشآت الاقتصادية العاملة في بيروت وجبل لبنان يتبين أن السمة العامة للمنشآت الاقتصادية في لبنان صغيرة أو متوسطة الحجم. أما المنشآت الكبيرة فلا يتجاوز عددها المئتين في بيروت وجبل لبنان.

جدول رقم 7: توزع المنشآت الاقتصادية بحسب عدد العمال وبحسب مناطق جغرافية

المحافظة	4-0 عمال	9-5 عمال	19-10 عاملاً	49-20 عاملاً	99-50 عاملاً	100 عامل وأكثر	غير محدد
بيروت	21,282	1,533	631	332	100	70	1,556
جبل لبنان	57,177	3,066	1,144	631	142	110	1,995
طرابلس	**14,840**	353	145	51	14	9	223

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي 2004

وكما يظهر من الجدول التالي أن عدد المنشآت الاقتصادية في طرابلس تشكّل 9% فقط من مجموع المنشآت في لبنان. ويلاحظ ارتفاع في عدد منشآت صنع المفروشات في طرابلس إذ تصل نسبتها إلى 17% من مجموعها في لبنان، وبالتالي يعتبر هذا القطاع من القطاعات المنتجة ذات الميزة التنافسية الواجب حمايتها من المضاربات الخارجية وتشجيع العاملين فيها لتوسيع أعمالهم

وتطويرها. الأمر الذي يلفت الانتباه إلى عدد من المهن والحرف المتميّزة في طرابلس التي تحمل إمكانيات التوسع والتنافس من حيث جودة النوعية والمهنية المتفوقة في الإنتاج، مثل حرفة النحاس، الصابون، الحلويات،.. وغيرها.

جدول رقم 8: توزع المنشآت الاقتصادية بحسب نوع النشاط

نوع النشاط	عدد المنشآت في طرابلس	عدد المنشآت في لبنان	النسبة %
تجارة التجزئة	6902	77351	8.9%
أنشطة بيع وصيانة المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	1808	20170	8.9%
صنع المفروشات	798	4711	17%
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	622	8274	7.5%
وأنشطة الخدمات للأفراد	711	9565	7.4%
والفنادق والمطاعم	623	6833	9.1%
وأنشطة تجارية أخرى	651	6617	9.8%
وتجارة الجملة	562	6202	9%
المجموع	**12677**	**139723**	**9%**

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي *2004*

وكذلك يظهر الجدول التالي أن نسبة مساهمة طرابلس في القطاعات الاقتصادية في لبنان لا تتعدى 8.9% من المجموع العام وفي جميع القطاعات.

جدول رقم 9: توزع المنشآت بحسب قطاع النشاط الاقتصادي في طرابلس عام 4002

قطاع النشاط الاقتصادي	عدد منشآت طرابلس	عدد منشآت لبنان	النسبة المئوية
القطاع الصناعي	2.377	26.751	8.9%
القطاع التجاري	9.272	103.723	8.9%
قطاع الخدمات	3844	43.871	8.7%
قطاع البناء	142	1.934	7.3%

المصدر: قاعدة البيانات لخارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان *2004*.

ويتبين من جدول توزع أرباب الأسر العاملين في طرابلس[34] بحسب المهن أن: 22% من أرباب الأسر هم عمال مهرة و10.5% عمال غير مهرة. 15% كوادر عليا ومدراء و6.8% موظفون إداريون. 9.8% سائقون و7.7% يعملون مع القوى العسكرية. فاستثمار الطاقات المتوافرة في المدينة وتأهيل الفئات غير الماهرة بالإضافة إلى تنشيط القطاعات المنتجة وقطاع الخدمات قد يساهم في تطوير مستوى الدخل والإنتاجية في عاصمة الشمال.

جدول رقم 10: توزع أرباب الأسر العاملين في طرابلس بحسب المهن

فئات ربّ الأسرة المهنية	النسبة %
عمال مهرة	22.0%
كوادر عليا ومدراء	15.0%
عمال غير مهرة	10.5%
سائقو الآليات والسيارات	9.8%
قوى عسكرية	7.7%
موظفون إداريون	6.8%
عاملون في قطاع الخدمات وبائعون	4.2%
مهن وسطى	3.8%
اختصاصيون	3.8%
عمال زراعيون وصيادو سمك	2.1%
لا ينطبق	14.0%
لا جواب	3.0%
المجموع	100

المصدر: قاعدة البيانات لخارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان *2004*.

إن النشاط الاقتصادي في العاصمة الثانية للبنان ضعيف نسبة للنشاط الاقتصادي في العاصمة بيروت وفي جبل لبنان حيث تتمركز المؤسسات والمنشآت الاقتصادية منذ تأسيس دولة لبنان. وتظهر الأرقام مدى التفاوت بين المناطق اللبنانية. إلا أن الإمكانيات الكامنة في المدينة ومحيطها تعد بمستقبل اقتصادي زاهر إذا تمّ فعلاً تبني مقاربة تنموية شاملة للنهوض بالمدينة واستثمار جميع مواردها من رأسمال مادي إلى رأسمال بشري ورأسمال مالي ورأسمال اجتماعي وذلك بهدف النهوض بأبنائها أجمعين وليس لفئة محددة منهم، إذ إن التفاوت في مستوى المعيشة داخل المدينة الواحدة يصبح أخطر من التفاوت المناطقي داخل البلد الواحد.

يلاحظ نمو جو تفاؤلي بأن المدينة تسير بالاتجاه الإيجابي بخاصة بعد انحسار موجة الأحداث الأمنية وتبلور القناعات بأن العنف لم يعد خياراً وليس حلاً. وعلى سبيل المثال، نذكر نشوء مجموعة مطاعم جديدة على الخط الرئيسي في شارع عشير الداية في منطقة الضم والفرز جنوب المدينة، وفتح فروع لمؤسسات كبيرة لديها امتداد وطني. ولدى رصد حركة التسجيل في السجل التجاري في طرابلس للأعوام 2005 و2009 يتبين من الجدول التالي أن هناك نشاطاً وحراكاً في تأسيس مؤسسات اقتصادية جديدة في المنطقة الأمر الذي ينبئ بتوفر امكانيات للنمو الاقتصادي والتوسع في القطاع الخاص.

34- إدارة الإحصاء المركزي، وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع بناء القدرات للحد من الفقر، خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004، قاعدة البيانات لعينة من 47343 أسرة مقيمة في طرابلس.

جدول رقم 11: عدد الطلبات المسجّلة في السجل التجاري في طرابلس من عام 2005 إلى شهر 8 من عام 2009

السنة	سجل عام[1]				سجل خاص[2]	
	ش.م.م.	ش.م.ل.	شركات تضامن	شركات توصية بسيطة	مؤسسات	تجار	المجموع
2005	96	4	12	22	22	314	470
2006	127	11	13	26	20	396	593
2007	133	10	22	19	20	419	623
2008	193	20	24	27	28	462	754
8/2009	149	14	18	15	19	300	515

المصدر: بيانات السجل التجاري في طرابلس

نشاط غرفة التجارة والصناعة....

تلعب **غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال** دوراً هاماً في تنشيط الحركة الاقتصادية وفي تقديم المساعدة الفنية للعاملين والمنتجين في لبنان الشمالي وذلك من خلال بعض المشاريع وبدعم من جهات دولية مانحة كالوكالة الأميركية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي. تنسج الغرفة شبكة علاقات تعاون مع العديد من المنظمات الدولية كاليونيدو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي والغرفة العربية-الإيطالية. ووقّعت اتفاقية مع دول الجوار الأوروبية المتوسطية التي تعتمد «مقاربة تتميّز بإرادة ثنائية واستباقية وتعتمد على علاقات شخصية جيدة مع جملة من الشركات» (السفير باتريك لوران، رئيس البعثة المتوسطية الأوروبية في لبنان)[35].

من المشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي وتنفذها غرفة الشمال:

- تمّ إنشاء مركز « الأبحاث وتطوير المنتجات المتعلقة بالصناعات الغذائية المحلية» وضمّنته مركز»تطوير المنتجات الزراعية» و»مختبر المواد الغذائية» الذي يجري الاختبارات على تلك المواد.Qualeb
- مركز التنمية الزراعية ADP
- البرامج الأكاديمية التي تدرّس في كلية إدارة الأعمال لدى الجامعة اللبنانية-الفرنسية بالتنسيق الكامل والتعاون العلمي مع غرفة طرابلس.
- حاضنة الأعمال التي تقدم الخدمات والدعم المتكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفر لتلك المؤسسات الإفادة من خبرات بلدان الاتحاد الأوروبي لمساعدتها في تطوير وإنماء أعمالها بشكل يتناسب مع المعايير الدولية. BIAT-PME

35- اقتصاد الشمال: العدد 35، كانون الثاني 2009

وقدّمت المفوضية الأوروبية خلال عام 2008، مبلغ 42 مليون يورو لدعم التنمية المحلية في الشمال وتحديث النظام القضائي.

من ناحية أخرى تساهم **التعاونية الأورو- المتوسطية** مع اتحاد بلديات الفيحاء في دراسة عملية لتأهيل الشاطئ في الميناء من ضمن مشروع أوسع يطال شواطئ مارسيليا والرباط والعقبة إلى جانب ميناء طرابلس PACEM.

التدخل في مجال الاقراض الصغير
المؤسسات الإقراضية

سجّلت **مؤسسة «كفالات»** 4699 معاملة بقيمة حوالى 766 مليار ليرة لبنانية من 2000/1/1 ولغاية 2009/6/30 تتعلّق بالكفالات الممنوحة إلى قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي التوزع الجغرافي، حصلت محافظة الشمال على 545 معاملة أي بنسبة 11.6% من مجموع إصدار الكفالات في لبنان.[36]

وتتوزع النسب بحسب المحافظات على الشكل التالي:

جدول رقم 12: نسبة توزع مجموع القروض العاملة والمكفولة من شركات كفالات من 1/1/2000 إلى 03/6/2009 بحسب المحافظات

المحافظة	*نسبة القروض %	**نسبة السكان من إجمالي عدد السكان في لبنان %
البقاع	17.4%	12.70%
الجنوب	10.6%	10.83%
الشمال	11.6%	21.00%
النبطية	5.3%	6.12%
بيروت	5.6%	10.24%
جبل لبنان	49.5%	39.11%
لبنان	100%	100%

المصدر: *الموقع الالكتروني لشركات «كفالات» احصاءات القروض العاملة والمكفولة من شركات كفالات
****التوزع السكاني بحسب الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة العامة.**

36- الموقع الالكتروني لـ«كفالات».

يشير الجدول رقم 12 إلى تركّز إصدارات القروض من «كفالات» في محافظة جبل لبنان حيث استأثرت بنصف مجموع القروض الصادرة، ومن الجدير التوقف عنده نسبة القروض في محافظة البقاع حيث تم تسجيل ما نسبته 17.4% من مجموع الاصدارات في لبنان. أما في محافظتي الشمال وعكار تمّ اصدار 11.6% من مجموع القروض. وارتفعت نسبة القروض المكفولة من»كفالات» في الشمال في العام 2009 حيث تم تسجيل 125 قرضاً جديداً مقابل 95 قرضاً عام 2008. علماً أن معدل حجم القرض الواحد هو حوالى 158.5 مليون ليرة لبنانية.

أما في توزّع القروض بحسب القطاعات الاقتصادية فيتبين أن الأرجحية تصب لمصلحة قطاع الصناعة بنسبة 45% من مجموع القروض المكفولة من كفالات بين 2000/1/1 و2009/6/30، ويتبعها القطاع الزراعي بنسبة 35%. أما القطاع الحرفي فلا يزال متردداً في مجال الإقراض وسجل ما نسبته 2% من مجموع القروض المكفولة من كفالات.

وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على القروض من قبل القطاع الزراعي ارتفع في النصف الثاني من العام 2009 وبلغت نسبته 41.9% من مجموع القروض كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 13: نسبة توزع مجموع القروض المكفولة من شركات كفالات من 7/1/2009 إلى 21/02/2009 بحسب القطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	النسبة %
صناعة	41%
زراعة	42%
إنتاج الحرفي	4%
سياحة	12%
تقنيات متخصصة	1%
المجموع	100%

المصدر: الموقع الالكتروني لشركات «كفالات» إحصاءات القروض العاملة والمكفولة من شركات كفالات - مؤسسات القروض الصغيرة

بدأ نشاط قطاع التمويل الأصغر في لبنان في فترة التسعينات، باستثناء جمعية مؤسسة القرض الحسن التي تعمل في هذا المجال منذ عام 1982 وجمعية التضامن المهني منذ عام 1983. يوجد حالياً 23 برنامجاً لبنانياً للتمويل. وزوّدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تمويلاً للقطاع بشكل أساسي من خلال مؤسسات التمويل الأصغر والتي تتولى إدارتها مؤسسة الإسكان التعاوني (من خلال مؤسسة أمين) ومؤسسة إنقاذ لبنان (من خلال المجموعة)، كما بدأت مجموعة الحريري من خلال مؤسسة «إمكان» منذ عام 2009 تقديم خدمات الإقراض الأصغر في لبنان.

وقد ذكرت د. كاترين لوتوما Catherine Le Thomas في دراستها حول الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في مدن الفيحاء (كانون الأول 2009)[37] أن 14 جمعية ناشطة في لبنان تعمل في مجال القروض الصغيرة، وأفردت فصلًا كاملًا لاستعراض وتحليل عمل مؤسستي «المجموعة» و «الأمين». ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية في الدراسة المشار اليها، ولم نجد

37- Pauvreté et conditions socio-économiques à Al-Fayha'a: Diagnostic et éléments de stratégie, Dec. 2009.

حاجة لعرض مضمونها أو تكرار ما جاء فيها في تقريرنا هذا. والمعلومات الواردة في ما يلي هي خلاصة مقابلات تم إجراؤها مع المسؤولين عن المؤسسات الإقراضية الناشطة في طرابلس في إطار التحضير لهذا التقرير.

1- **جمعية التضامن المهني**، وهي جمعية تأسست في كنف الحركة الاجتماعية منذ عام 1983، وقد ساهمت بتمويل **165** قرضاً في طرابلس حتى عام 2006. وتبلغ مجموع القروض المؤمّنة في لبنان 2018 قرضاً بقيمة 8.580.631 د.أ.

2- **الجمعية اللبنانية للتنمية – المجموعة**، تأسست عام 1994 وبدأت العمل كبرنامج تنموي مع اتحاد غوث الأولاد. الانطلاقة كانت مع **برنامج القرض الجماعي**. وتتراوح قيمة التمويل للمجموعات المتضامنة المؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل بين 100 د.أ. كحد أدنى و1200 د.أ. كحد أقصى لكل شخص من المجموعة. ويبلغ عام 2010 عدد المجموعات النسائية المستفيدة من هذا البرنامج في طرابلس **45 مجموعة، أي 150 امرأة** وبلغت قيمة التمويل الإجمالي **100.000د.أ.** بمعدل 2222 د.أ. لكل مجموعة.

بالإضافة إلى برنامج القرض الجماعي أضافت «المجموعة» **برنامج القرض الفردي** الذي تتراوح مبالغه من **300** د.أ. إلى **15.000** د.أ. يستفيد من هذا القرض كل شخص منتج لديه مهنة حرة صغيرة يريد تطويرها، لديه خبرة في إدارتها، عمره فوق 18 سنة. استفاد من القرض الفردي في طرابلس **1450 مقترضاً**، تبلغ نسبة النساء حوالى 40% من مجموع المستفيدين.

أضافت «المجموعة» عدة برامج جديدة منها **قرض العمال والموظفين ذوي الدخل المحدود**. ويميز هذا القرض المرونة في الكفالة بحيث تكتفي بموجودات ثابتة، كفيل موظف، عسكري...

وبدأت مؤخراً بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي **ببرنامج جديد مختص بتدريب المقترضات** على تطوير المهن وتطوير المهارات والمساعدة في عملية التسويق عبر إقامة معارض ونشاطات أخرى.

من البرامج المستحدثة: **القرض الموسمي الزراعي، وقرض تحسين المنزل.** بالإضافة إلى **قرض المعلوماتية** بالتعاون مع «شركاء من أجل لبنان» و«INTERNATIONAL RELIEF» يستفيد منه كل الأشخاص الذين يعملون في قطاع المعلوماتية، أكاديميين، مراكز تدريب، محلات تصليح الكمبيوترات...

وفي العام 2010 تمّ استحداث مشروع في طرابلس وصيدا هو: «**التمويل حسب أصول الشريعة الإسلامية**» وذلك بالتعاون مع «بيت التمويل العربي الإسلامي».[38]

38- مقابلة مع منسق المجموعة في طرابلس، الأستاذ عماد عمر.

3- **قرض «الأمين»** يتوجه إلى لأشخاص المحتاجين إنما ليس للفقراء ومن الجنسية اللبنانية فقط. ويقدم الخدمات الإقراضية بالشراكة مع المصارف التالية: جمال تراست بنك، الاعتماد اللبناني، البنك اللبناني الكندي وفرنسبنك. في مدينة طرابلس استفاد من قرض «الأمين» حوالى **450 مقترضاً (أيلول 2009)**[39]، ويتوزعون بنسبة 50% حرفيون، 20% موظفون، 30% تجار. ويتوزع المقترضون بحسب مكان الإقامة: 20% من بعل محسن، 5% من البداوي، 20% من الميناء، 10% من أبو سمرا، 20% من التبانة.

4- **مؤسسة «امكان»** للقروض الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية أسست برعاية مجموعة الحريري وتعمل في المناطق اللبنانية كافة. تقدم خدمة الإقراض لذوي الدخل المحدود الناشطين اقتصادياً وخلق فرص عمل جديدة للشباب اليافع لتحسين المستوى المعيشي وتسهيل تعاملهم مع الأسواق المالية المالية[40].

والقروض التي تقدمها عبارة عن قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقروض لترميم وبناء المنازل وقروض شخصية لأصحاب المشاريع والموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص. وتتراوح قيمة القرض بالليرة اللبنانية ما بين 500,000 ل.ل. و15,000,000 ل.ل. وخلال شهرين فقط تمّ إقراض حوالى 800 شخص في لبنان ووصل المبلغ إلى نحو مليون دولار أمركي. وتلقوا أكثر من 3000 طلب لقروض صغيرة بقيمة 1500 د.أ.

بدأت المؤسسة في العمل في مدينة طرابلس في تموز 2009، ولم نستطع الاطلاع على أعداد المستفيدين في المدينة.

دراسة حالة

يطرح السؤال هنا: **هل نجح مجال «التمويل الأصغر» في تخفيف حدّة الفقر؟**

انطلقت فكرة القروض الصغيرة من أجل مساعدة الفقراء الناشطين مهنياً ومدّهم بالأموال اللازمة لتأسيس عمل إنتاجي واعد، يحمل مقومات التطور في المستقبل، وذلك دون تحميل المقترض الإجراءات القانونية والكفالات التي تطلبها عادة المصارف المقرضة. يدخل البرنامج في صلب مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يهدف إلى تنمية القدرات الاقتصادية للفقراء ويؤمن فرص عمل جديدة لأصحاب الأعمال الصغيرة من نساء ورجال ذوي الدخل المحدود بالإضافة إلى العمال غير المضمونين والموظفين ذوي الرواتب المتدنية. إنما لا يصل التمويل بالقروض الصغيرة إلى أفقر الفقراء إنما يتوجه إلى الذين بإمكانهم أن يصبحوا ناشطين اقتصادياً، ويتعلّق الأمر بالقدرة على استرداد القروض ضمن مهلة زمنية محددة.

39- د. كاترين لوتوما، دراسة حول الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في مدن الفيحاء (كانون الأول 2009).

40- ميادة بيدس، عالم التجارة، العدد 9، أيلول 2009.

إذا استعرضنا نتائج التدخلات التي سبق ذكرها، نرى أن التدخلات لا تزال خجولة والطلب على القروض الصغيرة قد يكون مرتفعاً، إنما العرض لا يفي المطلوب. وقد توقعت دراسة لمؤسسة التمويل الدولية «*IFC*» أن يبلغ حجم الطلب في سوق القروض الصغيرة اللبنانية *286.1* مليون دولار، علماً بأن تلبية نحو *11.5* في المئة من هذا الطلب يتم حالياً من مصادر تمويل موجودة أصلاً، وبذلك لا تجد النسبة الباقية، أي *88.5* في المئة، مصادر التمويل المطلوبة. هذه الدراسة الإحصائية أجرتها المؤسسة على *539* مؤسسة صغيرة وصغيرة جداً موجودة في مناطق بيروت وطرابلس وصور وبعلبك، وقد اختيرت هذه المدن بالذات لأنها تمثّل مركزاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[41]

أما على صعيد مدينة طرابلس، يمكننا ملاحظة مستوى التنافس بين الجمعيات والمؤسسات الثلاث الأكثر بروزاً في مجال الإقراض الصغير، «المجموعة» و«الأمين» و«إمكان» نظراً للقدرات المالية المتفاوتة بين المؤسسات الثلاث والتسهيلات في شروط الإقراض. ويلاحظ سعي المؤسسات إلى زيادة الربح بالرغم من انخفاض التكاليف فيتقدّم هدف الربح على هدف التنمية المستدامة.

تأثرت «المجموعة» بالأجواء التنافسية، وهي التي بدأت العمل انطلاقاً من برنامج تنموي يتوجه بالدرجة الأولى نحو مجموعات نسائية بهدف تمكين المرأة وتعزيز دورها في مجال العمل، فلجأت إلى التنويع في البرامج بحيث أضافت القرض الفردي والقرض الموسمي **الزراعي، قرض تحسين المنزل، قرض المعلوماتية و التمويل حسب أصول الشريعة الإسلامية.** وأتى هذا التنوع على حساب التوسع في مجال قروض المجموعة النسائية. وتعدّلت مهمة الإقراض التنموي الإنتاجي لتطغي على البرامج سمة القروض الاستهلاكية. وبدأت ظاهرة اللجوء للاقتراض من أجل شراء سيارة، أو تنظيم زفاف، أو ترميم منزل وغيرها من الأهداف غير المنتجة ولا تتعلّق بمشروعات اقتصادية ناجحة، إنما كما يقول منسق الشمال «تهدف بعض القروض إلى تمكين الناس المحافظة على كرامتهم».

لنأخذ على سبيل المثال **مشروع «قروض المجموعات النسائية»** التابع «للمجموعة» الذي بدأ العمل به في طرابلس منذ عام *1996* ولاقى رواجاً ونجاحاً لدى انطلاقته. توصل البرنامج في فترة سنتين إلى تكوين *21* مجموعة نسائية في طرابلس تضم كل مجموعة *8* مقترضات على الأقل قمن بمشاريع فردية وكفلن بعضهن بشكل متبادل[42]. تراوحت أعمالهن بين إنتاج حرفي والخياطة وتجارة الألبسة، وكان الاتجاه في حينه هو السعي إلى توسيع العمل. إنما في عامي *1999* و*2000* انحلّت المجموعات وخفّ الطلب على القرض الجماعي وبدأت تظهر الميول للإقراض الفردي بسبب صعوبة التكافل بين أعضاء المجموعة غير المنسجمة وغير المؤهلة لهذا النوع من العلاقات. أمام هذا الواقع، اتخذت الجمعية إجراءات هدفت إلى التخفيف من شروط قرض المجموعة بحيث أصبحت المجموعة النسائية تتكون من ثلاث إلى خمس نساء في عام *2009* وتمّ تشكيل *23* مجموعة في طرابلس تعمل حتى إعداد هذا التقرير.

41- جريدة الأخبار، عدد الخميس 25 أيلول 2008.

42- مقابلة مع السيدة مقدم، محللة قروض في مكتب طرابلس.

تستفيد حالياً من القرض الجماعي *75* امرأة بمبلغ وقدره *35* ألف دولار أميركي، يعملن في مجال الخياطة والتزيين النسائي وتحضير المونة، وتأمين شبكات الصيد للصيادين..إلخ. وتقول **فاطمة** أنها بدأت بالبرنامج عام *2004* باقتراض مبلغ *200* د.أ. وعملت في مجال تحضير المؤن وكوّنت شبكة من الزبائن الثابتة، فارتفعت قيمة القرض إلى *800* د.أ. عام *2010*، وتفكر حالياً بتوسيع العمل إلى جانب ثلاث نساء تثق بهن وتكفل بعضهن بشكل متبادل. تؤكد فاطمة أن القروض الصغيرة على ضآلة مبالغها تساعد وتسند النساء وتحفظ كرامتهن.

إن نجاح المشاريع الصغيرة المستندة إلى القروض المتوافرة من المؤسسات تتطلب مجموعة من الإجراءات لتمكين ذوات الدخل المحدود من الانطلاق في المشاريع الريادية. لا يكفي تأمين القروض المالية لإنجاح المشاريع بل يتطلب الأمر توفير الخدمات الاستشارية في مجال الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى الاقتصادية إضافة لتطوير الإنتاجية والجودة والتسويق، إلى جانب تقديم خدمات تدريب للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية والإجراءات الإدارية المتبعة، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع.

خامساً: التدخلات في القضايا الاجتماعية

مقدمة

عندما نأتي إلى موضوع معالجة القضايا الاجتماعية في طرابلس نبدأ بطرح السؤال البديهي: من هم الفقراء في طرابلس؟ ما حجمهم؟ ما هي القضايا والإجراءات التي تتطلب التدخل في المدى المباشر والمتوسط؟ وما هي «الإستراتيجية الاجتماعية الشاملة» الواجب دراستها والتخطيط لها على المستوى الحكومي والوزارات المعنية والقوى المحلية وبخاصة البلديات والجهات الفاعلة والمتدخلة في طرابلس والميناء؟

استناداً إلى قاعدة البيانات التي استخدمت في «الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر-2004» أو ما يعرف بـ«المسح متعدّد الأهداف» الذي نفذ في عامي(2005/2004) استخرجنا بعض المؤشرات على صعيد قضاء طرابلس، والتي لها دلالة على نسبة الفقراء ومواصفاتهم.

ما هي مؤشرات الفقر التي تصنف مدينة طرابلس من المدن الفقيرة في لبنان؟

تظهر خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان (2004) مؤشرات الفقر التي تصنف مدينة طرابلس من المدن الفقيرة في لبنان، إذ تبلغ نسبة الأسر المحرومة في مدينة طرابلس 30% من مجموع الأسر المقيمة في المدينة وتشكل نسبة 8% من إجمالي عدد المحرومين في لبنان بحسب دليل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي ودليل أحوال المعيشة. ويتبيّن من جدول نسبة الأسر في طرابلس ذات درجات الإشباع المتدنية بحسب أدلّة الميادين أن حوالي 64% من الأسر في طرابلس محرومة في ميدان الدخل، أي أن الفقر الأعلى في المدينة متعلّق بالوضع الاقتصادي بينما دليل المرافق يشير إلى نسبة متدنية بحكم توافر الشبكات كافة في المدينة.

جدول رقم 14: نسبة الأسر في طرابلس ذات درجات الإشباع المتدنّية بحسب أدلة الميادين

دليل	نسبة الأسر المحرومة في طرابلس %	نسبة الأسر المحرومة في لبنان %	ترتيب طرابلس بحسب المناطق
الوضع الاقتصادي	64	49.7	5
التعليم	43	34.7	4
الصحة	43	31.9	6
المسكن	26	24.6	6
المرافق العامة	2.4	29.8	12
أحوال المعيشة	30	29.7	8

المصدر: دليل خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان *(2004)*

من هم الفقراء في طرابلس؟

من خلال الدراسة الميدانية لمجلس الإنماء والإعمار عام 2006 ضمن «مشروع التنمية الاجتماعية»، حددت الأماكن والجزر الفقيرة في مدينة طرابلس بناءً على مؤشرات المساكن والبنى التحتية والصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي ومصادر الدخل. وتناولت الدراسة الخصائص الاجتماعية للمناطق والوضع الأمني وأبرز المشكلات التي يتعرّض لها السكان.

تمت العودة إلى **قاعدة البيانات الخام** التي استخدمت في «الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر-2004» أو ما يعرف بـ«المسح متعدّد الأهداف» الذي نفذ في عامي (2005/2004) من أجل استخراج بعض المؤشرات الإضافية عن الوضع الاجتماعي في طرابلس، والتي لها دلالة على نسبة الفقراء ومواصفاتهم. وقد تمت الإشارة إلى هذا المصدر في متن النص عند استخدامه.

المناطق السكنية الأكثر فقراً:

- مناطق التبانة والقبة والسويقة وامتداداً إلى منطقة الغرباء في الزاهرية، منطقة أسواق طرابلس القديمة وامتداداً إلى منطقة باب الرمل وأبو سمرا والتل.

- مناطق ترب الإسلام وترب المسيحيين في مدينة الميناء بالإضافة إلى جيوب الفقر في المساكن الشعبية وحوش العبيد وخان التماثيلي وحارة الجديدة وحي التنك.

الفئات السكانية الأكثر تعرضاً للفقر:

من خلال تحليل نتائج الدراسات المتوافرة، تبين أن الفئات السكانية التالية هي أكثر تعرضاً للفقر المدقع، وهي: **النساء ربات الأسر، المسنون، المسنّات أو الأرامل أو المطلّقات، الشباب والمعوّقون وفئات أخرى.**[43]

- النساء ربات الأسر

بينت خارطة أحوال المعيشة أن معدلات الفقر والحرمان بين الأسر التي ترأسها نساء أعلى مما هي بين الأسر التي يرأسها رجال. وبلغ عدد الأسر التي ترأسها نساء في طرابلس 6858 أسرة بنسبة (حوالي 14.5 %) من مجموع الأسر. غالبيتهن لا يعملن وهن عموماً أرامل. في ضوء ظروف العيش (22% يعشن منفردات، و13% يعشن مع شخص واحد). 64% من النساء المقيمات في طرابلس من الفئة العمرية 45-64 غير مشمولات بالضمان الصحي و54% من النساء من الفئة العمرية 65+ غير مشمولات بالضمان الصحي[44].

- المسنون:

يشكل المسنون (65 سنة وأكثر) بنسبة 7% من إجمالي السكان على الصعيد الوطني وهم يشكلون 13.4% من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً. بشكل عام فإن المشاكل الأساسية التي يواجهها المسنون هي حاجتهم المتزايدة إلى الرعاية الصحية وهو ما يشكل أولوية بالنسبة اليهم. فقط المتقاعدون من العمل في القطاع العام يستفيدون من نظام التقاعد ومن استمرار الضمان الصحي، في حين النسبة الأكبر من المسنين غير مشمولين بأنظمة التقاعد والتأمين الصحي والاجتماعي.

هناك نقص كمي ونوعي في شمول المسنين بخدمات الرعاية والمساعدة التي تقدمها المؤسسات والجمعيات للمسنين.

- الأطفال:

نقصد بالأطفال في إطار هذ التقرير السكان الذين لم يبلغوا الخامسة عشرة من عمرهم. وهؤلاء يشكلون 29% من السكان على الصعيد الوطني وترتفع نسبة الأطفال في طرابلس إلى 34%.

43- مقدمة برنامج عمل الحكومة اللبنانية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة مجالات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، 2007.

44- «الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004».

يشكل الأطفال الفقراء جداً 34.5% من العدد الإجمالي للفقراء في لبنان. ويسكن في طرابلس 10% من مجموع الأطفال الفقراء.

10% من أطفال طرابلس الذين يتراوح عمرهم بين 10-14 لم يذهبوا إلى المدرسة.

5% من أطفال طرابلس الذين يتراوح عمرهم بين 10-14 يعملون، و3% يعملون في المنزل.

وقد سجلت في طرابلس نسبة 14% من إجمالي الأطفال العاملين في لبنان.[45]

- المراهقون والشباب

المقصود هنا السكان من الفئة العمرية 15 – 24 سنة. ويشكل المراهقون والشباب ما نسبته 20% من السكان في لبنان. ويشكل **الفقراء جداً منهم 19% من اجمالي السكان الفقراء جداً في البلاد**، وتتساوى تقريباً نسب الذكور والاناث ضمن هذه الفئة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببقية الفئات السكانية.

اما أهم خصائص **المراهقين والشبان الفقراء جداً في طرابلس** فهي على النحو التالي:
على الرغم من انخفاض نسبة الأمية عموماً لهذه الفئة العمرية إلى 2.6%، فإن 64% من هذه الفئة العمرية أنهوا التعليم الأساسي حلقة 1 و2، و17% أنهوا المرحلة المتوسطة و5% أنهوا المرحلة الثانوية، 3.8% التحقوا بالجامعة.

رسم بياني رقم 4: نسبة توزع الشباب الفقراء جداً (15-24) بحسب المستوى التعليمي في طرابلس

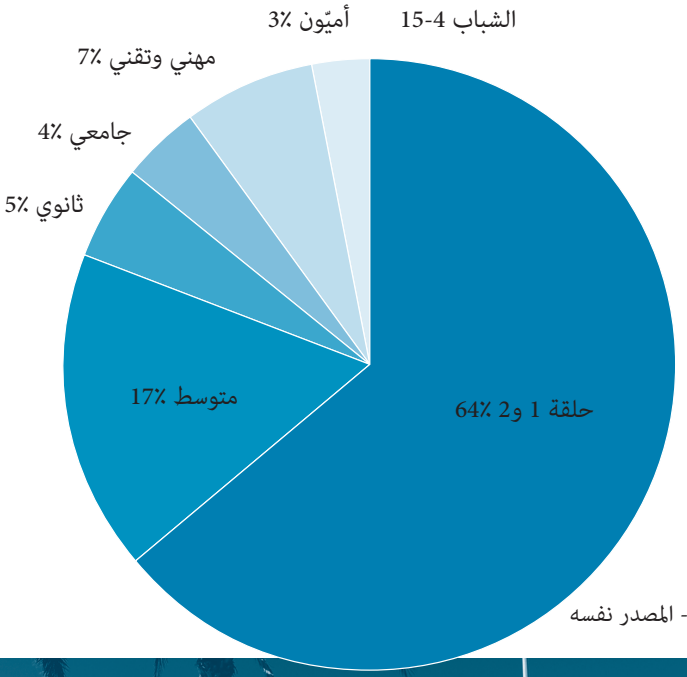

تشكل هذه الخصائص التعليمية إحدى السمات الأكثر أهمية لهذه الفئة، فهي تشير إلى نسب مرتفعة جداً من التسرب الدراسي قبل إنهاء التعليم الاساسي. وتبين أن 31% فقط من أفراد هذه الفئة يعملون و44% يدرسون (وغالبيتهم من الفئة العمرية 15-19)، فتشكل **البطالة إحدى** المشكلات الأكثر أهمية لدى هذه الفئة العمرية وهي تبلغ 24% أي حوالى ربع الشباب من الفئة العمرية 15-24 لا يقومون بأي نشاط اقتصادي أو في مجال التحصيل العلمي.

45- المصدر نفسه

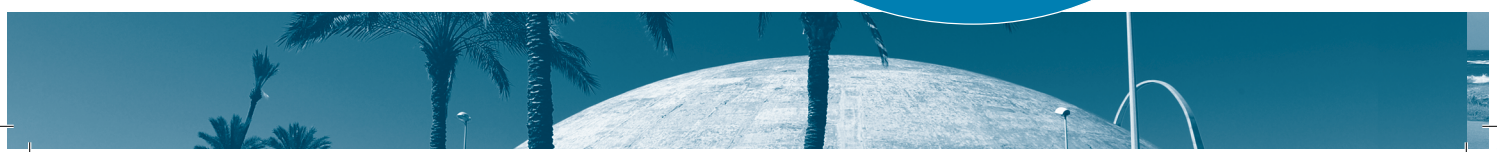

تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية

يتطرق هذا الجزء من التقرير إلى التدخلات التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تستهدف الفئات الأكثر فقراً.

في مجال الرعاية الاجتماعية

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال الجمعيات والمؤسسات المتعاقدة مع الوزارة، فتقوم بدعم النشاطات والمشاريع ذات الطابع الرعائي المباشر من خلال عمل مصلحة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية. وقد تمّ التعاقد في لبنان مع 186 مؤسسة موزعة على جميع المحافظات وبلغ عدد المسعفين عام 2009 حوالى 34743 مسعفاً.

كيف استفادت طرابلس من الخدمات في إطار مصلحة مؤسسات الرعاية الاجتماعية؟

تعاقدت وزارة الشؤون الاجتماعية مع 13 مؤسسة متخصصة **لرعاية الأطفال والمسنين** في طرابلس والميناء ولم تتعاقد مع مؤسسات تهتم بالأحداث الذين هم في نزاع مع القانون لعدم توافر مؤسسات متخصصة بهذه الفئة الاجتماعية في طرابلس، إنما هناك عقد واحد مع جمعية «يد بيد لخير الإنسان» تعنى بالأحداث المعرضين للخطر. وتقوم وزارة العدل بالاهتمام بالأحداث الذين هم في وضعية نزاع مع القانون وسنتطرق لهذا الموضوع في سياق التقرير.

تمّ إنفاق في مجال الرعاية في طرابلس والميناء حوالى **4 مليارات ليرة لبنانية** خصصت لتوفير الرعاية الدائمة لما يقارب **2.516** مسعفاً في عام 2009[46]. وفي قراءة للجدول أدناه حول توزيع عدد المستفيدين من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في طرابلس نسجّل الملاحظات التالية:

في العام 2009 بلغ عدد الأيتام والحالات الاجتماعية المختلفة المسعفين من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية في طرابلس 2516 مسعفاً موزعين على الشكل التالي:

في القسم الداخلي **2.029 طفلاً، و305 أطفال** في القسم الخارجي، **و122 رضيعاً (عمر 0-4 سنوات)**، بينما بلغ عدد **المسنين المستفيدين** في طرابلس من مؤسسات الرعاية **60 مسن فقط**.

ولدى التدقيق والسؤال يتبيّن أن **عدد الأطفال يتامى الأب أو الأم بلغ 174 طفلاً فقط أي بنسبة 8.6%** من مجموع الأطفال الملحقين في دور الرعاية. يتوزع الأطفال اليتامى في طرابلس على 6 مؤسسات: 115 في جمعية الإغاثة والتربية دار الزهراء، 39 في مؤسسة إسعاف المحتاجين، 9 في دار اليتيمة الاسلامية، 6 في دار طرابلس، 4 في جمعية الإنماء الخيرية، 1 في السيدة الارثوذكسية لعضد اليتامى.

46- موازنة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للعام 2009.

ونسجّل كذلك هنا أن العديد من **أبناء محافظة الشمال** يلجأون إلى مؤسسات الرعاية في بيروت رغم وجود 34 مؤسسة في محافظة الشمال، وقد بلغ عددهم في مؤسسة الأيتام الإسلامية في بيروت **483 طفلاً** [47] عام 2010 أي **بنسبة 20%** من المستفيدين من دور الرعاية في طرابلس. وتمّ رصد **10 أطفال** [48] في مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية في بيروت. يؤدي هذا الواقع إلى التساؤل عن الحجم الفعلي لأبناء طرابلس الذين يعيشون في المؤسسات بعيداً عن أهلهم وليسوا بالضرورة أيتام الأب أو الأم، إنما يضطر الأهل إلى اتخاذ هكذا إجراء لتأمين المسكن والملبس والمأكل والتعليم لأبنائهم كما تلاحظ السيدة وفاء البابا مديرة مؤسسة دار الأيتام الإسلامية.

بلغ مجموع البدل اليومي لـ 2516 مسعفاً في 13 جمعية في طرابلس حوالى 11 مليون ل.ل. أي حوالى 4 مليارات ل.ل. في السنة. علماً أن الموازنة السنوية العامة لمؤسسات الرعاية تبلغ 51.716.974.830 ل.ل. أي حوالى 52 مليار ل.ل. وتبلغ حصة طرابلس من إجمالي موازنة المؤسسات حوالى 7.7%. وتبلغ حصة محافظتي الشمال وعكار من إجمالي الموازنة حوالى 13.7%.

47- المصدر: إدارة دار الأيتام الإسلامية.

48- المصدر: إدارة مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية.

جدول رقم 15: مؤسسات الرعاية الاجتماعية في طرابلس المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 2009[49]

الرقم	اسم المؤسسة	ايتام وحالات اجتماعية	مهني داخلي	مهني خارجي	رضيع	عاجز (مسن)	مجموع البدل اليومي ل.ل.
1	مطرانية طرابلس المارونية – مؤسسة مار أنطون الاجتماعية	90	30				534.510
2	مطرانية طرابلس المارونية – معهد مار يوحنا العالي للتربية والتكنولوجيا			100			318.000
3	الجمعية الخيرية الاسلامية وإسعاف المحتاجين	145	350	205	0	0	2.973.555
4	جمعية إغاثة الطفل اليتيم واللقطاء	125	40	0	0	0	731.675
5	دار اليتيمة الاسلامية-الجمعية الخيرية النسائية- طرابلس	95	30	0	0	0	554.305
6	جمعية السيدة الارثوذكسية لعضد اليتامى	40	0	0	0	0	177.560
7	جمعية الخدمات الاجتماعية	0	0	0	0	10	43.490
8	دار طرابلس للرعاية الاجتماعية- جمعية الكشاف المسلم	40	0	0	0	0	177.560
9	جمعية الإنماء الاجتماعي الخيرية	174	0	0	102	0	1.214.964
10	جمعية البر المسيحي الارثوذكسي	0	0	0	0	50	217.450
11	جمعية الإغاثة والتربية للأيتام واليتيمات - دار الزهراء	615	140		5	0	3.381.680
12	جمعية العطاء الخيرية	40					177.560
13	جمعية النهضة الإنسانية	75			15		398.010
المجموع		1439	590	305	122	60	10.900.319
المجموع	13 جمعية	2516 مسعفاً					البدل اليومي حوالى 11 مليون ل.ل.
الموازنة السنوية : حوالى 4 مليارات							

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الرعاية، تقرير *2009*

49- وزارة الشؤون الاجتماعية عام 2009.

يتبين من الجدول أدناه أن 95.6% من اهتمام المؤسسات على الصعيد الوطني يتجه نحو تقديم نوعين من الخدمات، هما رعاية الأيتام والحالات الاجتماعية الصعبة (46.1%) والتعليم المهني بشقيه الداخلي والخارجي (49.5%). وكذلك تسجل نسب متقاربة على صعيد محافظتي الشمال وعكار على التوالي(46%) و(46%)، وفي طرابلس (57.2%) و(35.5%)، مع تسجيل تمايز بسيط في قضاء طرابلس حيث تفوق نسبة الالتحاق بالتعليم المهني الداخلي على نسبة الالتحاق بالتعليم المهني الخارجي.

جدول 16: توزع عدد المسعفين في مؤسسات الرعاية بحسب نوع الرعاية في لبنان في الشمال وطرابلس

نوع الرعاية	عدد المسعفين في لبنان	النسبة %	عدد المسعفين في الشمال	النسبة %	عدد المسعفين في طرابلس	النسبة %
مجموع الأيتام والحالات الاجتماعية (رعاية عادية)	16017	46.1	2188	46	1439	57.2
مجموع الأيتام والحالات الاجتماعية (تدريب وتعليم مهني داخلي)	6310	18.2	955	20	590	23.4
مجموع الأيتام والحالات الاجتماعية (تدريب وتعليم مهني خارجي)	10875	31.3	1238	26	305	12.1
مجموع الأطفال الرضع	771	2.2	146	3	122	4.8
مجموع المسنين	770	2.2	240	5	60	2.4
المجموع	**34743**	**100**	**4767**	**100**	**2516**	**100**

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الرعاية، تقرير *2009*

إن الطابع الغالب هنا هو للخدمات التعليمية، وتلعب الوزارة دوراً تربوياً للأطفال وللشبان المتسربين من التعليم الأكاديمي. وهذا الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية، هو نوع من الوقاية المسبقة التي تحول دون تنامي ظاهرات من نوع انحراف الأحداث وتقلص حجم عمالة الأطفال وتسهم في تأهيلهم مهنياً لتحسين شروط دخولهم سوق العمل.

تطرح هنا عدة تساؤلات منها، ماذا لو تأمن التعليم المجاني وطبّقت مراسيم التعليم الإلزامي وتحمّلت وزارة التربية مسؤولية تعليم جميع الأطفال وحسّنت من أدائها وقلّصت نسبة التسرب المدرسي، هل تبادر الأسر الفقيرة إلى الاستغناء عن خدمات مؤسسات الرعاية؟ أم أن الغاية هي الاتكال على المؤسسات لتأمين جميع متطلبات الطفل من مأكل وملبس ومأوى وأخيراً التعليم؟

وماذا عن فئة المسنين الفقراء؟ ما هي نسبة الخدمات المقدمة للمسنين في ظل تنامي الحاجة لمراكز إيواء لهذه الفئة من السكان. وماذا عن فئة الأحداث؟ لا توجد مؤسسات رعائية متخصصة كافية تأوي وتواكب الشباب والمراهقين والمراهقات المعرّضين للانحراف.

مؤسسات الرعاية وعدد المستفيدين في المحافظات

يوضح الجدول والرسم البياني التالي توزيع مؤسسات الرعاية على المحافظات وتبيان حجم المستفيدين من التقديمات التي تقدمها، وحصة كل محافظة من الموازنة المخصصة للمؤسسات.

جدول 17: توزع مؤسسات الرعاية ومجموع المستفيدين والحصة من الموازنة على المحافظات

	عدد المؤسسات	النسبة %	مجموع المستفيدين	النسبة %	الموازنة %
بيروت	24	13	6466	18.5	19
جبل لبنان	78	42	13206	38	36
الشمال	34	18	4767	14	13
البقاع	22	12	4679	13	14
الجنوب	18	10	4706	13.5	14
النبطية	10	5	919	3	4
المجموع	186	100	34743	100	100

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الرعاية، تقرير *2009*

رسم رقم 5: توزع مؤسسات الرعاية ومجموع المستفيدين والحصة من الموازنة على المحافظات

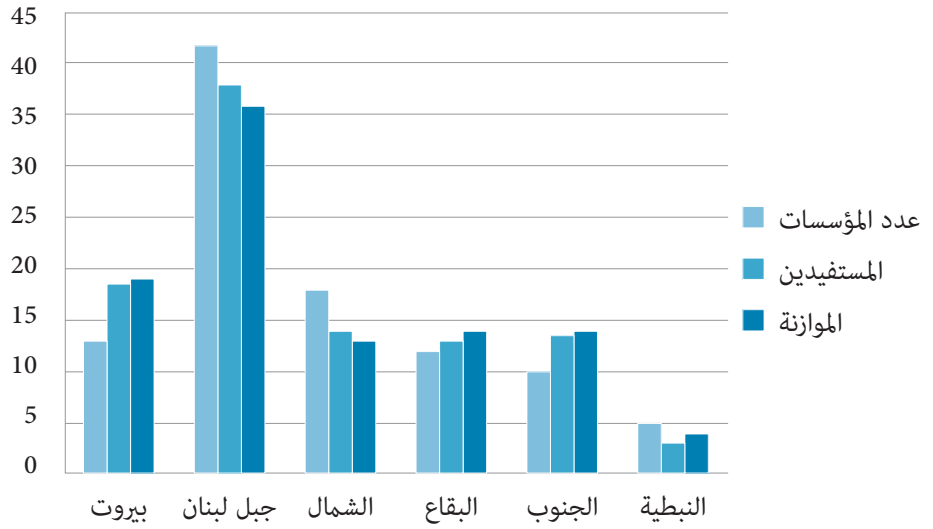

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الرعاية، تقرير *2009*

بالنسبة إلى توزع مؤسسات الرعاية وعدد المستفيدين بحسب المحافظات يظهر بشكل واضح من خلال الرسم البياني أدناه التركز القوي لمؤسسات الرعاية في جبل لبنان وفي بيروت حيث تبلغ نسبة المؤسسات ونسبة المستفيدين في محافظتي بيروت وجبل لبنان مجتمعة 55% من مجموع المؤسسات، و56.5% من العدد الإجمالي للمسعفين، وتحصلان على 55% من موازنة مؤسسات الرعاية. وفي المقابل يشير الجدول والرسم البياني إلى تدني نسبة المؤسسات المتدخلة في محافظات الشمال والبقاع والجنوب والنبطية، إذ تصل حصة الجنوب 13.5% من عدد المسعفين و14% من الموازنة، بينما تحصل محافظة الشمال على 13% من عدد المسعفين وعلى 14% من الموازنة علماً أن نسبة عدد السكان في الشمال (21%) تبلغ ضعفي عدد سكان الجنوب (11%).

إنما ثمة ملاحظة عامة لا بد من ذكرها، وهي أن توزيع المؤسسات جغرافياً حسب المحافظات، لا يعبر تماماً عن التوزع الجغرافي للمسعفين، إذ إنه كما تبيّن لدينا أن هناك نسبة غير قليلة من أبناء محافظة الشمال يلتحقون بمؤسسات عاملة في بيروت وفي جبل لبنان، فهذه المؤسسات تستقطب مسعفين من كل لبنان. إن التحاق أبناء الشمال في مؤسسات بيروت وجبل لبنان يطرح السؤال حول سبب اختيار الأهل لمؤسسات بعيدة جغرافياً عن مكان سكنهم، هل يعود السبب إلى نوعية الخدمة المتوافرة في مؤسسات العاصمة، أم السبب يعود إلى نقص في مؤسسات الرعاية في لبنان الشمالي؟ وهل يعود السبب ربما إلى حرص الأهل على إرسال أبنائهم للرعاية ضمن مؤسسات تنتمي إلى الطائفة نفسها، إذ إن معظم المؤسسات تتبع لهيئات دينية ومذهبية وبما أنها تقوم بمقام الراعي والمربي فتندرج في أولوية خيارات الأهل تربية أبنائهم على الأخلاق والتعاليم الدينية التي يؤمنون بها.

إن موضوع رعاية الأطفال ضمن المؤسسات وتعليمهم في المدارس الرسمية أو في المدارس التابعة إلى المؤسسات الكبيرة يطرح على بساط البحث عدة مسائل إشكالية منها:

- الازدواجية في تقديم الخدمة التعليمية للأطفال من خلال وزارة التربية والتعليم العالي ومن خلال البدلات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية لكل طفل في مؤسسات الرعاية.

- التغاضي عن الحاجة الفعلية لبعض الأطفال للرعاية الاجتماعية وإلحاقهم في المؤسسات رغم وجود الأهل. الأمر الذي يتطلب دراسة متأنية تستهدف مصلحة الطفل في المقام الأول وتعمل على إيجاد آليات لمساعدة الأطفال الفقراء بأقل ضرر نفسي ومعنوي ممكن. قد يكون الحل هو إيجاد وسائل تساهم في رعاية الطفل الفقير ضمن أسرته، خصوصاً وأن مصادر التمويل متوافرة ولكنها تذهب إلى المؤسسات وليس إلى الطفل مباشرة. تطرح المسألة على بساط البحث لإيجاد الطريقة الأنجع لمصلحة الطفل وأسرته.

- غياب الاهتمام بكافة الفئات الاجتماعية، حيث تعاني فئة المسنين من نقص واضح في الاهتمام، وكذلك فئة النساء المعنفات والمراهقين المعرّضين.

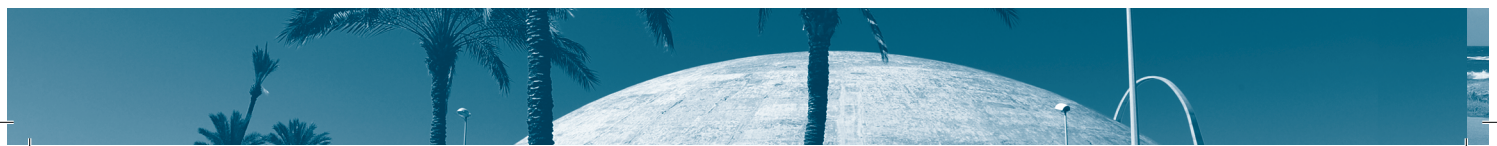

مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية: المشاريع المشتركة

تبرم الوزارة العقود المشتركة بينها وبين جمعيات ومؤسسات المجتمع الأهلي التي تعمل في جميع القطاعات الصحية والاجتماعية والتربوية. بشكل عام، تجدد العقود التي توقع مع الجمعيات بشكل سنوي وقد يتمّ إلغاء أو إضافة عدد محدود من العقود. ارتفعت مساهمة الوزارة في عقود المشاريع المشتركة في طرابلس من 734 مليون ل.ل. عام 2000 إلى 835 مليون ل.ل. عام 2010 أي زيادة بنسبة 14%.

جدول رقم 18: توزع العقود حسب نوع النشاط في طرابلس والميناء عام 2010

اسم الجمعيـــــة	نوع النشاط
جمعية الخدمات الخيرية	دار حضانة نهاري
جمعية التضامن الاجتماعي	دار حضانة نهاري
جمعية الشابات المسلمات	دار حضانة نهاري
جمعية الإنماء الاجتماعي الخيرية	دار حضانة نهاري و مركز صحي اجتماعي
الجمعية الخيرية الاسلامية وإسعاف المحتاجين	دار حضانة نهاري و مركز صحي اجتماعي
بيت الزكاة في طرابلس ولبنان الشمالي	دار حضانة نهاري و مركز صحي اجتماعي
جمعية التضامن الاجتماعي	مركز خدمات اجتماعي
جمعية الشبان المسيحية	مركز خدمات اجتماعي
جمعية العمل النسوي	مركز خدمات اجتماعي
جمعية الوفاق والتنمية	مركز خدمات اجتماعي
الجمعية المسيحية للشابات	مركز خدمات اجتماعي
جمعية التوجيه و التضامن الاجتماعي	مركز صحي اجتماعي
جمعية تعاون وتنمية وصحة	مركز صحي اجتماعي
جمعية الخدمات الانسانية والاجتماعية في الشمال	مركز صحي اجتماعي
جمعية اللقاء النسائي الخيري	مركز صحي اجتماعي
جمعية مسعفي الهلال الوطني اللبناني في الشمال	مركز صحي اجتماعي
جمعية العمل الصحي والاجتماعي	مركز صحي اجتماعي
حركة الشبيبة الارثوذكسية	مركز صحي اجتماعي
مطرانية الروم الارثوذكس	مركز صحي اجتماعي
مطرانية الروم الارثوذكس	مركز صحي اجتماعي
فيستا 1	مركز للمعوقين
منتدى المعوّقين في لبنان الشمالي	مركز تأهيل المعوّق في بيته

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، بيانات *2010*

هناك 13 نوعاً مختلفاً من الأنشطة التي تنفذها المشاريع المشتركة مع الوزارة على صعيد لبنان. أما الأنشطة هذه فهي: مركز صحي اجتماعي، نشاط اجتماعي مهني، دار حضانة نهارية للأطفال، مركز تنظيم الأسرة، مركز تدريب، مركز للاتقان الحرفي، نشاطات مختلفة، مركز للعميان ومكتبة للمكفوفين، دار المنحرفات، مركز توثيق ودراسات، مركز لتأهيل المدمنين على المخدرات.

لكن أربعة فقط من هذه الأنشطة الثلاثة عشر تشكل الغالبية العظمى من العقود المشتركة في طرابلس. وهذه الأنشطة هي: مركز صحي اجتماعي (63.5%)، دار حضانة نهارية (12%)، مركز خدمات اجتماعية (9.2%)، مركز معوّقين (6%) وعجزة (3.9%)، ويشكل مجموع هذه الأنشطة ما نسبته 94.5% من مجموع العقود المشتركة ومختلف 5.6%. وتغيب المشاريع المتعلّقة بالمسنين والأحداث المعرضون لخطر الانحراف والمدمنين وتلك المتعلقة بالتدريب والدراسات والأبحاث وكذلك مشاريع تنظيم الأسرة وغيرها من المشاريع الممكنة والمتاحة.

ويوجز الجدول الذي يلي توزع هذه المشاريع حسب النشاط في لبنان وفي طرابلس عام 2010.

جدول رقم 19: توزع المشاريع حسب النشاط في لبنان وقضاء طرابلس

نوع المشروع	عدد المشاريع في لبنان	النسبة %	عدد المشاريع في طرابلس	النسبة
مراكز صحية	158	63.5%	12	48%
دار حضانة نهارية	30	12.0%	6	24%
مراكزخدمات اجتماعية	23	9.2%	5	20%
مراكز للمعوقين	15	6.0%	2	8%
أندية للمسنين	9	3.6%	-	-
مختلف	14	5.6%	-	-
المجموع	**249 نشاطاً لـ 236 عقد جمعية**	**100**	**25 نشاط لـ22 عقد جمعية**	**100**

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، بيانات *2010*

يوجد في طرابلس 25 عقداً مشتركاً موقعاً مع 22 جمعية، أي ما نسبته 10% من إجمالي العقود المشتركة في لبنان في العام 2010، وهذه العقود موزعة بنسبة 48% مراكز صحية و24% دور حضانة و20% مراكز خدمات اجتماعية و8% مراكز للمعوقين.

توزع العقود على المحافظات

يوجد في لبنان 249 عقداً مشتركاً موقعاً مع 236 جمعية موزعة على المحافظات. ويتبين من الجدول أدناه أن حصة جبل لبنان من العقود (36%) هي الأعلى وبفارق كبير عن أي محافظة أخرى وتليها محافظة الشمال بنسبة 21% ، ثم محافظة الجنوب بـ17%، وتليها محافظتا بيروت والبقاع بـ10%، وأقلها محافظة النبطية بنسبة 6% من العقود.

رسم بياني رقم 6: توزع عقود المشاريع حسب المحافظات لعام 2010

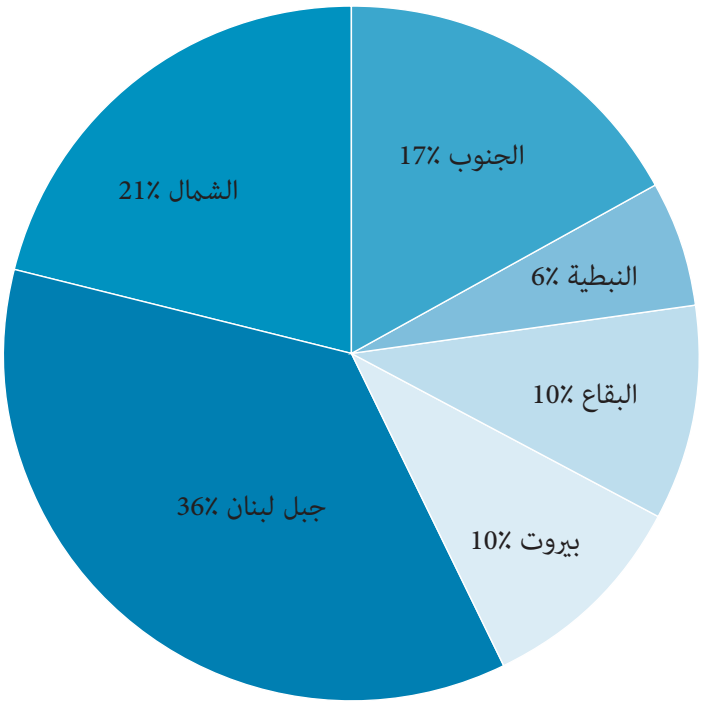

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، بيانات *2010*

توزع العقود على أقضية محافظة الشمال

أما على صعيد محافظة الشمال وعكار فتتوزع العقود على الأقضية بحسب عدد الجمعيات وفق الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 7: توزع عقود الجمعيات حسب أقضية الشمال عام 2010

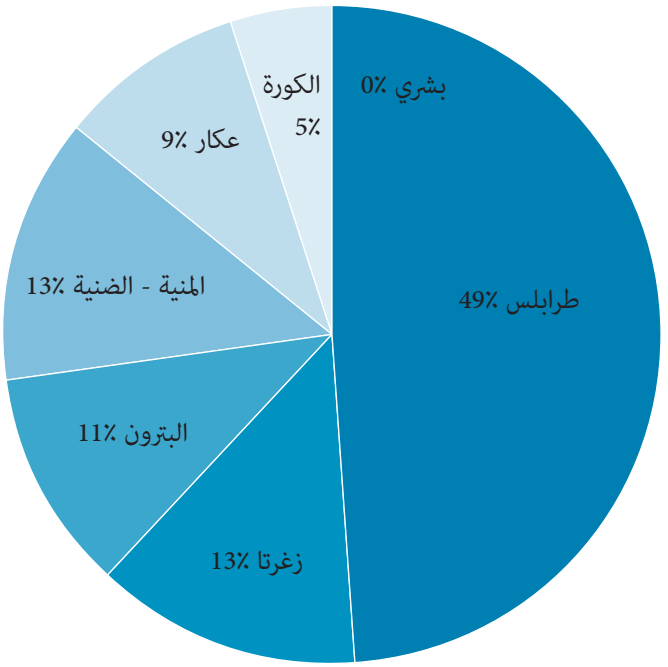

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، بيانات *2010*

يتبين من الرسم البياني أن حصة طرابلس من العقود (49%) هي الأعلى وبفارق كبير عن أي قضاء في محافظتي الشمال وعكار. يلي ذلك قضاءا زغرتا والمنية–الضنية بنسبة 13% لكل منهما، ومن ثم قضاء البترون بـ 11% وعكار 9% والكورة 5%، ويغيب كلياً قضاء بشري حيث لا توجد عقود مع أية جمعية. واللافت للنظر أن حصة محافظة عكار تقتصر على عقود مع 4 جمعيات فقط.

حصة مشاريع الجمعيات وفق العقود المشتركة من الموازنة

تبلغ مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية في مشاريع الجمعيات في لبنان وفق العقود المشتركة حوالى 7 مليار ليرة لبنانية، تستفيد محافظة الشمال من ربع هذه الموازنة (25.7%)، وتبلغ حصة طرابلس من الموازنة المخصصة للعقود المشتركة 855 مليون ليرة لبنانية أي بنسبة 12.2% من إجمالي الموازنة كما يتبين من الجدول التالي:

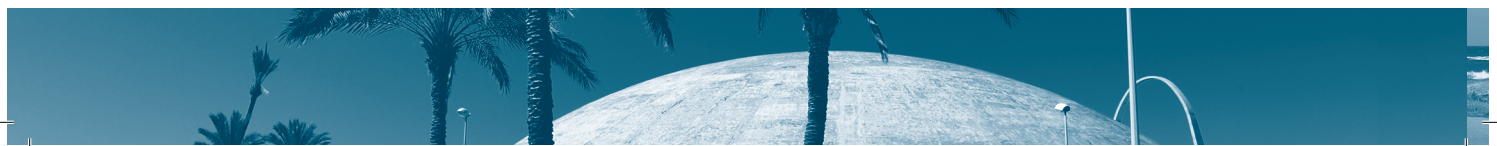

جدول رقم 20: حصة محافظة الشمال وطرابلس من موازنة العقود المشتركة

الموازنة الإجمالية في لبنان	موازنة الشمال (مليون ل.ل.)	نسبة %	موازنة طرابلس (مليون ل.ل.)	نسبة %
7 مليار ل.ل.	1.800 ل.ل.	25.7%	855 ل.ل.	12.2% من أجمالي عقود لبنان

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، بيانات *2010*

ومن حيث نوع النشاط الذي تقوم به الجمعيات، يتبين من الجدول أدناه أن المراكز الصحية تشكل ما نسبته 45% من مجموع موازنة العقود في قضاء طرابلس وحوالي 30% من العقود تغطي مشاريع دور الحضانة.

جدول رقم 21: توزع المشاريع والموازنة حسب نوع النشاط في طرابلس في عام 2010

نوع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	مساهمة الوزارة (مليون ل.ل.)	النسبة %
مراكز صحية	12	48%	385	45%
دار حضانة	6	24%	260	30%
مراكز خدمات اجتماعية	5	20%	170	20%
مراكز للمعوقين	2	8%	40	5%
المجموع	**25**	**100%**	**855**	**100%**

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، بيانات *2010*

اما نسبة توزيع السكان المقيمين في أقضية محافظتي الشمال وعكار مقارنة مع حصتها من نسبة العقود المشتركة والنسبة من الموازنة فتظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 22: مقارنة الحصة من العقود ومن السكان حسب الأقضية في محافظتي الشمال وعكار

القضاء	نسبة السكان[3]	عدد الجمعيات	نسبة العقود %	مساهمة الوزارة (مليون ل.ل.)	نسبة الموازنة%
طرابلس	% 33.0	22	49%	855	47.5%
زغرتا	% 7.3	6	13%	300	17%
البترون	% 5.4	5	11%	235	13%
المنية- الضنية	% 14.7	6	13%	180	10%
الكورة	% 7.0	4	9%	150	8%
عكار	% 30.0	2	5%	80	4.5%
بشري	% 2.6	صفر	صفر	صفر	0%
المجموع	**100**	**45**	**100**	**1800**	**100**

يظهر الجدول أعلاه أن قضاء طرابلس سجّل النسبة الأعلى من السكان ومن نسبة العقود المشتركة ومن موازنة المحافظتين، إنما اللافت عدم وجود أي عقد في قضاء بشري. وتبلغ حصة قضاء زغرتا من موازنة المشاريع المشتركة 17% في حين أن نسبة السكان المقيمين لا تتجاوز 7.3%. بينما تبلغ حصة عكار من موازنة العقود 4.5% في حين أن فيها 30% من سكان المحافظتين.

وتظهر الاختلالات في توزيع العقود من خلال الجدول التالي وهو بمثابة مقارنة بين توزيع السكان المقيمين في الأقضية مع حصتها من إجمالي المحرومين ونسبة العقود المشتركة ونسبة الموازنة:

جدول رقم 23: مقارنة الحصة من العقود ومن السكان ومن المحرومين حسب الأقضية في الشمال وعكار

القضاء	نسبة السكان[4] %	الحصة من المحرومين[5]	نسبة العقود %	نسبة الموازنة %
طرابلس	33%	30.3%	49%	47.5%
عكار، المنية-الضنية	44.7%	58.4 %	18%	14.5%
زغرتا، البترون، الكورة، بشري	22.3%	26.1%	33%	38%
المجموع	100	100	100	100

رسم رقم 8: حصة أقضية الشمال من المحرومين ومن موازنة العقود المشتركة في أقضية الشمال وعكار.

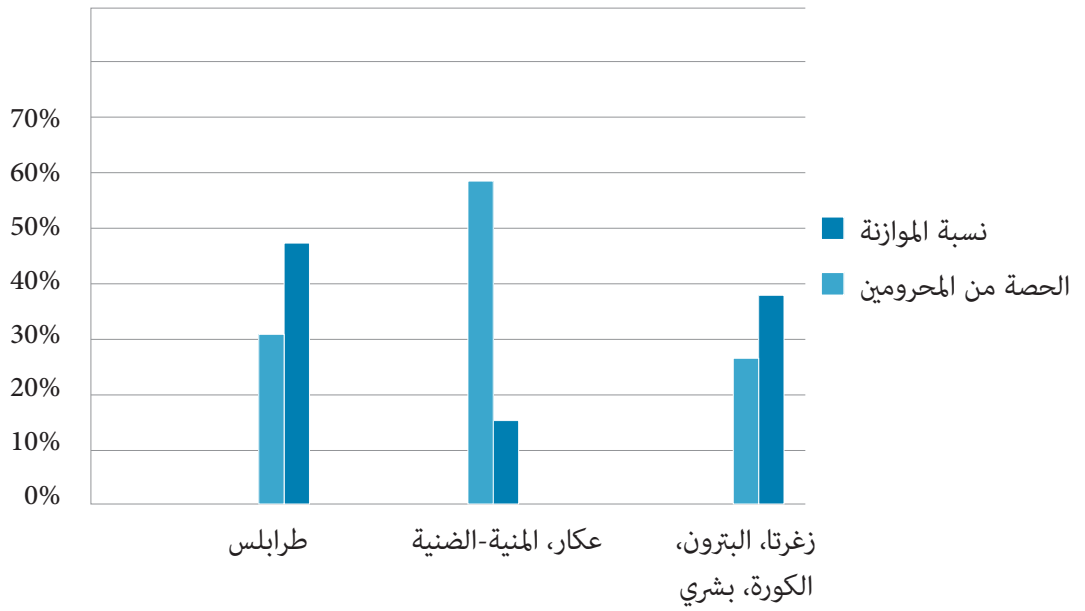

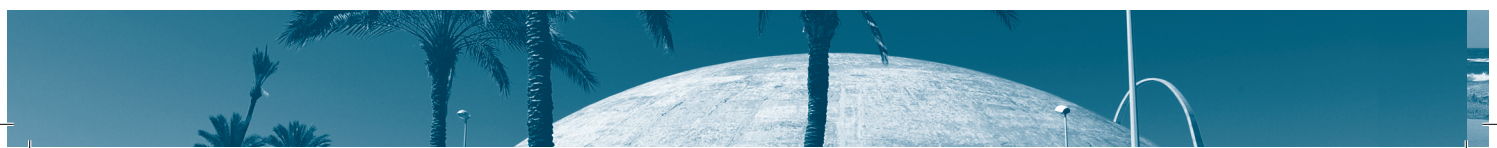

من خلال الرسم البياني والجدول أعلاه يظهر بشكل واضح الاختلال في توزيع العقود في قضاء المنية-الضنية وفي محافظة عكار حيث تبلغ نسبة الأسر المحرومة 58.5% من مجموع الأسر المحرومة في المحافظتين، بينما حصلت على 14.5% من مجموع العقود في المنطقة.

وعملياً هناك 3 أقضية إذا استثنينا قضاء بشري (زغرتا، البترون والكورة) حصلت على 38% من إجمالي موازنة الشمال من العقود المشتركة.

مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس

أنشئت مراكز الخدمات الإنمائية اللبنانية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بالمهام التنموية المحلية التي تعتبر من المهام الأساسية للوزارة التي يجب تعزيزها وتطويرها. تتميّز هذه المراكز بانتشارها على جميع المناطق اللبنانية وبارتباطها المباشر بالمحيط الاجتماعي الذي تعمل ضمنه. إن التوزع الجغرافي للمراكز يجعلها على تماس مباشر بالمجتمعات المحلية، الأمر الذي يساهم بمعرفة دقيقة للحاجات والأوضاع المعيشية للمقيمين في محيطها، وعلى ضوء ذلك يمكن للمشرفين على المراكز وضع تصور وخطة تدخلية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والإضاءة على مجالات التدخل الأكثر إلحاحاً. تقوم مراكز الخدمات الإنمائية بالتنسيق مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بتنفيذ بعض المشاريع الإنمائية إلى جانب الخدمات الصحية والتربوية والتدريبية والاجتماعية التي تقوم بها داخل المراكز.

يبلغ عدد مراكز الخدمات الإنمائية في لبنان 153 مركزاً موزعين على المحافظات وفق الجدول التالي:

جدول رقم 24: توزع عدد مراكز الخدمات بحسب المحافظات / رسم بياني: رقم 9

المحافظة	عدد المراكز
بيروت	4
جبل لبنان	35
البقاع	23
الجنوب	22
النبطية	42
الشمال	27
لبنان	**153**

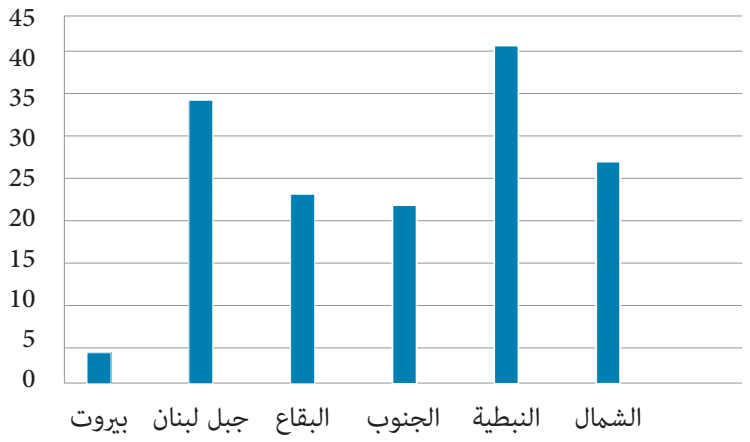

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة مراكز الخدمات الإنمائية، بيانات *2010*

يتبين من الجدول أعلاه أن محافظة النبطية تستفيد من العدد الأكبر من مراكز الخدمات الإنمائية (42 مركزاً) وتليها محافظة جبل لبنان (35 مركزاً). أما محافظة الشمال فتضم 27 مركزاً للخدمات الإنمائية ومحافظة بيروت دون الضواحي فتضم 4 مراكز، بينما يتقارب عدد المراكز في محافظتي الجنوب والبقاع بالتتالي 22 و23 مركزاً.

يبلغ عدد مراكز الخدمات الإنمائية الناشطة في محافظتي الشمال وعكار 27 مركزاً موزعين بحسب الأقضية وفق الجدول التالي:

جدول رقم 25: توزع عدد مراكز الخدمات بحسب محافظتي الشمال وعكار/ رسم بياني رقم 10

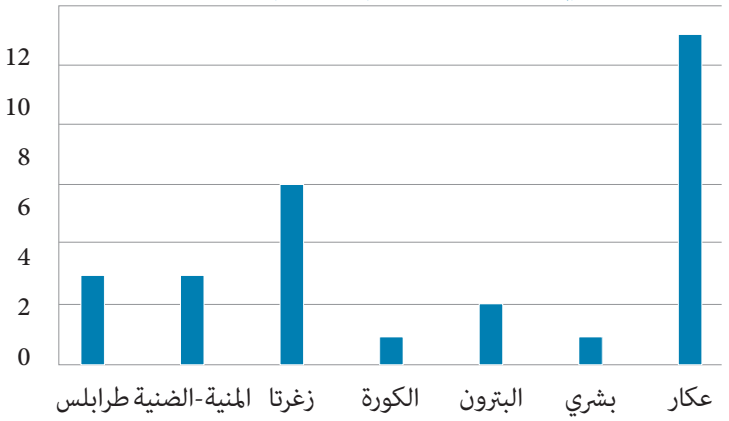

القضاء	عدد المراكز
طرابلس	3
المنية الضنية	3
زغرتا	6
الكورة	1
البترون	2
بشري	1
عكار	11
الشمال وعكار	27

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة مراكز الخدمات الإنمائية، بيانات *2010*

يتبين من الجدول أعلاه أن قضاء زغرتا يستفيد من نشاط 6 مراكز للخدمات الإنمائية بينما هناك مركز واحد لكل من قضاءي الكورة وبشري و3 مراكز لطرابلس. يرى رئيس دائرة الشمال ومديرة مركز الخدمات في التبانة أنه من الضروري إنشاء مركزين جديدين في منطقة القبة ومنطقة أبو سمرا في طرابلس نظراً لتميزهما بالكثافة السكانية وبارتفاع نسبة المحرومين.

هناك ثلاثة مراكز للخدمات الاجتماعية تعمل في طرابلس موزعة بحسب الأحياء في باب التبانة وساحة النجمة والميناء وتتبع إدارياً لدائرة الشمال. يعمل في مراكز الخدمات الإنمائية جهاز إداري ومساعدات اجتماعيات وجهاز طبي وتربوي متخصص. يخضع العاملون في المراكز لدورات تدريبية تنفذها الوزارة للتعريف بالمشاكل المستجدة وطرق معالجتها وتنمية مهاراتهم التواصلية بهدف دمجهم بالمجتمع المحلي وإقامة الشراكات في عملية التنمية.

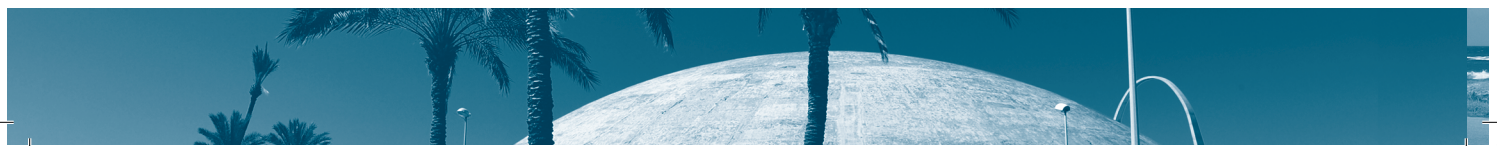

مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس (دراسة حالة)

- مركز الخدمات الإنمائية في باب التبانة:

يعمل في مركز الخدمات الإنمائية في باب التبانة *17* موظفًا، بالإضافة إلى مديرة المركز يساعدها في الأمور الإدارية واللوجستية *4* موظفين، وتقوم بالإشراف وبتنفيذ نشاطات ذات طابع اجتماعي *3* مرشدات مدرّبات وذوات اختصاص، بالإضافة إلى الجهاز الطبي والجهاز التربوي.

بما أن منطقة باب التبانة من المناطق المدينية الأكثر حرماناً وتتطلب عملاً تدخلياً مستمراً لتلبية حاجات المواطنين، يفترض تكثيف جهود المركز والجمعيات المحلية والمنظمات الدولية وخلق مشاريع تنموية مشتركة ومتكاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمقيمين في المنطقة.

إذا ألقينا نظرة على الواقع، نرى أن القسم الأكبر من النشاط في مركز باب التبانة يتركّز على القسم الصحي حيث يتناوب *6* أطباء على معالجة المرضى مقابل بدل معاينة رمزي أو مجاني، ولدى توافر الأدوية من وزارة الصحة يتم توزيعها على المرضى بالإضافة إلى خدمة التلقيح. النشاط الثاني من حيث الأهمية يتعلّق برعاية الأطفال في دار الحضانة مقابل بدل رمزي. بالنسبة إلى تنظيم الدورات التدريبية فإنها تقتصر على تدريب عدد محدود من الشبان والشابات على الأشغال اليدوية ودورة حلاقة رجالي.

حالياً يتم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية «تنمية-صحة- بيئة» على تدريب عدد من الفتيات على برامج الصحة الاجتماعية، وقد تمّ توظيف عدد منهن في مستشفيات طرابلس. يعتبر هذا البرنامج من البرامج التي تساهم في توفير فرص عمل للشابات وللشبان وتساهم في تحسين اوضاعهم الاجتماعية. تعتمد هذه البرامج على التمويل من جهات غير حكومية وتنتهي فور انتهاء مدة العقد ومصدر التمويل. إن الشح في تخصيص الموازنات للعمل الاجتماعي الإنمائي في المناطق يكبّل عمل المراكز ويحد من إنتاجية الجهود المبذولة.

إذا ألقينا نظرة على سبيل المثال على موازنة مركز الخدمات الإنمائي في باب التبانة لعام *2008* نرى أن: قيمة الموازنة العامة تبلغ *300* مليون ليرة لبنانية، تتوزع بنسبة *52.6%* لدفع الرواتب و*30.4%* بدل تعويضات، و*11.6* نفقات لوازم إدارية. وتم إنفاق ما نسبته *1.8%* من الموازنة على النشاطات الصحية والاجتماعية والتربوية.

في غياب المحفّزات المادية والمعنوية للقائمين بأعمال المراكز من جهة وقلة المشاريع المشتركة المعروضة من قبل المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى وضعف الإمكانيات الشخصية في التخطيط والبرمجة وإدارة العمل التنموي يحوّل مراكز الخدمات الإنمائية عموماً إلى مراكز صحية وحضانة أطفال وإلى شبه جمعية تقوم بعدد محدود من التدريبات والمحاضرات التوعوية.

- مركز الخدمات الإنمائية في الميناء

لا يختلف الوضع كثيراً في مركز الميناء عن مركز التبانة، يعمل في المركز *13* موظفاً بين إداريين ومشرفين صحيين وتربويين ومشرفة اجتماعية واحدة. تشكل أجورهم *53%* من موازنة المركز. ويؤكد مدير المركز أن الموازنة المرصودة للمراكز لا تلحظ المشاريع التنموية، وتنحصر مسؤولية القيام بالمشاريع بدائرة الشمال وبالتنسيق مع وحدة المشاريع التنموية في المركز. أما التخطيط لمشروع تنموي فيتطلب موافقة الإدارة المركزية التي تفتقر بدورها للسيولة ولانخفاض موازنته، وبالتالي يرفض المشروع. وبالنسبة إلى قيام بدورات تدريبية يتطلب الأمر تأمين تكاليف المدرّب من قبل المركز الذي غالباً ما يشكو من قلة التمويل.

إذا كان التمويل يشكل العقبة الأساسية التي تواجه مدراء المراكز للقيام بمشاريع إضافية، فإن العديد من النشاطات يمكن التخطيط لها بالقدرات الذاتية المتوافرة في المركز وبقرار ذاتي محلي. فعلى سبيل المثال، قام مركز الميناء بتنفيذ دراسة حول الوضع الاجتماعي لمحيط المركز ودراسة المستوى التعليمي للأسر، وبالتالي خطّط ونفّذ دورات محو أمية للنساء والفتيات. كما أن العديد من النشاطات المتعلقة بالتوعية على الصحة الانجابية قام المركز بتنفيذها، إلى جانب عدد من دورات تدريب مهني (تطريز وخياطة، تصفيف شعر، حلاقة رجالي..).

- مركز الخدمات الإنمائية في النجمة

يعمل في مركز الخدمات الإنمائية في النجمة *6* موظفين، ولا يتضمن مرشدات اجتماعيات. النشاط الأساسي يتركز في المجال الصحي حيث تم التعاقد مع أطباء ذوي اختصاص يقدمون الخدمات الطبية مقابل بدل رمزي. يفتقر المركز لعدد من الأدوية التي تؤمنها وزارة الصحة للمراكز، بالإضافة إلى مركز لحضانة الأطفال مجهز تجهيزاً جيداً يستوعب حوالى *40* طفلاً.

الذي يميز هذا المركز بالرغم من ضآلة إمكانياته هو حماسة موظفيه ومعرفتهم الجيدة لمحيطهم من خلال الزيارات المنزلية التي يقومون بها ومتابعة بعض حالات العنف الأسري بالإضافة إلى القيام بحملات التلقيح في المنازل للمتمنعين عن الحضور إلى المركز.

سبق للمركز أن تعاون مع مركز الحركة الاجتماعية المحاذي له باحتضان الأحداث المحكوم عليهم بالخدمة الاجتماعية، وقد استقبلوا *5* شبان واحتضنوهم وأثمرت العلاقة نوعاً من التحسّن في سلوكهم وتجاوز المرحلة التي سبق أن مروا بها.

عدد المستفيدين من مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس

بلغ عدد المستفيدين من خدمات المراكز الإنمائية الثلاثة في طرابلس والميناء عام 2008، 6628 مستفيداً موزّعين بحسب نوع الخدمات كالتالي:

- تقدّم المراكز بالدرجة الأولى **الخدمات الصحية** للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والذين لا يستفيدون من أي ضمان صحي. بلغ عدد المستفيدين عام 2008 من خدمات الأقسام الصحية 5517 مستفيداً أي ما يعادل 83.3% من مجموع المستفيدين في طرابلس.

- كما تقدّم المراكز **الخدمات التربوية** وقد بلغ عدد المستفيدين منها 95 مستفيداً أي ما يعادل 1.2% من مجموع المستفيدين اختزلت بخدمات دور حضانة نهارية، ولم ينظّم صفوف محو الأمية أو مخيمات صيفية أو تعليم اللغات الأجنبية.

- في **مجال التدريب الحرفي والمهني** تنظم المراكز الإنمائية دورات تدريب وندوات تثقيفية ودورات خاصة بالعمل التطوعي، وبلغ عدد المستفيدين من التدريب المهني 77 مستفيداً أي ما يعادل نسبة 1.4% من مجموع المستفيدين.

- أما في **برامج القسم الاجتماعي** فقد اقتصر عمل المراكز في طرابلس على تنظيم ندوات طالت 939 مستفيداً 479 منهم استفادوا من برامج صحة إنجابية، ويشكل المستفيدون من برامج القسم الاجتماعي ما نسبته 14.1% من مجموع المستفيدين في طرابلس. غابت النشاطات المتعلقة بنوادي المسنين، ولم تساهم المراكز في طرابلس عام 2008 بتنفيذ أي مشروع إنمائي مع جمعيات أهلية.

ونلاحظ من الجدول ومن الرسم البياني أدناه عدم التناسق في عدد المستفيدين من أنواع النشاطات المعتمدة في الفروع حيث تبلغ نسبة المستفيدين من النشاط الصحي 83.3% من مجموع المستفيدين من البرامج الأخرى.

جدول رقم 26: توزع عدد المستفيدين من برامج مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس عام 2008 بحسب نوع النشاط

اسم المركز	النشاط الصحي	التدريب	التربوي	الاجتماعي	المجموع العام
باب التبانة	2114	53	19	265	2451
الميناء	2232	24	46	674	2976
ساحة النجمة	1171	0	30	0	1201
المجموع	5517	77	95	939	**6628**
النسبة %	**83.3%**	**1.2%**	**1.4%**	**14.1%**	**100**

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة مراكز الخدمات الإنمائية، بيانات *2008*

الرسم رقم 11: توزع عدد المستفيدين من برامج مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس عام 2008 بحسب نوع النشاط

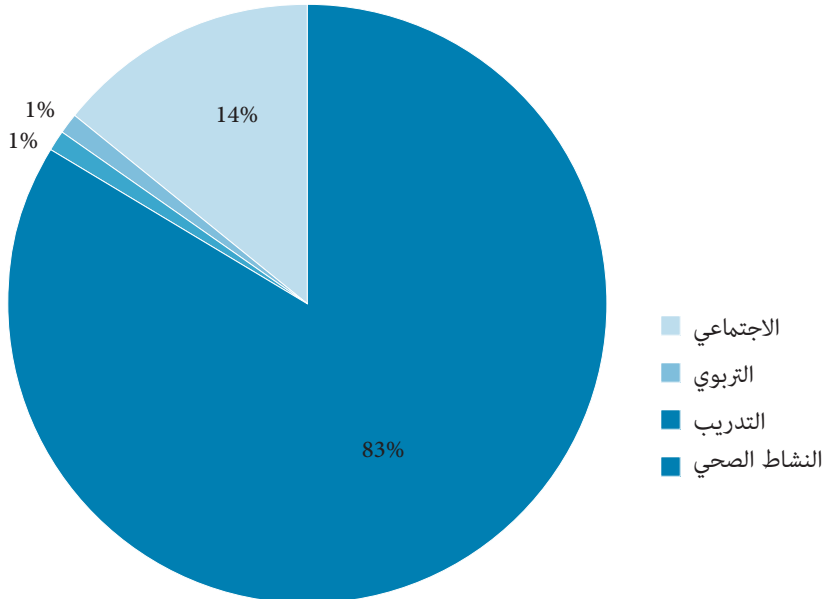

يبرز الطابع الخدماتي لنشاطات مراكز الخدمات التي قد تحوّلت إلى مستوصفات صحية تقدّم الخدمات العلاجية للمواطنين وتقوم بحملات التلقيح للأطفال المقيمين في المنطقة المحيطة. بينما النشاطات ذات الطابع التمكيني تكاد تكون غائبة بالكامل في بعض المراكز أو متدنية جداً. ولم يسجّل سوى ما نسبته 1.2% من المستفيدين من الدورات التدريبية ودورات التأهيل المهني المنظمة في المراكز. وبالتالي فقدت مراكز الخدمات طابعها الإنمائي وانحسر دورها في تنمية قدرات المجتمع المحلي وتأهيل الأسر لتحسين أوضاعهم المعيشية. ولم تستطع هذه المراكز من لعب دور تنسيقي بين الجمعيات العاملة في المحيط الجغرافي نفسه وفرض نفسها كمرجع محوري للعمل الاجتماعي والخدماتي والتنموي في المنطقة.

ويتبين من الجدول أدناه أن جميع المراكز الإنمائية في محافظتي الشمال وعكار والتي يبلغ عددها الإجمالي 27 مركزاً وفرعاً تخصص الجزء الأكبر من خدماتها للنشاط الصحي.

جدول رقم 27: نسبة المستفيدين من برامج مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس مقارنة بمحافظتي الشمال وعكار ولبنان عام 2008 بحسب نوع النشاط

المنطقة الجغرافية	الصحي	النسبة %	التدريب	النسبة %	التربوي	النسبة %	الاجتماعي	النسبة %	المجموع العام	النسبة %
طرابلس	5517	83%	77	1%	95	1%	939	14%	6628	100
الشمال وعكار	61436	84%	746	1%	1295	2%	9558	13%	73035	100
كل لبنان	347264	78%	4682	1%	15351	3%	77197	17%	444494	100

تدني عدد المستفيدين

يشير الرسم البياني أدناه إلى تقلّص عدد المستفيدين من برامج مراكز الخدمات الإنمائية في طرابلس والميناء بنسبة 34% تقريباً بين عامي 2005 و2008. ويشكو موظفو المراكز من الشح في الموازنة المخصصة للمراكز، بحيث تصل أحياناً إلى عدم التمكن من صرف رواتب الموظفين (6 أشهر بدون رواتب عام 2010) فيتم اختصار تنفيذ المشاريع المكلفة وتقتصر الخدمة على القطاع الصحي والتربية الحضانية وبعض الندوات.

رسم رقم 12:عدد المستفيدين في طرابلس من مراكز الخدمات الإنمائية في السنوات 2005-2006-2007-2008

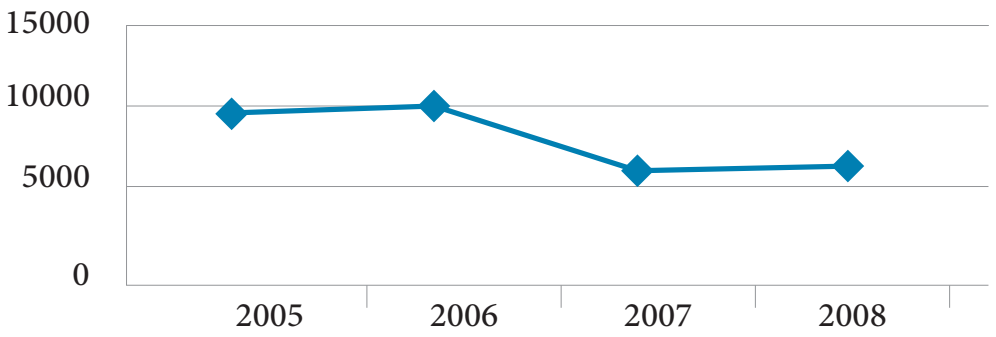

عدم التناسب بين عدد المستفيدين وعدد سكان القضاء

بلغ عدد المستفيدين في محافظتي الشمال وعكار 73035 مستفيداً توزعوا على 14 مركزاً رئيسياً و13 فرعاً، ويتبين من الجدول أدناه أن توزع المستفيدين لا يتناسب وعدد سكان المنطقة التي يفترض أن تغطيها مراكز الخدمات الإنمائية وخصوصاً في قضاء طرابلس حيث تبلغ نسبة السكان 33% من عدد سكان محافظتي الشمال وعكار، ويشكّل عدد المستفيدين 10% من مجموعهم في المحافظة.

جدول رقم 28: نسبة توزع المستفيدين على مراكز الخدمات في محافظتي الشمال وعكار

القضاء	عدد المستفيدين	النسبة %	نسبة السكان/ المحافظة
قضاء طرابلس	7353	10	33
قضاء المنية الضنية	4671	7	14.7
قضاء زغرتا	24096	33	7.3
قضاء الكورة	1401	2	7
قضاء البترون	2055	3	5.4
قضاء بشري	1153	2	2.6
محافظة عكار	31437	43	30
محافظتا الشمال وعكار	73035	100	100

إذا اعتبرنا أن عملية التنمية المحلية تتطلب وضع رؤية وأهداف وتضافر جهود تشاركية بين جميع مؤسسات المجتمع المحلي لوضع برامج مستمرة لكي تنجح في إحداث التغيير المرغوب، فإن مراكز الخدمات الإنمائية لم تأخذ حتى الآن الدور الناظم والمحوري في مناطق تواجدهم ولم تنجح في القيام بدورالمستقطب والمرجع الرئيسي للجهات الناشطة في المجال التنموي. مع العلم أن من المهام المنوطة بها الاتصال بالأسر المتواجدة في محيطها الجغرافي ودراسة احتياجاتهم وتكوين ملف شامل عن المشكلات الأكثر شيوعاً ووضع خطط لمعالجتها واقتراحات للتدخل وعرضها على الجهات المعنية والمهتمة. بالإضافة إلى القيام بالمشاريع التوعوية ذات الطابع الصحي والتربوي والاجتماعي والقيام بالتواصل وإنشاء شراكات مع الجمعيات المتواجدة في المحيط للتنسيق فيما بينها لتنمية المجتمع المحلي.

إن عدم التنسيق بين القطاعات والمشاريع والمراكز المختلفة في وزارة الشؤون الاجتماعية يجعل الاستفادة من الطاقات الموجودة متدنية جداً، كما أن عدم اعتبار مراكز الخدمات الإنمائية التي هي على تماس مباشر بالمجتمعات المحلية، كوحدات أساسية في المناطق وكممر إلزامي للقيام بالمشاريع التنموية وإعطائها الصلاحيات والإمكانيات للتخطيط والتنسيق وإقامة الشراكات مع الهيئات المحلية، يجعل هذه المراكز تتحول إلى مستوصف خيري وإلى دار حضانة.

برنامج تأمين حقوق المعوقين

الأشخاص ذوو الإعاقات

حصل77881 معوّقاً[50] على «بطاقة معوق» من وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، ومن الملاحظ أن هناك العديد من الأشخاص لم يتقدموا لطلب البطاقة أو انهم لم يبادروا إلى تجديد بطاقتهم بسبب عدم حصولهم على الخدمات أو بسبب المماطلة في تأمين حقوقهم المقرّة في القانون 220\2000. بلغ عدد حاملي البطاقة من طرابلس والميناء 1579 معوّقاً ما نسبته 2% من مجموع حاملي البطاقات في لبنان، موزعين حسب نوع الإعاقة على الشكل التالي:

جدول رقم 29: التوزيع حسب نوع الإعاقة لحاملي بطاقة المعوق حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	عدد المعوقين في طرابلس	النسبة	عدد المعوقين في لبنان	النسبة
حركية	910	57.63%	42945	55%
عقلية	400	25.33%	21769	28%
سمعية	178	11.27%	7089	9%
بصرية	91	5.76%	6078	8%
المجموع	**1579**	**100**	**77881**	**100**

يمثل حاملو البطاقات 0.6% من مجموع سكان طرابلس. أما بالنسبة إلى أنواع الإعاقات وأسبابها فتبين أن الإعاقة الحركية والشلل (58%) هي الأكثر انتشاراً وتليها الإعاقة العقلية (25%) وترتبط عموماً بعوامل صحية ووراثية وبزواج الأقارب، وتشكل العوامل الصحية الطارئة أو الوراثية السبب الرئيسي للإعاقات وهي غالباً بسبب الإعاقات الحاصلة منذ الولادة أو المرض.

أنشئت في وزارة الشؤون الاجتماعية مصلحة خاصة تعنى بشؤون المعوقين وتقوم برعاية وتأهيل وتعليم أشخاص معوقين في مؤسسات متخصصة متعاقدة مع الوزارة حسب الاعاقات التالية: حركية، عقلية، سمعية، بصرية، الشلل الدماغي وتعدد الإعاقات.

أصدرت الوزارة 1579 بطاقة لمعوقين مقيمين في طرابلس والميناء وذلك بإشراف فريق طبي متخصص تابع لبرنامج تأمين حقوق المعوقين، 63% منهم ذكور و 37% إناث. يستفيد حاملو البطاقة من الاستشفاء على نفقة وزارة الصحة 100%، كما

50- المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية - برنامج تأمين حقوق المعوقين. هذه الأرقام ليست نتيجة إحصاء شامل إنما تجمع بمناسبة تسليم بطاقة المعوق الشخصية بناءً لطلب الشخص الذي يطلبها.

يمكنهم الحصول على المعينات من مركز «منتدى المعاقين» وهو جمعية متعاقدة مع وزارة الشؤون لتوزيع المعينات من كراسي، عكازات، عصي، أحذية طبية..إلخ.

تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية سياسة شراكة مع القطاع الأهلي من خلال إبرام عقود سنوية مع عدد من المؤسسات المتخصصة الموزعة على مختلف الأراضي اللبنانية. بلغ عدد المؤسسات المتعاقدة في طرابلس والميناء 6 مؤسسات تؤمن الرعاية لحوالي 461 معوقاً من مختلف أنواع الإعاقات وهم: فيستا طرابلس، العزم والسعادة، أصدقاء عند الحاجة، جمعية الشباب الاسلامي، الرابطة النسائية الاسلامية ومنتدى المعاقين. ومن خلال العقود المشتركة في إطار مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية: المشاريع المشتركة، تتعاقد الوزارة مع جمعيتين هما فيستا ومنتدى المعوقين بمبلغ سنوي وقدره 40 مليون ل.ل.

من المشكلات البارزة التي تواجه المعوقين لدى التقدم للحصول على الخدمات التي هي بمثابة حق لهم، هي مسألة الاستشفاء، إذ غالباً ما تحاول المستشفيات الخاصة رفض استقبال حاملي البطاقة بالرغم من أن القانون فرض عليهم استقبالهم ووزارة الصحة مكفّلة بتغطيتهم بشكل كامل. إلا أنه لا يوجد قانون يلزم بموجبه أصحاب المستشفيات الخاصة معالجة المعوق. طرحت هذه المشكلة على بساط البحث وتمّت بلورة فكرة إنشاء صندوق تعاضد يستفيد منه المعوّقون، وتم «وضع مسودة مشروع قانون على أن تعرض على الجهات المختصة لإصدار القوانين والمراسيم اللازمة لتصبح قابلة للتنفيذ خلال العام 2008»[51].

المشكلة الثانية تتعلّق بعدم وجود موازنة مخصصة لتقديم المعينات للمعوقين من خلال المؤسسات منذ 2005، فتضطر الوزارة إرسال الوثائق إلى وزارة المالية كسلطة وصاية لكي ترسل الأموال. أما مؤسسات الرعاية فلا تعاني من هذه المشكلة، إذ تسير المعاملات بالروتين الإداري وتخصص لها موازنة 35 مليار ل.ل. سنوياً، بينما الموازنة المخصصة للمعينات تتراوح بين 3 و4 مليارات وتعتبر رئيسة مصلحة شؤون المعوقين أن المبلغ غير كافٍ ويجب زيادته إلى الضعفين على أقل تقدير.

يتمّ حالياً الإعداد لمشروع دعم الدمج المدرسي والتدخل المبكر عند الأطفال المعوقين، بتمويل من وكالة التعاون الإيطالية في لبنان بمليوني دولار لمدة سنتين، إنما الإجراءات التنفيذية تسير ببطء شديد ولم تتفعّل جدياً حتى كتابة هذا التقرير.

الأحداث في نزاع مع القانون

يبرز هنا موضوع الشباب المعرّضين للانحراف والأحداث الذين هم في وضعية نزاع مع القانون، وتبدو النسبة من خلال الإحصاءات أنها مرتفعة جداً في طرابلس، إذ سجّل في «مركز جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان» من تاريخ 2010/1/1 ولغاية 2010/10/1، ما يقارب **750 ملفاً** تتعلق بقاصرين وقاصرات من منطقة الشمال، حوالى 70% منهم من سكان طرابلس وعكار، وتتراوح القضايا بين **طلب الحماية والجنحة والجناية والمخدرات وغيره**[52]. وبحسب مكان الإقامة يتبين أن غالبية أصحاب الملفات من أبناء طرابلس تقيم في المناطق الأكثر فقراً كأحياء: باب التبانة وباب الرمل والقبة والسويقة والميناء.

51- التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام 2007 ص 51.

52- مقابلة مع المساعدتين الاجتماعيتين في «جمعية الاتحاد لحماية الأحداث» في لبنان الآنسة علا ياسين والآنسة إيليان بطرس.

وفي توزع الأحداث حسب المحافظات عام 2006 سجّلت أعلى نسبة في محافظة الشمال[53] كما يظهر الجدول التالي:

توزع نسبة الأحداث المتواجدين في جناح الأحداث في سجن رومية حسب المحافظات (2006)

جدول رقم 30:

المحافظة	عدد الأحداث	الأحداث %
الشمال	204	32
جبل لبنان	127	20
بيروت	83	13
البقاع	70	11
الجنوب	64	10
بعلبك	3	4
النبطية	2	3
عسكرية	4	7
المجموع	**639**	**100**

رسم بياني رقم 13:

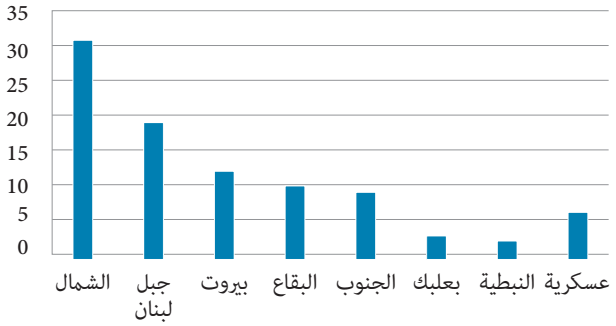

المصدر: وزارة العدل، تقرير «الأحداث المخالفين للقانون الصادر عن سجن رومية جناح الأحداث» *2006*

توزع نسبة القاصرات المتواجدات في مركز المبادرة التابع لسجن رومية حسب المحافظات (2006)

جدول رقم 31:

المحافظة	عدد القاصرات	القاصرات %
الشمال	4	22
جبل لبنان	7	38
بيروت	1	6
البقاع	3	17
الجنوب	1	6
بعلبك	0	0
النبطية	2	11
المجموع	**18**	**100**

رسم بياني رقم 14:

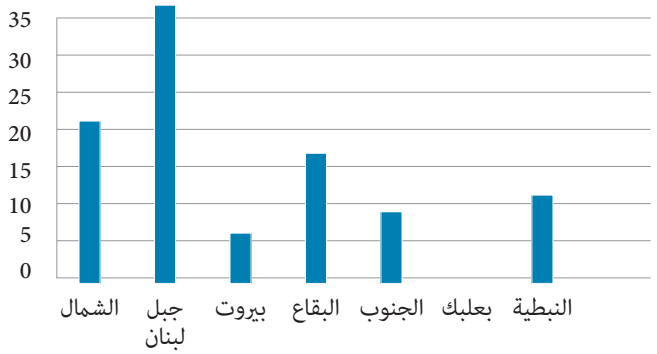

المصدر: وزارة العدل، تقرير *2006*

53- تقرير «الأحداث المخالفين للقانون الصادر عن سجن روميه جناح الأحداث» 2006، الموقع الالكتروني لوزارة العدل.

أما على صعيد طرابلس والشمال ووفق سجلات مكتب «جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان» في قصر العدل في طرابلس فيتبين أن معظم الأحداث اصحاب الملفات من عمر 15 سنة وما دون يرتكبون جنحاً، أما الذين يبلغون 16 و17 سنة فتتراوح ارتكاباتهم بين جنح وجنايات. علماً أن مجموع الأطفال من الفئة العمرية 15-19 في شمال لبنان يشكلون ما نسبته 10% من مجموع سكان المنطقة.

أظهرت السجلات المدوّنة أن جرم السرقة يحتل المرتبة الأولى، وقد سجل ارتفاع بنسبة جرائم الضرب والإيذاء ومحاولة القتل والطعن بسكين ممنوعة.

أما من ناحية جنسية المخالفين فتتراوح نسبة غير اللبنانيين بحسب السنوات بين 19% و14% من مجموع الأحداث المخالفين، وغالبيتهم من التابعية السورية والفلسطينية ومكتومي القيد.
ويتبين من الجدول أدناه أن أعداد الأحداث المخالفين للقانون يزداد سنوياً، وقد سجّلت نسبة مرتفعة في عامي 2009 و2010، الأمر الذي يشير إلى الغياب شبه الكلي لمعالجة مشكلات الأحداث أو إلى عقم التدخلات المنفّذة.

جدول رقم 32: عدد الملفات والأحداث المخالفين للقانون في الشمال المسجلين في مكتب «جمعية الاتحاد لحماية الأحداث» في طرابلس[54]

السنة	مجموع الدعاوى	عدد القاصرين	عدد الذكور	عدد الإناث	ملفات الحماية
1999 [6]	351	433			
2000[7]	383	497			
2006	607	723	699	24	17
2007	640	828	794	34	11
2008	621	759	727	32	27
2009	761	908	878	30	14
لغاية 2010/10	750				11

المصدر: مكتب «جمعية الإتحاد لحماية الأحداث» في طرابلس

ملاحظة 1: هذه الأرقام تعود للسجلات المضبوطة في المحاكم اللبنانية، وقد يكون هناك عدد آخر غير مضبوط ولم يلق القبض على الأحداث المرتكبين مخالفات قانونية.
ملاحظة 2: تعذّر علينا الحصول على جداول الملفات بين عامي 2001 و2005.

54- المصدر: سجلّات مكتب «جمعية حماية الأحداث في لبنان» - قصر العدل في طرابلس. يقصد بملفات الحماية عندما يلجأ إلى محكمة الأحداث أحد الوالدين أو من خلال إخبار من شخص قريب طالباً الحماية لطفل يتعرّض للعنف المنزلي ولسوء المعاملة.

يتبين من الجدول أعلاه أنه خلال 10 سنوات، ارتفع عدد الأحداث المسجّلين في دعاوى وردت رسمياً إلى محكمة الأحداث في طرابلس، من 433 حدثاً عام 1999 إلى 908 أحداث عام 2009، أي تضاعف العدد مرتين. وإذا استمر الوضع كما هو عليه دون تدخل سريع وخطة مدروسة لمعالجة مشكلة انحراف الأحداث من المرجح استمرار الاتجاه التصاعدي للارتكابات المخالفة للقانون وخاصة أن عدد الملفات المسجّلة في المحكمة خلال 10 أشهر فقط في العام الحالي بلغت 750 ملفاً. أما نسبة تكرار الجرم للحدث نفسه فلا تتعدى 15% من مجموع الأحداث المخالفين.

التدخلات في مجال حماية الأحداث المعرّضين للخطر

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاقد مع 11 جمعية أهلية عاملة مع **الأحداث المعرضين للخطر** على صعيد كل لبنان، وتخصص لهذه الجمعيات مبلغ مليار و625 مليون ليرة لبنانية من ضمن موازنة الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة. من هذه الجمعيات مركز واحد داخلي مختلط يستقبل الأطفال (أطفال الشوارع) من الفئة العمرية 3-18 سنة في منطقة جبل لبنان - الكحالة (الجمعية الانجيلية اللبنانية)، بالإضافة إلى ثلاثة مراكز للوقاية والحماية الداخلية، اثنان منها تعنى بالذكور من عمر 7-18 سنة (جمعية نادر للخدمة الاجتماعية المتخصصة - البربارة، جمعية المبرات الخيرية-مبرة الإمام الخوئي- الدوحة) وواحدة تعنى بالإناث من عمر 12 إلى 18 سنة (راهبات الراعي الصالح-السهيلة). وتتعاقد الوزارة مع الجمعيات التي تقوم بالوقاية النهارية وبإعادة الاندماج الاجتماعي.

جدول رقم 33: الجمعيات الأهلية العاملة مع الأحداث المعرضين للخطر والمتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية[55]

اسم الجمعية	نوع خدمة المركز	عنوانها	الفئة المستهدفة
الجمعية الانجيلية اللبنانية	مركز داخلي	جبل لبنان الكحالة	أطفال الشوارع – مختلط 3-18 سنة
جمعية نادر للخدمة الاجتماعية المتخصصة	مركز وقاية وحماية داخلية	الشمال البربارة	ذكور 7-18 سنة
جمعية المبرات الخيرية – مبرة الإمام الخوئي	مركز وقاية وحماية داخلية	الدوحة	ذكور 7-18 سنة
راهبات الراعي الصالح	مركز وقاية وحماية داخلية	السهيلة	إناث 12-18 سنة
جمعية يد بيد لخير الانسان	مركز وقاية نهاري	طرابلس التبانة	مختلط 7-18 سنة
دار الأمل	مركز وقاية نهاري	النبعة	إناث 12-18 سنة
دار الطفل اللبناني	مركز وقاية نهاري	سن الفيل	مختلط 5-16 سنة
ليبامي أصدقاء العائلة	مركز وقاية نهاري	سن الفيل	مختلط 5-16 سنة
راهبات الراعي الصالح	مركز وقاية نهاري	رويسات	مختلط 7-18 سنة
الحركة الاجتماعية	مركز إعادة الاندماج الاجتماعي	عدة فروع طرابلس ضمنها	ذكور
مؤسسة الأب عفيف عسيران	مركز إعادة الاندماج الاجتماعي	عدة فروع طرابلس ضمنها	ذكور

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية، دائرة الأحداث *2010*

لقد تبين أن 9 جمعيات تقدم الخدمة النهارية. أما بالنسبة إلى مؤسسات الرعاية العادية المنتشرة في لبنان فقد تبيّن أنها تضع شروطاً تعجيزية لاستقبال الأحداث المحوّلين من السلطة القضائية لرعايتهم وللعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع.

أما في منطقة طرابلس فتتعاقد وزارة الشؤون الاجتماعية مع «جمعية يد بيد لخير طرابلس» ضمن برنامج الوقاية النهارية **للأحداث المعرضين للخطر**، ومع «الحركة الاجتماعية» و«مؤسسة الأب عفيف عسيران».

55- سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

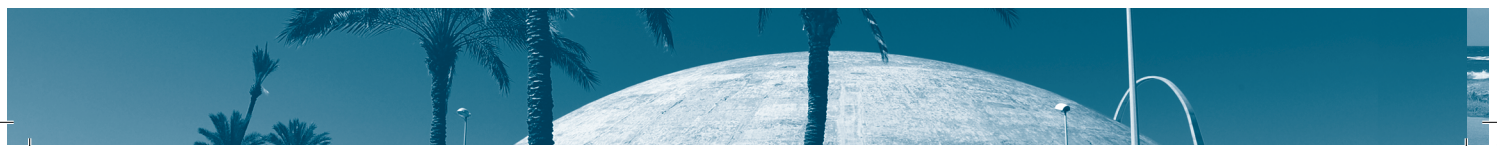

العمل مع الأولاد المخالفين للقانون – (دراسة حالة)

تقوم مصلحة الأحداث في **وزارة العدل** بالتعاون مع شركاء في القطاع الأهلي بتأمين مصلحة الطفل المعرض للخطر أو المخالف للقانون. ويتبين من الجدول التالي أن هناك خمس جمعيات تتعاون مع وزارة العدل اثنتان منها تتعاون أيضاً مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

جدول رقم 34: شركاء مصلحة الأحداث في وزارة العدل من القطاع الأهلي[56]

اسم الجمعية	النشاط
جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان	متابعة الحدث قضائياً
مؤسسة الأب عفيف عسيران	اندماج في المجتمع
الحركة الاجتماعية	متابعة تدبير العمل للمنفعة العامة
المركز الطبي النفسي	متابعة نفسية واجتماعية لأطفال ضحايا جرم جزائي
أركان سيال (قوس قزح) *Arc-en-ciel*	تدريب مهني

المصدر: وزارة العدل، مصلحة الأحداث

تأسست «**جمعية الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان**» في العام *1936* على يد الرئيسين ألفرد نقاش وسامي الصلح والبروفسور فيليب بيانكي والأب أندريه لوجيبيسل. وهي «جمعية ذات منفعة عامة تعمل لمصلحة الأحداث الذين يشكون من اضطرابات أخلاقية أو مصاعب مع محيطهم أو هم على خلاف مع العدالة والأنظمة والقوانين ويحتاجون بالتالي إلى مراقبة ووقاية وعناية». (النظام الداخلي للجمعية). وتمّ تكليف الجمعية من قبل الحكومة لتأمين الخدمة الاجتماعية لدى محاكم الأحداث ودرس ومعالجة قضايا الوقاية من الأخطار وإصلاح الأحداث وذلك بموجب المرسوم الاشتراعي رقم *119* تاريخ *16* أيلول *1983* المتمّم بالقانون رقم *182* تاريخ *22* كانون الأول *1992*.

تؤمن الجمعية أعباء الرعاية الاجتماعية لدى محاكم الأحداث في جميع محافظات لبنان، ويفرض القانون وجوباً حضور مندوبة من الجمعية في المحاكمات تحت طائلة البطلان. كما تقوم الجمعية بالعمل مع الأولاد المعرّضين لخطر الانحراف أو المهددين في صحتهم وسلامتهم وأخلاقهم وظروف تربيتهم وبخاصة من هم ضحية لسوء المعاملة. وقد يتم التعامل مع هذه الحالات بالطرق القانونية أي بتكليف من المحكمة، كما يمكن أن يمر فقط عبر مكتب الجمعية بناءً على طلب القاصر أو أحد ذويه.

كونها جمعية شبه رسمية متعاقدة مع وزارة العدل يأخذ مندوبوها لهم مكاتب في قصور العدل، وتتواجد في محكمة

56- الموقع الالكتروني لوزارة العدل في لبنان، مصلحة الأحداث.

الأحداث في طرابلس (الشمال) ثلاث مندوبات يدرسن جميع الملفات ويواكبن الحدث منذ لحظة توقيفه ويساعدنه قضائياً وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجمعية درست خلال النصف الأول من عام *2010* حوالي *750* ملفاً قضائياً تتعلق بقاصرين وقاصرات من محافظتي الشمال وعكار.

الأحكام القضائية الصادرة

يعرض الجدول التالي، خلاصة الأحكام القضائية الصادرة عن أحداث مخالفين للقانون عام *2008*

جدول 35: أنواع الأحكام الصادرة بحق الأحداث في محكمة الأحداث في طرابلس عام 2008

الأحكام الصادرة بحق الأحداث عام *2008* في طرابلس	
نوع الحكم	عدد الأحداث
العمل للمنفعة العامة	*44*
المراقبة	*66*
معهد الإصلاح والتدريب	*54*
غرامة	*50*
سجن	*56*
إبطال تعقبات وبراءة	*46*
إحالة للنيابة العامة	*7*
ردّ الاعتراض	*1*

المصدر: «جمعية الإتحاد لحماية الأحداث في لبنان» مكتب طرابلس

أما أهم الملاحظات على تنفيذ الأحكام فهي:

- لا يوجد في منطقة الشمال إصلاحية، فتضطر المحكمة لإرسال القاصر إلى اصلاحية في جبل لبنان، بعيداً عن الأهل الذين يكابدون المشقات لزيارته فتتباعد فترات الزيارة.

- معهد الإصلاح والتدريب لا يستوعب الأعداد الملحقة به.

أما **العمل للمنفعة العامة** فيعتبر من الإجراءات الأكثر نجاحاً إلى الآن، ومن شروطه اعتراف الحدث بخطئه والتعبير عن الندم، وتترجم هذه الشروط بطريقة إيجابية. تتراوح الخدمة بحسب الجنحة بين *25* ساعة و*100* ساعة عمل. تتعاون جمعية «الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان» مع «الحركة الاجتماعية» والدفاع المدني والبلديات وجمعيات المعوقين والمستوصفات ودار المسنين والمستشفيات ومراكز الخدمات الإنمائية لتنفيذ أحكام العمل للمنفعة العامة، ويتم اختيار الخدمة وفق الجناية التي ارتكبها الحدث بحيث يشعر جدياً بفداحة عمله وينأى على نفسه تكراره.

تتابع «**الحركة الاجتماعية**» الأحداث في الشمال فور خروجهم من السجن وتقدم لهم الدعم النفسي والاجتماعي والاستشارات القانونية التي يحتاجونها بالتعاون مع البلديّات. كما أن الحركة تقوم منذ عام *2006*، بالتنسيق مع «الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان»، بمتابعة الأحداث خلال تنفيذهم حكم «العمل للمنفعة العامة» وهو تدبير بديل عن عقوبة السجن. يحمّل الحدث مسؤولية عمله المخالف للقانون، فيسعى إلى التعويض عن خطئه من خلال تقديم خدماته في إحدى المؤسسات العامة أو مؤسسات المجتمع المدني. وقد بنت الحركة الاجتماعية شبكة علاقات تضمّ مئة وشريكين من مؤسسات عامة وجمعيات وبلديات، *49* منها في منطقة الشمال، ينفّذ الأحداث التدبير البديل تسهيلاً لإعادة اندماجهم في المجتمع[57].

بدأت مؤسسة الأب عفيف عسيران حديثاً العمل في منطقة الشمال ضمن برنامج الاندماج الاجتماعي.

الصعوبات التي تواجه عمل المساعدات الاجتماعيات في طرابلس

من أكثر ما تواجهه المساعدات الاجتماعيات العاملات في جمعية حماية الأحداث في طرابلس، وعددهن ثلاث، هو كثرة الدعاوى المقدّمة إلى قصر العدل واتساع المنطقة الجغرافية التي يجب تغطيتها والتي تضم محافظتي الشمال وعكار، حيث يعجزن أحياناً كثيرة عن تلبية الاستدعاءات إلى قصور العدل في المناطق وبخاصة في منطقة عكار، الأمر الذي يتطلب زيادة أعداد المساعدات الاجتماعيات وإقرار الفصل بين المحافظتين في جميع المجالات.

أما على صعيد العمل الاجتماعي مع الأحداث وأسرهم، وخاصة في المناطق الشعبية والأكثر فقراً، فتبرز مشكلات تتعلّق بالبيئة الاجتماعية والمحيط الذي يعيش فيه الحدث. فمحاولات الإصلاح والتوعية والمتابعة للحدث في بيئته والإجراءات القانونية المتخذة بحقه لن تثنيه عن إعادة الكرّة وارتكاب الجنحة ذاتها. من المبررات التي يعطيها الحدث أن «ابن هذه المنطقة لا يمكنه التجوال دون أن يحمل سكيناً في جيبه لكي يحمي نفسه من الآخرين». وفي غياب المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بالقاصرين الجانحين لا يمكن متابعتهم في مناطقهم والتوصل إلى التعديل المطلوب في سلوكهم.

في مجال طلب الحماية لطفلة أو طفل يتعرّض للعنف والأذية، تعجز الجمعية عن إيجاد مأوى فوراً للحالات الطارئة، فتحتار المساعدات الاجتماعيات بما يمكن القيام به، إذ لا يمكنهن إعادة المعنّف إلى بيئته التي تعنّفه (المنزل) ولا يتوافر المكان

57- منشورات الحركة الاجتماعية، مركز طرابلس.

المناسب لإيوائه وتقديم الدعم المعنوي والنفسي والتعليمي له، فتضطر الجمعية لإلحاق الحدث في سجن الأحداث. كما أن بعض الجمعيات تحاول «الحفاظ على سمعتها» وصورتها الخارجية وتعلن جهاراً أنها لا تستقبل فتاة أو قاصراً معتدى عليه مبررةً قرارها باحتمال نقل التجربة لأطفال المؤسسة وهو قرار لمصلحة الأكثرية.

هناك العديد من الجمعيات في لبنان، ولا تزال تنشأ جمعيات أخرى، إنما لا يفكّر أحد بإنشاء جمعية تعنى بهؤلاء المعنّفين والمعرّضين للخطر لإنقاذهم وإنقاذ طفولتهم، ولا يوجد قانون يلزم جمعية ما باستقبال الحالات الصعبة.

تجدر الإشارة هنا إلى ازدياد حالات التبليغ والإخبار عن سوء المعاملة من قبل الجيران والأهل والقاطنين في الحي، فتلبي المساعدات الاجتماعيات الطلب ويعملنّ على تقصّي الحقيقة وتقديم التقرير للمحكمة المختصة. من المفارقة أن المستشفيات الملزمة بتبليغ السلطات عن حالات العنف لم تتقدم بالإبلاغ عن أي حالة عنف على قاصر، وكذلك من اللافت أن المدارس والمؤسسات التعليمية التي من المفترض أن تلاحظ آثار العنف الجسدي والنفسي على الطفل لا تقوم بالتبليغ عنها. لا توجد آلية أو شبكة اتصال لحماية الطفل في بيئته ومن بيئته، فالمؤسسات المعنية بحمايته تفتقد إلى التواصل فيما بينها، وهو الدور الرئيسي الذي يجب أن يقوم به المجلس الأعلى للطفولة.

تقول رئيسة دائرة حماية الأحداث في **وزارة الشؤون الاجتماعية** إن الوزارة مسؤولة عن تقديم خدمة الأحداث إنما تقوم بها عبر القطاع الأهلي، والطريقة الوحيدة المعتمدة هي عن طريق العقود، وتلعب الوزارة الدور الراعي لكنها لا تمتلك الامكانيات الكافية المخصصة لمعالجة هذا الموضوع. نشير هنا إلى ضرورة تفعيل وتعزيز مؤسسات الرعاية المتخصصة ودائرة حماية الأحداث ورعاية المعرضين وتأهيلهم.

إن موضوع الأحداث المعرضين للانحراف بحاجة إلى دراسة معمّقة لمعرفة الأسباب والظروف الآيلة لتفاقم هذه المشكلة ولوضع برامج التدخل ذات الطابع الوقائي أولاً ومن ثم اللجوء إلى برامج متخصصة لرعاية الأحداث وتشجيع المجتمع الأهلي لاحتضانهم وإعادة دمجهم. لا يمكن التغاضي عن تفاقم هذه المشكلة، ويجب أن تصنّف من الأولويات في عمليات التدخل والرعاية.

التدخلات في مجال الإغاثة والتعويضات

إن حجم الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية والمؤسسات التجارية في مناطق القبة وباب التبانة وجبل محسن منذ عام 1975 حتى إعداد هذا التقرير، غيّرت معالم المنطقة بكاملها، فقد تهدّمت أحياء بكاملها وتهجّر ساكنوها. أدى هذا التهجير والتباطؤ في إعادة الإعمار إلى هجرة السكان الأصليين وعدم عودتهم إلى منازلهم وبالتالي حصل تغيير ديموغرافي في المنطقة حيث أصبح الفرز الطائفي والمذهبي أكثر حدّة وخسرت المنطقة الطابع التعددي الذي تميزت به تاريخياً.

من ناحية ثانية أدّت الأضرار في المنشآت الاقتصادية إلى ضرب أسواق باب التبانة منذ السنوات الأولى للحرب الأهلية ولم يعمل حتى الآن على إيجاد آليات ناجعة لإعادة الدور الاقتصادي للمنطقة.

إن سياسة توزيع التعويضات والمساعدات للمتضررين لم تكن ناجحة في هذه المنطقة إذ لم تهتم الحكومات المتعاقبة بهذه المسألة كما اهتمت بمشكلة التهجير في مناطق أخرى من لبنان. ولم تدفع الهيئات السياسية المحلية باتجاه وضع سياسة إعمار وتأهيل المنطقة المنكوبة لتعيد إليها دورها في العجلة الاقتصادية التي كان يمكن أن تساهم بإعادة حركة البناء والاستثمار وتشجع النازحين للعودة إليها، ما خلا استثناءات قليلة جداً، وذات نجاح محدود.

مشروع إعادة إعمار المنطقة الواقعة بين باب التبانة والقبة في طرابلس

نظراً للأضرار الكبيرة التي طالت مباني المنطقة الواقعة بين باب التبانة والقبة حيث تمّ جرف أحياء بكاملها قامت وزارة المهجرين وصندوق المهجرين بمشروع إعادة إعمار المنطقة والذي تضمّن:[58]

- تشييد 65 مبنى سكنياً تؤمن 778 شقة (560 شقة 90 م^2، 218 شقة 126 م^2).

- 4 مباني إدارية: مركز للدفاع المدني، مخفر، مستوصف لوزارة الصحة، مركز لإدارة المجمع ملك لوزارة المهجرين.

- تشييد مبنيين تجاريين: يضمّان 15 محلاً تجارياً. اتخذت هيئة الصندوق القرار رقم 2008/416/هـ ببيع المحلات عن طريق المزايدة.

- 3 مدارس رسمية سلّمت إلى وزارة التربية والتعليم العالي.

- ترميم كنيسة ومسجد.

- خدمات عامة وبنى تحتية.

حدّدت هيئة الصندوق بقرارها رقم 445/200 تاريخ 2002/7/24 ثمن البيع النهائي:

- للشقة مساحة 90 م^2 بمبلغ 45 مليون ل.ل.، وتكون المساعدة الممنوحة من قبل الصندوق للمكتتب 18 مليون ل.ل. تحسم من ثمن الشقة.

- للشقة مساحة 126 م^2 بمبلغ 63 مليون ل.ل.، وتكون المساعدة الممنوحة من قبل الصندوق للمكتتب 25 مليوناً و200 ألف ل.ل. تحسم من ثمن الشقة.

58- سجلات الصندوق المركزي للمهجرين.

وقد بلغ إجمالي المساعدة الممنوحة من قبل الصندوق للمكتتبين لشراء 778 شقة سكنية في مشروع القبة السكني مبلغ 8.8 مليون دولار أميركي.

ولم ينجح هذا المشروع «اليتيم» الذي أرادته وزارة المهجرين وصندوق المهجرين نموذجياً، في تحقيق أهدافه. ذلك ان قسماً كبيراً من سكان المنطقة التي شملها المشروع من مالكين ومستأجرين، فضلوا عدم العودة إليها بحكم استقرارهم في أماكن أخرى خارج طرابلس أو في أحيائها الأخرى الأكثر أمناً. كما أن المشروع غيّر بالكامل من نسيج الأحياء في هذه المنطقة التي كانت تتميز بتنوع اجتماعي ومناطقي وطائفي كبير جداً لم يتعرف سكانه إلى الحي الذي عرفوه بل كان مجرد أبنية متشابهة دون هوية. وما هو أكثر تأثيراً، هو ان المنطقة نفسها لا تزال تعتبر خط تماس مع منطقة الأميركان التي تحولت إلى امتداد لجبل محسن، ولا تزال مسرحاً لأحداث امنية متواترة بين الحين والآخر. كما أن بعض الأسر المهجرة من المناطق الأكثر سخونة على خط تماس بعل محسن وباب التبانة، قد قامت باحتلال بعض مساكن منطقة مشروع القبة هذا، ويتعذر اخلاؤهم طالما لم يتوافر حل دائم لعودتهم إلى منازلهم الأساسية.

إن هذا المشروع وساكنيه، هم الآن مجرد ضاحية فقيرة من ضواحي طرابلس، يرجح أن تتحول بسرعة بحكم التدهور السريع إلى ما يشبه مناطق باب التبانة والأحياء الفقيرة الأخرى، التي لا تتميز عنها حالياً سوى بكون منازلها حديثة البناء وبيضاء، ولكن سرعان ما سوف تتهالك وتذوب في المشهد العمراني المتهالك لمحيطها.

تعويضات الأضرار بين 1975 و1990 في طرابلس: تمييز غير مفهوم

وفق سجلات الصندوق المركزي للمهجرين ووزارة المهجرين حتى تاريخ 2010/2/6، تمّ تقديم 8480 طلب ترميم في منطقة طرابلس وأنجز ترميم حوالى 5233 منزلاً أي بنسبة 62%، وتمّ تقديم 1858 طلب إعمار منزل في منطقة طرابلس وأنجز إعمار 112 منزلاً بالإضافة إلى 778 منزلاً ضمن مشروع القبة السكني أي ما مجموعه 890 منزلاً، أي بنسبة 48% من مجموع الطلبات.

ويشير الجدول التالي إلى عدد الأعمال المنجزة من قبل الصندوق المركزي للمهجرين في طرابلس بالإضافة إلى مقدار المبالغ المدفوعة.

جدول رقم 36: الأعمال المنجزة من قبل الصندوق المركزي للمهجرين لمعالجة الأضرار الحاصلة في طرابلس بين عامي 1975 و1990 بحسب المناطق[59]

	متضرر		إعمار		المجموع	
المنطقة	عدد	مقدار الدفعات (مليون ل.ل.)	عدد	مقدار الدفعات (مليون ل.ل.)	عدد	مقدار الدفعات (مليون ل.ل.)
التبانة	378	1378.8	7	81.0	385	1459.8
التل	195	895.1	1	15.0	196	910.1
الحدادين	149	645.8			149	645.8
الحديد	27	125.1			27	125.1
الرمانة	11	44.5			11	44.5
الزاهرية	60	261.2			60	261.2
الزاهرية	3	8.3			3	8.3
السويقة	141	534	1	15.0	141	549.0
القبة	503	2005.1	31	367.3	534	2372.4
المهاترة	29	116.5			29	116.5
عشر المينا	16	81.6			16	81.6
عشر المينا	25	112			25	112.0
عشر المينا	14	58.1			14	58.1
المينا 1،2،3	51	226.3	11	122.5	62	348.8
النوري	27	105.8			27	105.8
بساتين مينا	32	152.2			32	152.2
طرابلس	1412	5646.55			1412	5646.55
زيتون	2142	8894.27	31	357.0	2173	9251.27
بساتين طرابلس	6	16.4	30	379.5	36	395.9
الملولة	12	39.1			12	39.1
المجموع (مليون ل.ل.)	**5.233**	**21.346.7**	**112**	**1.337.3**	**5.345**	**22.684.02**
المجموع (ألف د.أ.		**14.231**		**892**		**15.122**

المصدر: الصندوق المركزي للمهجرين - السجلات

59- سجلات الصندوق المركزي للمهجرين.

أن القسم الأكبر من الأضرار التي منيت بها مدينة طرابلس حصلت على مرحلتين قبل عام 1986، أما الأضرار التي نتجت عن المعارك اللاحقة فقد تكفلت بها الهيئة العليا للإغاثة وكانت محدودة نسبياً.

وكخلاصة للجدول السابق، فقد تم دفع حوالي 21.3 مليار ليرة لبنانية أي حوالى 14.2 مليون دولار أميركي لترميم 5233 منزلاً متضرراً، وحوالي مليار و337 مليون ليرة لبنانية أي حوالي 891.5 ألف دولار أميركي لإعادة إعمار 112 وحدة سكنية، أي ما مجموعه 22.7 مليار ليرة لبنانية، أي حوالى 15 مليون دولار أميركي لطرابلس.

ويوجز الجدول التالي مجموع الأعمال المنفّذة من قبل الصندوق الوطني للمهجرين في طرابلس لإعادة إعمار وترميم ما خلّفته الأحداث من دمار طوال 25 سنة (1975 – 1990). ويتبين بعملية حسابية بسيطة أن متوسط تكلفة وحدة الترميم بلغت 2720 د.أ. وتكلفة وحدة الإعمار بلغت 7960 د.أ.

جدول رقم 37: جدول عام لمجموع الأعمال التي نفذت من قبل الصندوق المركزي للمهجرين في طرابلس

	عدد	مبلغ (مليون ل.ل.)	مبلغ (ألف د.ل.)	متوسط تكلفة الوحدة د.أ.
مجموع ترميـــم طرابلس	5233	21.347	14.231	2720
مجموع إعمـار طرابلس	112	1.337	892	7960
المجمـوع العام للإنجـازات الكلية في طرابلس	**5345**	**22.684**	**15.123**	**2829**

المصدر: الصندوق المركزي للمهجرين - السجلات

بينما يتبيّن من الجدول التالي أن متوسط تكلفة وحدة الترميم في لبنان 5444 د.أ. وتكلفة وحدة الإعمار بلغت 16793 د.أ.

جدول رقم 38: مساهمة الصندوق المركزي للمهجرين في لبنان من عام 1993 ولغاية 2008/12/31

	عدد	مبلغ (مليون ل.ل.)	مبلغ (ألف د.أ.)	متوسط تكلفة الوحدة د.أ.
مجموع ترميـــــم لبنان	78054	637.365	424.910	5444
مجموع إعمـــــار لبنان	20000	503.781	335.854	16793
المجمـوع العـام للإنجـــازات الكلية في لبنان	**98054**	**1.141.146**	**760.464**	7759

المصدر: سجلات الصندوق المركزي للمهجرين من الموقع الالكتروني

ولدى المقارنة بين متوسط التعويض المدفوع للمتضرر في طرابلس مع المتوسط المدفوع على مستوى لبنان، يتبيّن أن متوسط التعويض الذي صرف للمتضرر في طرابلس يساوي تقريباً نصف متوسط التعويض المدفوع للمتضرر في لبنان.

جدول رقم 39: مقارنة لمتوسط المدفوعات لترميم وإعمار المنزل في طرابلس بالدولار الاميركي

	متوسط تكلفة الوحدة في طرابلس	متوسط تكلفة الوحدة في لبنان	النسبة المئوية
ترميم	2720	5444	50%
إعمار	7960	16793	47%

المصدر: الصندوق المركزي للمهجرين، السجلات

التقديمات من جهات متعددة إثر أحداث طرابلس 2008

الهيئة العليا للإغاثة:

على أثر أحداث الشمال التي اندلعت عام 2008 وما ترتب على ذلك من أضرار في ممتلكات المواطنين من منازل ومؤسسات تجارية عمدت الحكومة اللبنانية إلى تخصيص مبلغ 10 مليارات ليرة لبنانية (حوالى 6.7 مليون دولار أميركي) لتأمين نفقات معالجة الأضرار اللاحقة بالمواطنين.

وتبرع رئيس الوزراء سعد الحريري عبر الهيئة العليا للإغاثة بمبلغ 7.5 مليار ليرة لبنانية (5 مليون دولار أميركي) مخصصة لدفع مساعدات مالية للأهالي الذين تضرروا من جراء الأحداث في الشمال. ويبين الجدول التالي القيمة الإجمالية للمساعدات المدفوعة للمتضررين من أحداث الشمال من قبل كلٍ من منحة رئيس الحكومة وسلفة الخزينة المخصصة للهيئة العليا للإغاثة لمعالجة أحداث الشمال:

جدول رقم 40: إجمالي المساعدات المدفوعة للمتضررين جراء أحداث الشمال 2008[60]

المنطقة	المبلغ المدفوع (مليون ل.ل)	المبلغ المدفوع (ألف د.أ)	عدد المستفيدين	متوسط الحصة الفردية (د.أ)
جبل محسن	3.289	2192	883	2483
مشروع الأبنية السكنية	2.471	1648	668	2466
البقار	1.877	1251	522	2397
باب التبانة	1.538	1025	563	1821
المنكوبين	530	353	163	2168
الكواع	488	325	305	1066
شارع سوريا	465	310	199	1559
القبة	374	249	76	3279
المهاجرين	252	168	90	1868
الحارة الجديدة	197	131	116	1130
الجسر	172	114	89	1286
الملولة	152	101	93	1087
سوق الخضار	144	96	135	711
الزاهرية	3	2	2	1130
المجموع	**11.951**	**7968**	**3904**	**2041**

المصدر: سجلات الهيئة العليا للإغاثة

الصندوق الكويتي للتنمية:

وقدّم الصندوق الكويتي للتنمية هبة بمليون ونصف المليون دولار أميركي لإزالة مظاهر الحرب من شارع سوريا في باب التبانة ومن شارع المهاجرين في جبل محسن، استمر العمل فيه من عام 2007 ولغاية عام 2009.

60- الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء - الهيئة العليا للإغاثة، تقرير عن أعمال الهيئة العليا للإغاثة جراء أحداث 2008، 2009/2/5.

المشاريع الاجتماعية

إلى جانب العمل في البنى التحتية وتأهيل المناطق الأثرية وإصلاح المرافق العامة في الأحياء الفقيرة التي سبق التطرق إليها في متن البحث، نظّمت الحكومة اللبنانية من خلال «**مشروع التنمية المحلية**» الذي تولّى إدارته مجلس الإنماء والإعمار الممول جزئياً عبر قرض من البنك الدولي، والذي هدف إلى تحسين أوضاع الفقراء من خلال مشاريع ذات طابع تنموي تقوم بتنفيذها الجمعيات المحلية. تمّ تنفيذ 33 مشروعاً في مدينة طرابلس والميناء بقيمة إجمالية 1.355.306 د.أ. ساهم مجلس الإنماء والإعمار بمبلغ 1.257.628 د.أ. والجمعيات المحلية ساهمت بمبلغ 97.677 د.أ. وذلك بهدف تعزيز الشراكة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية.

استند القيمون على المشروع إلى دراسة ميدانية بالمشاركة جرت في مناطق الفقر هدفت إلى تحديد المشكلات والحاجات بدقة ليتم استهدافها من خلال المشاريع التدخلية. وأظهرت الدراسة من خلال استطلاع حاجات وأولويات سكان هذه المناطق وجود العديد من المشاكل العامة المشتركة بين جميع مناطق الفقر منها:

الأمية وتدني مؤشرات التعليم، التسرب المدرسي وعمل الأطفال، الجهل، الإهمال، سوء التغذية، عدم القدرة على تغطية تكاليف العلاج الصحي، الاكتظاظ السكاني، ارتفاع في معدل الولادات، الزواج المبكر، الطلاق السريع، التفكك الأسري، الإدمان على المخدرات والعنف، الانتماء إلى زمر شلل وعصابات تزرع الرعب لدى المواطنين، التهميش، التعصب، رفض ونبذ الجوار[61].

بناءً على الدراسة، قام الصندوق بتنظيم جملة من التدخلات تستهدف الفئات الأكثر حاجة بالتعاون مع المجتمع الأهلي والجمعيات المحلية. توزعت المشاريع التدخلية على الشكل التالي:

- 5 مشاريع لتأهيل وتجهيز مراكز صحية.
- 5 مشاريع لتأهيل وتجهيز مراكز تستهدف النساء.
- 4 مشاريع تستهدف التدريب المهني للمتسربين وللنساء.
- 3 مشاريع تستهدف المعوقين.
- 3 مشاريع لتأهيل مراكز للشباب.
- 2 مشروعان استهدفا المسنين.
- 2 مشروعان استهدفا الأطفال المعرّضين للتسرب.
- 2 مشروعان للتنشيط السياحي.
- 2 مشروعان لحماية البيئة.
- 2 مشروعان لتأهيل مدرسة ودار حضانة.
- 1 مشروع واحد لتأهيل ميتم.

61- البحث الاجتماعي السريع، مشروع التنمية الاجتماعية، مجلس الإنماء والإعمار، 2006.

- مشروع واحد ترفيهي للأطفال.
- مشروع واحد اقتصادي، إنشاء سوق السمك.

تفاوتت نسب الاستفادة من المشاريع المنفّذة في طرابلس والميناء من حيث التأثير الإيجابي والتغيير في اتجاه تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وللفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للحرمان. فالملاحظ أنه تمّ اختيار مشاريع إفرادية نفّذت بشكل مستقل في أحياء المدينة دون أي رابط فيما بينها. إن عملية التجزئة قلّصت مردود النتائج الإيجابية وأهدرت بعض الجهود المبذولة. كان من الأجدى وضع تصور لحزمة من التدخلات المترابطة، تنفّذ في الأحياء وفي بعض القطاعات أو مع بعض الفئات. وقد سبق أن تمّ التأكيد في تقرير الدراسة الميدانية التي نفّذت بهدف اختيار المشاريع على توصية تفيد أنه «من الأفضل أن يجري تشكيل لجنة محلية مشتركة بالتعاون مع اتحاد البلديات والجمعيات المشاركة للإشراف العام على تنفيذ المشاريع» وذلك لضمان تكاملها وترابطها.

- من جهة ثانية استفادت مدينة الميناء في طرابلس من **صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** في مجلس الإنماء والإعمار بأربعة مشاريع بلغت كلفتها 560.000 د.أ. وهي بمثابة هبة من الاتحاد الأوروبي وهي:

إنشاء مركز معلوماتية سياحية، إعادة تأهيل السوق القديم، شراء مركب إنقاذي للصيادين وسياحي وتأهيل الأزقة، وتحسين إنتاجية القطاع الحرفي.

دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر

في إطار الحد من عمالة الأطفال تنظّم الحكومة اللبنانية من خلال وزارة العمل مشروعاً لمدة سنتين مع منظمة العمل الدولية وبالشراكة مع اتحاد بلديات طرابلس وجمعية الصناعيين والاتحاد العمالي وعدد من الجمعيات الأهلية وذلك بتمويل إيطالي. ويتكون المشروع من عدة بنود، وينطلق من بحث ميداني سريع لوضع قاعدة معلومات حول الأطفال العاملين، واقتراح سلسلة من التدخلات.

مرّت مدينة طرابلس كسائر المدن اللبنانية بمآسي الحرب وعانت ما عانته من الدمار والتشرد واليتم والفقر، وما استتبعها من تدمير للبنى الاقتصادية والمؤسسات الرسمية. كان لمدينة طرابلس تجربة رائدة إبان الحرب في تنظيم شؤونها الداخلية في غياب كلي لمؤسسات الدولة، وأنشأت لجانها السكانية والصحية والتربوية ولجان الإغاثة والتموين، ولجان الأمن وغيرها من اللجان الضرورية لاستمرار الحياة، وقامت بتسيير أمورها الذاتية ببراعة أبنائها التنظيمية وحسّهم الوطني والتزامهم بأمور أبناء مدينتهم. وكانت تجربة التجمع الوطني للعمل الاجتماعي نموذجية في إدارة المدينة بتكافل وتكاتف أبنائها وهي تستحق التوقف عندها.

«بيت الزكاة والخيرات»

أمام تزايد أعداد ضحايا الأحداث من أرامل وأيتام ومعوقين وعاطلين عن العمل وحالات اجتماعية صعبة، وبمساعدة «بيت الزكاة الكويتي»، تم إطلاق «بيت الزكاة» في طرابلس عام 1983. وفي عام 1991 أعلن بيت الزكاة في طرابلس ولبنان وقفاً خيرياً إسلامياً مستقلاً، وتمّ تعديل الاسم بإضافة عبارة الخيرات في العام 2007 ليصبح «بيت الزكاة والخيرات».

يسعى «بيت الزكاة والخيرات» لإحياء فريضة الزكاة وجمع الزكوات والصدقات وتوزيعها ضمن أطر المؤسسات المتخصصة التي أنشأها البيت، كما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والصحي بمعانيه المختلفة[62]. تنامى دور «البيت» وتعزّزت قدرته المادية وتوسّعت اتصالاته وتعدّدت الجهات العربية الرسمية وغير الرسمية المتعاونة معه والمساهِمة في تمويل مشاريعه الخيرية ومنها: أربع هيئات من المملكة العربية السعودية، ست هيئات من دولة الكويت، جمعية واحدة من البحرين، أربع جمعيات من دولة الإمارات العربية المتحدة، أربع هيئات من دولة قطر، مؤسسة من الأردن بالإضافة إلى جمعيات من استراليا وكندا وكوراساوا وماليزيا وأميركا وبريطانيا وألمانيا واسبانيا.
يقوم بيت الزكاة والخيرات بمشاريع مختلفة تهدف جميعها إلى التخفيف من حدة الفقر ومساعدة المرضى والأيتام والطلاب والمتدربين والعاجزين والأسر الفقيرة. وقد بلغ الإنفاق على الأعمال الخيرية والإغاثية التي نفذها البيت منذ نشأته من العام 1083 ولغاية 2009 **حوالى خمسين مليون دولار أميركي** (49.634.108 دولارات أميركية)[63].

نذكر هنا بعض المشاريع المنفّذة في عام 2009 والتي بلغت كلفتها حوالى **ستة ملايين وثلاث مئة ألف دولار أميركي:**

المشاريع الصحية:
- مستشفى الحنان الخيري، استقبل 98.300 حالة.
- مركز الحاج أكرم عويضة الطبي، استقبل حوالى 16.000 حالة.
- المختبر النسيجي ومختبر فحص الجينات الوراثية (D.N.A) وهو متعاقد مع وزارة العدل والنيابة العامة.

المشاريع التنموية:
- مشروع القرض الحسن، استفاد منه 33 حرفياً ومهنياً.
- مركز التأهيل والتدريب، استفادت من الدورات 50 متدرّبة.

المشاريع الرعائية:
- رعاية الطفولة والأيتام، استفاد من الرعاية 5.300 يتيم ويتيمة.
- دعم الأسر المتعففة، استفادت منه 660 أسرة.

62- منشورات بيت الزكاة.

63- التقرير السنوي لبيت الزكاة والخيرات للعام 2009.

- تمّ إنشاء دار البر للرعاية الاجتماعية؛ يهدف إلى رعاية الأيتام ضمن الدار ويتسع لأربعمئة يتيم ويتيمة، بدأ العمل فيه في نهاية سنة 2009 بعدد 100 يتيم.

المشاريع التربوية:
- كفالة الطالب الجامعي، استفاد منه 15 طالباً جامعياً.
- المساعدات المدرسية وحقيبة الطالب، استفاد منه 2800 طالب.
يقوم بيت الزكاة والخيرات بالعديد من المشاريع الأخرى منها: المشاريع الاستثمارية والدعوية والموسمية ومشاريع التنمية البدنية والثقافية بالإضافة إلى التدخل في المشاريع الطارئة.

إن الموازنة السنوية لبيت الزكاة في طرابلس توازي حوالى ضعفي موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية في طرابلس.

صندوق الزكاة

أنشىء صندوق الزكاة في لبنان في العام 1984، وهو أحد مؤسسات دار الفتوى، التي تنشط في المجالات الخيرية، والاجتماعية، والإنمائية، والإغاثية، بهدف جمع زكوات المسلمين وإيصالها بالشروط الشرعية إلى مستحقيها ولتخفيف معاناة أهل الفقر والحاجة، وتحقيق المجتمع المتكافل والمنتج: يعنى الصندوق عناية خاصة بالأيتام ضمن أسرهم ويعمل على تنمية المجتمعات الريفية، ولديه العديد من البرامج الحيوية كـ: المساعدات المالية الدائمة للعجزة والأرامل والمرضى، والمساعدات الطارئة، المساعدات المرضية والاستشفائية، والمساعدات العينية، السلة الغذائية، إفطار صائم، لحوم الأضاحي، كسوة العيد، البقرة الحلوب، القرض الحسن الإنتاجي، المنح الإنتاجية، دعم الكتاب المدرسي وحقيبة الطالب، دعم الدورات الصيفية القرآنية، مؤازرة طلبة العلم الشرعي، دعم المؤسسات والمناطق، مساعدات المساجين، كفالة الأيتام. كما يقدم الخدمات الطبية عبر مركزه الصحي في بيروت لمستفيديه وكذلك الأسر المحتاجة.

توزعت عطاءات الصندوق لسنة خلت (من أيلول 2008 إلى آب 2009) وفق ما يلي:
- المساعدات المالية الشهرية: 995 أسرة
- المساعدات الاجتماعية: 2264 أسرة
- المساعدات المرضية: 2558 مريضاً
- كفالات الأيتام: 2205 كفالات
- البقرة الحلوب: 17 أرملة
- دعم الكتاب المدرسي: 7550 طالباً.

كما استفاد من تقديمات مركز صندوق الزكاة الطبي: 20778 مريضاً، بإنفاق عام قدره 9.7 مليارات ل.ل.[64]

64- البيان السنوي السادس والعشرون لصندوق الزكاة بيروت في 2009/12/01.

أما في مدينة طرابلس فقد افتتح مكتب الصندوق التابع لدار الفتوى في 2009/9/1 ومن الخدمات التي بدأ يقدّمها بحسب الأولية ، المساعدات الاجتماعية للأسر المحتاجة، وتقديم المعونة للحالات الصحية. وقد استفاد في تلك السنة من تقديمات الصندوق 451 مستفيداً، وتمّ صرف 1025 مساعدة مالية نقدية. وتؤكد العاملات الاجتماعيات في مركز الصندوق أن الطلب على المساعدات كبير جداً بالرغم من حداثة افتتاح المركز. وتسعى اللجنة المحلية لتأمين الموارد ودفع عجلة مساعدة المساكين والفقراء إلى الأمام.

الجمعيات المحلية

من أجل التعرف إلى واقع الجمعيات الأهلية، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بعض الهيئات والمنظمات الرسمية والدولية بتحضير لائحة أولية تتضمن أسماء وعناوين الجمعيات الأهلية تم جمعها من مصادر عديدة أهمها الجريدة الرسمية وذلك بالعودة إلى إصداراتها الأولى والرجوع بها إلى أيامنا الحاضرة مما يجعل اللائحة تتضمن أسماء مؤسسات أو جمعيات تم تأسيسها في مرحلة زمنية تمتد من العام 1860 وحتى العام 2005، وتمّ التعرف إلى أوضاع هذه الجمعيات من حيث التأكد من استمرارية نشاطها أو توقفها عن النشاط.

تبيّن من هذه الدراسة أن قضاء طرابلس يضم 208 جمعيات، 76% منها جمعيات أهلية، و6% نوادي، و7 منها جمعيات خريجين و4 مراكز أبحاث علمية،، وبعض الجمعيات الاقتصادية والمهنية وجمعيات صداقة. ومن حيث نوعها، فإن 31% من جمعيات طرابلس هي ثقافية اجتماعية، و20% منها جمعيات دينية. ويعود تاريخ تأسيس 24 منها إلى ما قبل عام 1949، بينما شهدت الفترة ما بين عامي 1991 و2000 طفرة في تأسيس الجمعيات حيث حصلت 78 جمعية على العلم والخبر في هذه الفترة.

من حيث عدد المنتسبين إلى جمعيات طرابلس فقد تمّ تحديد نسبة 36% من الجمعيات تضم ما بين 20 و49 عضواً، وحوالى 28% منها يفوق عدد أعضائها المئة.

إن هذه النسب المذكورة وأعداد الجمعيات الفاعلة في طرابلس تدل على استعداد أبناء المدينة للانتظام في مؤسسات أهلية والعمل ضمن أطر تضمن التكافل والتضامن بين أبنائها. أما الظاهرة الأبرز التي تطغى على غيرها هي اندفاع الجهات والزعماء السياسيين إلى تأسيس جمعيات «تنموية» تعمل على تنظيم مشاريع ذات طابع رعوي، تربوي، صحي، تنموي وإغاثي. تحاول هذه المؤسسات تخفيف معاناة الفئات الفقيرة وتقدم المساعدات مباشرة إلى الأسر وتضمن بالتالي ولاءها إلى الزعيم ولي نعمتها. من هنا تظهر الصعوبة بإيجاد أطر للتنسيق بين الجمعيات القائمة بحكم المنافسة السياسية بين زعماء المدينة.

سادساً: التدخلات في القضايا الصحية

أعيد افتتاح مستشفى طرابلس الحكومي عام 2007 بعد أن تمّ تأهيله وإضافة أقسام جديدة اليه بهدف تحويله إلى مستشفى جامعي إسوةً بالمستشفى الحكومي في بيروت. يستوعب المستشفى 220 سريراً، ويعمل حالياً بطاقة 77 سريراً فقط.

افتتاح قسم غسيل الكلى عام 2010 ليستوعب 8 أسرّة.

لم تستكمل التجهيزات في قسم الحروق.

لم يفتتح بنك الدم.
أما قسم الطوارئ فقد تمّ تجهيزه إنما لم يفتتح.

وكذلك قسم القلب والعناية الفائقة مجهزان بأحدث التقنيات ولم يفعّلا.
بالإضافة إلى مختبر الهرمونات المجهز والحديث من نوعه لم ينشط حتى كتابة هذا التقرير[65].

افتتحت الأقسام العاملة حالياً في المستشفى بالتدرج الزمني التالي:
- عام 2006 تمّ تجهيز قسم العيادات الخارجية، والمختبر العادي وتصوير الأشعة.
- عام 2007 بدأ العمل في القسم النسائي والتوليد، وتمّ تجهيز قسم العناية الفائقة للمولود حديثاً من قبل مجلس الإنماء والإعمار.
- عام 2010 بدأ العمل في قسم الجراحة والعمليات، بالإضافة إلى قسم الطب الداخلي.

بلغ عدد الموظفين وأصحاب الاختصاص العاملين حالياً في المستشفى 218 شخصاً. وتعاني الإدارة من نقص في الموظفين علماً أنه تم تنظيم مباراة للتوظيف في المستشفى لحملة البكالوريا والإجازة والكفاءة التقنية في الاختصاص من قبل مجلس الخدمة المدنية ولكن لم يتم استدعاء الناجحين الذين ينتظرون إصدار مرسوم تعيينهم.

أما آلية التعامل مع المريض فتتعلّق بعدد الأسرّة الشاغرة لاستقباله إذ إن طلبات الدخول مرتفعة جداً والمستشفى لا تستطيع تخطي السقف المالي المحدّد لها وهو **مليار و800 مليون ليرة لبنانية فقط لا غير**، علماً أن المريض يدفع 5% من قيمة فاتورة الاستشفاء.

إن تطوير المستشفى الحكومي في طرابلس وتجهيزه بأحدث التقنيات حدث مفيد جداً للفقراء في المدينة، إنما التباطؤ بإتمام الإنجازات وبتعيين الموظفين وبافتتاح الأقسام المجهّزة، يحرم المدينة من الخدمة الاستشفائية الحكومية الوحيدة في طرابلس، إذ أن المستشفى الحكومي الآخر اورنج ناسو الذي يجري حالياً إعادة تأهيله، وتمّ رصد مبلغ 3.157.761 دولاراً أميركياً لإعادة تأهيله (مجلس الإنماء والإعمار) لم يبدأ العمل به وهو مغلق إلى أجل غير معروف بحسب أحد الموظفين في وزارة الصحة. وكل هذا الإهمال يعود لأسباب إدارية روتينية وبيروقراطية.

65- مقابلة مع رئيس القسم الإداري في مستشفى طرابلس الحكومي السيدة زينة دئزلي.

المستوصفات المدعومة من وزارة الصحة

تدعم وزارة الصحة ضمن أنشطة الرعاية الصحية الأولية ثمانية مستوصفات منها مركزان تابعان لوزارة الصحة مباشرة وهي: الكرامة الخيري (ساحة النور)، ابن سينا (التل)، الإيمان الطبي (المينا)، القبة الإسلامي، طلائع النور (جبل محسن)، السلامة الطبي (القبة)، طرابلس المركزي (الزاهرية)، طرابلس الصحي الاجتماعي الحريري (أبو علي).

جدول رقم 41: نسبة توزع المراكز الصحية والمستشفيات بحسب مناطق جغرافية مقارنةً بعدد السكان والأسر المحرومة.

المنطقة الجغرافية	مراكز صحية (الرعاية الصحية الأولية)	النسبة %	مستشفى حكومي	النسبة %	نسبة السكان من مجموع سكان لبنان %	نسبة الأسر الفقيرة %
طرابلس	8	7%	1	4%	7%	30
الشمال	23	20%	4	17%	21%	42
لبنان	112	100	24	100	100	30

المصدر: وزارة الصحة العامة، ودليل أحوال المعيشة في لبنان *2004*

التغطية الاستشفائية

34% من سكان طرابلس يتمتعون بتغطية صحية من عدة مؤسسات ضامنة، و66% من سكان طرابلس غير مضمونين صحياً[66].

تساهم **تعاونية موظفي الدولة** بـ85% من كلفة الاستشفاء لـ(13%) من المضمونين في محافظتي الشمال وعكار و(39%) من االمضمونين من القوات المسلحة وعائلاتهم.

بينما يستفيد 48% من المضمونين من الصناديق المرتبطة بالقطاع الخاص، 40% من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2% الصندوق الاختياري، 1% على نفقة صاحب العمل، و4.5% تأمين خاص لحسابه أو من خلال مؤسسة أهلية.

ويلجأ غير المضمونين في حالات الاستشفاء إلى **وزارة الصحة** التي تقوم بتغطية استشفاء عدد معين من المرضى في المستشفيات الخاصة وتخصص مبلغاً محدوداً لكل منها وقد يخضع للتعديل في بعض الحالات الاستثنائية. ولتبيان حجم مساهمة وزارة الصحة في مجال الاستشفاء نورد في الجدول التالي السقف المالي المسموح لمستشفيات طرابلس مقارنة بأقضية الشمال وعكار عام 2009، وسنقارنه بجدول توزع عدد الأسرّة على مستشفيات محافظتي الشمال وعكار وهو التوزيع الذي كانت وزارة الصحة تعتمده في العام 1999 وتخلّت عنه في العام 2000 لأسباب عملية.

66- تقرير الأوضاع المعيشية للأسر 2007.

جدول رقم 42: قيمة السقف المالي المسموح لاستقبال المرضى على نفقة وزارة الصحة في مستشفيات الشمال عام 2009 ومقارنتها بعدد الأسرة التي اعتمدت في عام 1999

اسم المستشفى	السقف المالي عام 2009 (مليون ل.ل.)	النسبة	الأسرّة المعتمدة عام 1999	النسبة
الإسلامي الخيري	5.795		64	
السلام	1.229		8	
المنلا	3.127		5	
المظلوم	1.861		5	
دار الحنان	784		8	
شاهين	6		4	
النيني	3.789		5	
البيسار	499		4	
مجموع قضاء طرابلس	**17090**	**40%**	**103**	**37.5%**
الكورة	1.990		8	
البرجي	704		4	
الهيكلية	3.646		4	
مجموع قضاء الكورة	**4549**	**11%**	**16**	**6%**
الرهبان- زغرتا	841		8	
مركز الشمال الاستشفائي	6.237		24	
السيدة زغرتا	2.000		21	
مجموع قضاء زغرتا	**9.078**	**21%**	**53**	**19%**
البترون	2.435	**6%**	**28**	**10%**
سيدة السلام - القبيات	1.228		28	
عكار	2.658		24	
مركز يوسف الطبي - عكار	4.236		16	
مجموع قضاء عكار	**8.122**	**19%**	**96**	**25%**
الخير - المنية	**1.389**	**3%**	7	**2.5%**
المجموع الشمال	**42663**	**100**	**275**	**100**

المصدر: بيانات وزارة الصحة العامة

يتبين لنا أن وزارة الصحة في لبنان تناولت التوزيع في دعم النفقات الاستشفائية لغير المضمونين في منطقة الشمال خلال السنوات العشرة بين عامي 1999 و2009 بطريقة غير مفهومة، إذ ارتفعت مساهمتها في جميع الأقضية بينما انخفضت في قضاءي عكار والبترون بشكل ملحوظ.

بلغت نفقات الاسشفاء في القطاع الخاص على نفقة وزارة الصحة بحسب موازنة الوزارة لعام 2008 مبلغ 256 مليار ليرة لبنانية. وفي مقارنة بسيطة بين مساهمة وزارة الصحة في الاستشفاء على نفقتها بين المناطق مقارنة مع حصة محافظتي الشمال وعكار، يتبين أن حصة المنطقة تبلغ 17% من مجموع الإنفاق الذي تقدمه وزارة الصحة لمستشفيات لبنان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة غير المضمونين في محافظتي الشمال وعكار تبلغ 60% بحسب تقرير الأوضاع المعيشية للأسر-2007 ونسبة غير المضمونين في طرابلس تبلغ 66%، بينما المعدّل الوسطي لغير المضمونين في لبنان يبلغ 55%.

جدول رقم 43: قيمة السقف المالي لمساهمة وزارة الصحة في مستشفيات الشمال وعكار وطرابلس ولبنان

المنطقة	السقف المالي عام 2009 (مليون ل.ل.)	النسبة %
مستشفيات طرابلس	17090	7%
مستشفيات الشمال وعكار	42663	17%
مستشفيات لبنان	256000	100%

المصدر: وزارة الصحة العامة، بيانات مديرية العناية الطبية

مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية في المجال الصحي

سبق أن أشرنا إلى مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال العقود المشتركة بتمويل 12 مركزاً صحياً إلى جانب الخدمات الصحية التي توفرها مراكز الخدمات الإنمائية الثلاثة الموجودة في طرابلس. إضافة إلى الخدمات الصحية التي تقدم للمعوقين الذين يحملون بطاقة المعوّق ويعالجون على حساب وزارة الصحة.

مساهمة بلدية طرابلس في المجال الصحي

قامت البلدية باستملاك أرض في ضهر المغر لإنشاء مستوصف خيري مجاني بالتعاون مع الهيئة الطبية الدولية ، وهو بحاجة للمتابعة حالياً.

مساهمة وزارة التربية والتعليم العالي في المجال الصحي

تجدر الإشارة هنا إلى مساهمة وزارة التربية أيضاً في مجال الصحة المدرسية بالكشف الصحي المبكر على الأطفال، الأمر الذي يدخل في مجال الطب الوقائي. وسبق أن أشرنا إلى أهمية المعلومات والمعطيات الصحية المسجّلة في ذاكرة حواسيب الوزارة حول صحة الأطفال في جميع المناطق اللبنانية والتي يجب دراستها وتحليل مسارها من أجل التخطيط لوضع سياسات صحية علمية في المناطق.

المشكلات البارزة في قطاع الاستشفاء في طرابلس

- تشير الخدمات المتوافرة في مستشفيات طرابلس (عشر مستشفيات خاصة ، يضاف إليها المستشفى الحكومي وأورنج ناسو) إلى غياب كامل للمستشفيات المتخصصة كمستشفى متخصص للقلب ومستشفى للعيون ومستشفى لمرضى السرطان وغيرها من التخصصات.

- غياب غرف طوارئ مجهزة بتجهيزات متطورة جاهزة لاستقبال الحالات الحرجة، ومركز للعلاج الشعاعي، والافتقاد لمختبرات ومعدات حديثة إذ إن بعض الحالات تستوجب إرسال العينات أو المريض إلى مستشفيات العاصمة لتحليلها وتشخيص المرض.

- الشح في الأسرّة المتوافرة على حساب وزارة الصحة تدفع ببعض المستشفيات إلى التمنّع عن استقبال المرضى على حسابها وغالباً ما يعاني المرضى المعوقون من هذه المشكلة بالرغم من حصولهم على البطاقة الصحية.

- عدم استكمال عملية تحويل المستشفى الحكومي إلى مستشفى جامعي، رغم أنه أدرج في المخطط الإنمائي وكان معداً ومجهزاً لاستيعاب 500 مريض ويغطي حاجة المدينة ومنطقة الشمال كلها، إنما توقف العمل بإنشائه بسبب الأوضاع الأمنية ولأسباب مادية. كما لم يفعّل العمل في مستشفى أورنج ناسو الحكومي رغم القرار بتجهيزه وتأمين الكادر المهني للعمل فيه.

سابعاً: التدخلات الفعلية في القضايا التربوية

إن القضايا الأساسية ذات الطابع التربوي التي تواجه الفقراء والتي تطرح تحدياً أمام التدخل الحكومي على الصعيد الوطني تتلخص بما يلي:

1- مسألة الالتحاق المدرسي وعدم التسرب المدرسي وإلزامية إنهاء المراحل الثلاث من التعليم الأساسي والنجاح في اجتياز الشهادة المتوسطة ومن ثم الانتقال إلى التعليم الثانوي أو المهني أو إلى سوق العمل.

2- كلفة التعليم / ومجانيته،

3- توفر مقاعد كافية لتعليم الأطفال بحسب الفئات العمرية،

4- نوعية التعليم – تأهيل الأساتذة،

5- تعليم جيد يوفر فرص عمل ومن أهمها اكتساب المعارف والمهارات الضرورية للمنافسة في سوق العمل ومنها بشكل أساسي التكنولوجيا واللغات الأجنبية (الانكليزية بشكل أساسي).

1. الالتحاق والتسرب المدرسي

أظهرت الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004[67] أن الواقع التعليمي في لبنان يتسم بنسبة التحاق مدرسي عالية في المرحلة الابتدائية، وتشير نتائج الدراسة إلى نسب التحاق تقارب ال 98 في المئة والـ95 في المئة على التوالي بالنسبة إلى الفئتين العمريتين 5-9 سنوات و10-14 سنة، في حين تنخفض نسبة الالتحاق المدرسي إلى ما يقارب الـ70 في المئة بالنسبة إلى الفئة العمرية 15-19.

باستخدام قاعدة بيانات الدراسة الوطنية نفسها على مستوى قضاء طرابلس يظهر الجدول التالي نسب الالتحاق المدرسي بحسب الفئة العمرية في طرابلس الذين يتابعون الدراسة في العام الدراسي 2004-2005.

جدول رقم 44: نسبة الالتحاق المدرسي بحسب الفئات العمرية في طرابلس للعام الدراسي 2004- 2005

العمر	نسبة الالتحاق	نسبة عدم الالتحاق	العدد الاجمالي
5	98	2	4379
6	100	0	4049
7	100	0	4049
8	98	2	4132
9	98	2	5123
10	100	0	4296
11	95	5	5205
12	95	5	4627
13	87	13	6280
14	75	25	5205
15	71	29	4627
مجموع فرعي	**92**	**8**	**51972**
16	70	30	6362
17	58	42	6114
18	45	55	5537
المجموع	**58250**	**11735**	**69985**
النسبة	**83**	**17**	**100**

المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر *2004*، قاعدة البيانات الخام، *2006*

67- الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004 الصادرة عام 2006 عن إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص 38.

رسم بياني رقم 15: نسبة الالتحاق المدرسي بحسب الفئات العمرية في طرابلس للعام الدراسي 2004- 2005.

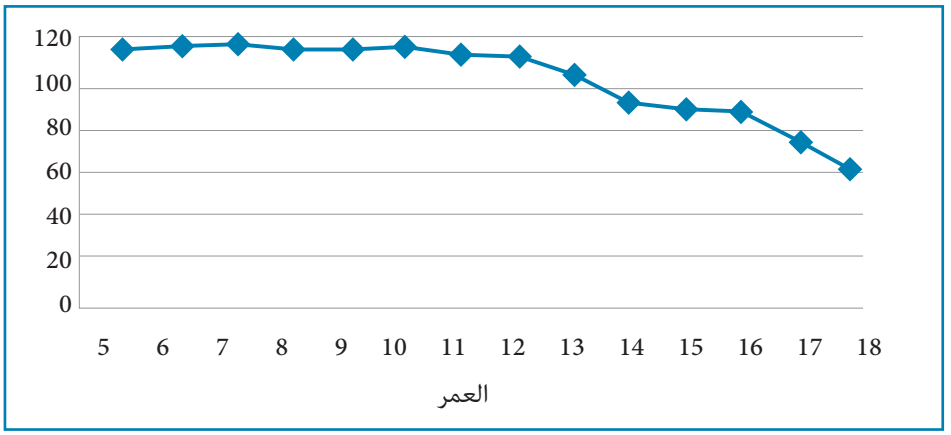

المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر *2004*، قاعدة البيانات الخام، *2006*

يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه أن نسبة الالتحاق المدرسي في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي تتراوح ما بين 98% و100% التي توازي عمر العشر سنوات، إنما نسبة عدم الالتحاق ترتفع تدريجاً من سن 11-12 بنسبة 5%، وهذا العمر يوازي الصف الخامس الأساسي الأمر الذي يؤكد نظرية التسرب المدرسي من الصف الرابع الأساسي حيث يعاني الطالب من الرسوب بعد سلسلة من الترفيع الآلي في السنوات الثلاث الأولى.

يستمر الانخفاض في معدل الالتحاق المدرسي بنسبة 13% في عمر 13 سنة الذي يوازي الصف السابع، وتنخفض النسبة بقوة للفئة العمرية 14-16 وتتراوح بين 25 و30% الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن حوالى 30% من الأولاد في طرابلس لم ينهوا الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي.

أما النسبة الأكبر لعدم الالتحاق المدرسي فتصل إلى 42% لمن يبلغون 17 سنة من العمر و55% لمن هم في عمر 18 سنة.

إن انخفاض معدلات الالتحاق الإجمالي في المرحلتين المتوسطة والثانوية ناتجة عن التسرب المدرسي وضعف المتابعة في هاتين المرحلتين وليس عن عدم توافر فرص الالتحاق المدرسي.

في الجدول المقارن أدناه لمعدلات الالتحاق المدرسي بين طرابلس ومنطقة لبنان الشمالي مع المعدل الوطني على صعيد لبنان يتبين أن الالتحاق المدرسي في طرابلس سجّل نسبة أدنى من المعدل الوطني، ومن المعدل على صعيد لبنان الشمالي في جميع الفئات العمرية. ويستدعي الأمر التوقف ملياً لدراسة ظاهرة التسرب المدرسي في عاصمة لبنان الثانية، وفي بيئة مدينية يتخلى ابناؤها بسهولة عن التحصيل العلمي.

جدول رقم 45: مقارنة لنسبة الالتحاق في التعليم بحسب العمر في لبنان ومحافظة الشمال وطرابلس

الفئة العمرية	لبنان	لبنان الشمالي	طرابلس
9-5	99	99	99
14-10	95	92.5	90
19-15	71	61	61

المصدر: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر *2004*، قاعدة البيانات الخام، *2006*

أسلوب معالجة مشكلتي عدم الالتحاق والتسرب المدرسي

لمعالجة مشكلتي التسرب وعدم الالتحاق المدرسي أصدرت الحكومة اللبنانية قانون رقم 686 تاريخ 1998/3/16 يقضي بإلزامية التعليم الأساسي (الحلقتان الأولى والثانية) في جميع المناطق اللبنانية، ومد الإلزامية لتشمل الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي (التعليم المتوسط) وتحسين فعالية وجودة التعليم الأساسي. إنما التطبيق الفعلي لهذا القانون لم يترافق مع إصدار مراسيم تنظيمية واجراءات قضائية لتدعيم صفة الإلزام، ولم تتخذ حتى الآن الإجراءات العملية لوضع القانون قيذ التنفيذ. من ناحية أخرى يجب أن يترافق هذا الإجراء مع تعزيز الاهتمام بالمراحل التعليمية المتقدمة التالية أي التعليمين الثانوي (عام وتقني) والعالي وإلى تبني تخطيط قطاعي للتربية والتعليم في لبنان يتخطى مرحلة التعليم الأساسي ليشمل مراحل التعليم الأخرى وأنواعه كافة.

يعتبر الرسوب والإعادة من أهم أسباب التسرب المدرسي في المدارس الرسمية وبخاصة في المناطق الفقيرة، إذ يميل الأهل إلى إخراج أبنائهم من المدرسة لدى تكرار رسوبهم بحجة عدم أهليتهم للتعلم وتغليب فكرة العمل وتعلّم مهنة عند «معلّم»، فبالتالي تنشأ مشكلة عمالة الأطفال التي بدأت تتفاقم في طرابلس، وقد تبيّن من دراسة أحوال المعيشة أن **5% من أطفال طرابلس التي تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة يعملون**.

إن معالجة مسألة الرسوب والإعادة تتطلب تدخلاً منهجياً في تأمين جودة التعليم وتعديل قرار الترفع الآلي في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (الذي تم تعديله في العام 2010-2011). كما يتطلب إنشاء جهاز ثابت في جميع المدارس للإرشاد والتوجيه التربوي والاجتماعي لمتابعة التلاميذ المتعثرين ومواكبتهم في تحسين أدائهم. إن التدخل الذي تقوم به الوزارة عبر جهاز الإرشاد والتوجيه التربوي يقتصر على تفريغ مدرّسة واحدة فقط في طرابلس تقوم بمهام التوجيه التربوي وتقوم بمتابعة جميع التلاميذ في المدارس الابتدائية الرسمية والتي يبلغ عددها 69 مدرسة!!!!.

بدأت مؤخراً وزارة التربية والتعليم العالي العمل على معالجة مسألة الإعادة في الصف الرابع الأساسي، إذ تبيّن من خلال الدراسات الأخيرة أن نسبة الإعادة في هذا الصف بلغت حوالي 48%[68] في المدارس الرسمية بسبب اعتماد مبدأ الترفيع العالي في مرحلة التعليم الأساسي الأولى.. الإجراء المتخذ يتلخص بما يلي:

68- http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-statistics/STAT_AR/2009_2010/PDF09_10/Tables_10/Students_10/Page25_10.pdf

- إصدار قرار بتوقف العمل بقرار الترفيع الآلي في مرحلة التعليم الأساسي

- العمل على تطبيق برنامج الدعم المدرسي في فترة بعد الظهر.

- تكليف المركز التربوي للبحوث والإنماء بإعداد كتيبات لتوحيد برنامج الدعم لتلامذة الصف الرابع.

- اختيار 100 مدرسة موزّعة على جميع الأراضي اللبنانية لتطبيق البرنامج، وتمّ تحديد 8 مدارس في طرابلس.

- إعداد المعلّمين على استخدام الدليل وتدريبهم.

- الاستعانة بجهاز الإرشاد والتوجيه لمواكبة تنفيذ برنامج الدعم.

- إلى ما هنالك من إجراءات تنظيمية تتعلق بالمناطق التربوية وبمدراء المدارس المختارة.

يعتبر هذا التدخل خطوة أولية لمعالجة مشكلة التأخر والإعادة في المدارس الرسمية، إنما لم يتخذ حتى الآن قرار جديّ لمعالجة الأداء التعليمي الكلي في المدارس الرسمية وإعادة النظر بمكامن الخلل في الإدارة والمناهج وبكفاءة المعلمين وفي الاسس الضابطة للعملية التربوية.

التدخلات التربوية في طرابلس

تقتصر التدخلات المحلية لمعالجة مشكلة التسرب المدرسي في طرابلس على بعض المبادرات من قبل بعض المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية بتسهيل ومواكبة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي. تنظم بعض الجمعيات برامج الدعم المدرسي لتلامذة بعض المدارس في فترة بعد الظهر وفي أيام العطل المدرسية. يقتصر التدخل على مساعدة التلاميذ لإنجاز «الواجبات المدرسية في المنزل» في مراكز الجمعيات. من هذه الجمعيات جمعية «**معكم**» التي بدأت برنامجها في منطقة باب التبانة منذ عام 2005 وتتناول التلاميذ من عمر 8-13 سنة. جمعية «**يد بيد لخير الإنسان**» تعمل في مركزين في منطقة التبانة ومنطقة الميناء، وجمعية «**العزم والسعادة**» تعمل في مناطق أبو سمرا والقبة والميناء وباب الرمل والمنكوبين، **ومؤسسة الصفدي** تقوم ببرامج تقوية لطلاب الشهادة المتوسطة والثانوية العامة منذ عام 2001. ونشير هنا إلى مشروع نموذجي مشترك بين بلدية طرابلس وجمعية الشبان المسيحيين والمعهد العربي لإنماء المدن اقتصر على مدرسة واحدة. بالإضافة إلى بعض الجمعيات الأهلية المحلية التي تقوم ببرامج الدعم بحسب امكانية توفر التمويل المناسب من جهة مانحة.

تجدر الإشارة هنا أن معظم الجمعيات الآنفة الذكر تتبع تنظيمياً لبعض نواب طرابلس ووزراء في الحكومة اللبنانية أو لزوجاتهم، الأمر الذي يطرح التساؤل التالي: إن ممثلي طرابلس في البرلمان اللبناني وفي مجلس الوزراء يشعرون بجدية المشكلة وبتفاقمها في المدينة ويعملون على معالجتها بصفتهم رؤساء جمعيات وليس بصفتهم التشريعية والتنفيذية في المؤسسات الحكومية، فأين العائق في اتخاذ الإجراءات التنظيمية الجدية الآيلة لتحسين التعليم الرسمي ومنع التسرب المدرسي وتأمين

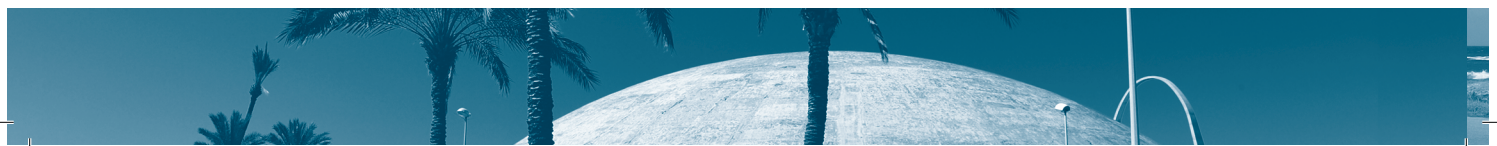

إلزامية إنهاء المراحل الثلاث من التعليم الأساسي والحصول على الشهادة المتوسطة ومن ثم الانتقال إلى التعليم الثانوي أو المهني أو إلى سوق العمل؟؟

تجربة الحركة الاجتماعية في معالجة التسرب المدرسي - دراسة حالة

من التجارب الناجحة في لبنان وفي مدينة طرابلس للحد من التسرب المدرسي تجربة «الحركة الاجتماعية». ويكمن نجاحها بالطريقة المنهجية التي استخدمتها لتنفيذ برنامج استمر لفترة *3* سنوات. ارتأت الحركة الاجتماعية درس الأسباب من خلال إجراء دراسة ميدانية لمعرفة كيفية التدخّل للحدّ من التسرّب المدرسي (إعداد د.خيرية قدوح). تناولت الدراسة البيئة المدرسية، كفاءة المعلمين، كفاءة المديرين، البيئة الأسرية والمشكلات المدرسية.[69]

واستناداً إلى الدراسة الميدانية أطلقت الحركة الاجتماعية ومنذ كانون الثاني *2007*، تجربة نموذجية من التدخل للحد من التسرب المدرسي وفق أربعة محاور:

1- محور وقائي وهو الدعم المدرسي المباشر للتلامذة بوسائل ناشطة تعتمد مقاربات تربوية حديثة والتعلّم من خلال الفعل، وتنطلق بشكل أساسي من حاجات التلامذة. من هنا كانت تجربة الصفّ المؤقلم والصف بمستويات متعددة
2- محور المواطنية يهدف إلى تعزيز السلوك المواطنيّ لدى الأولاد.
3- محور المرافقة النفسيّة يهدف إلى اكتشاف الصعوبات التعلميّة لدى التلامذة وإيجاد الحلول لها.
4 - محور إشراك البلديّات وهيئات المجتمع المدني والتربويين للعمل على قضية التسرّب المدرسي.

تمّ تنفيذ برنامج التدخل في *16* مدرسة رسمية في لبنان، مدرستان منها في طرابلس: مدرسة التقدم الرسمية للبنات في باب الرمل ومدرسة التل الجديدة الرسمية للبنات في منطقة الجميزات. وذلك على فترة ثلاث سنوات طالت جميع تلامذة الصف الرابع والثامن أساسي. تضافرت جهود مجموعة من المتخصصات: المحللة النفسية والمربية المختصّة والمدرّسة والعاملة الاجتماعية، لمواكبة التلميذ في المدرسة وفي منزله وإشراك الأهل بتحمّل مسؤولية فشل الإبن.
من نتائج البرنامج:

في مدرسة التقدّم: من *132* تلميذة تابعن برنامج الدعم، *18* تلميذة فقط أعادت صفها.

في مدرسة التل الجديدة: من اصل *178* تلميذة تابعن البرنامج، *25* تلميذة أعادت صفها وتسربت تلميذة واحدة.

على الرغم من العدد المحدود ارتأينا ذكر هذه التجربة لكي نشير إلى امكانية إحداث الفرق وتحسين الأداء التعلمي لدى التلاميذ إذا تمّ التنفيذ بحرفية ومهنية علمية. إن قدرات الجمعيات لا تسمح لها بالتدخل على مستوى أوسع، إنما وزارة

69- منتدى «التعليم واقع وآفاق»، الحكة الاجتماعية، 31 آذار و1 نيسان، الجامعة الأميركية، بيروت. ص 12.

التربية والتعليم العالي بإمكانياتها وانتشارها على مساحة الوطن، يجب أن تستنهض جهودها وتبدأ بالإصلاحات النوعية التربوية لمعالجة جميع الثغرات التربوية التي تعاني منها المدرسة الرسمية. واتضح بالتجربة أن النجاح ممكن، وأن مواكبة التلاميذ عن كثب تيؤدي إلى نتائج مذهلة، إنما يبدو أن الصعوبة تكمن في اتخاذ القرار وفي انتظار التمويل من الجهات المانحة للبدء في وضع خطة لمعالجة التسرب المدرسي وغيرها من المشاكل.

2- كلفة التعليم ومجانيته

قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عام 2010 ببحث سريع حول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية بهدف التخطيط لتنمية المجتمعات الفقيرة وقد تناولت الدراسة أوضاع 841 أسرة في طرابلس. من المؤشرات التي استوقفتنا الكلفة السنوية لتعليم الطالب التي تتحملّها الأسر في طرابلس. وأظهرت النتائج أن 44% من الأسر تنفق أقل من 500.000 ليرة لبنانية على الطالب الواحد، بينما 28% من الأسر تنفق ما يفوق مليوني ليرة لبنانية على الطالب سنوياً.

جدول رقم 46: إنفاق الأسرة على تعليم الطالب الواحد سنوياً في طرابلس

المبلغ	عدد الأسر المستجوبة	النسبة %
- 500.000 ل.ل.	371	44%
500.000 - 1.000.000 ل.ل.	159	19%
1.000.000 -2.000.000 ل.ل.	78	9%
2.000.000+ ل.ل.	233	28%
المجموع	**841**	**100**

المصدر: مؤسسة *IOM*، (بحث سريع في المنطق الشمالية)

تتعدّل الكلفة السنوية التي يتحمّلها الأهل لتسجيل أبنائهم في التعليم العام بحسب القطاع التعليمي (الرسمي، الخاص مجاني، الخاص غير مجاني)، ووفق مستويات دخل الأسر وأولويات الخيارات لديهم. ويمكن اعتبار الفئتين (الأسر التي تنفق أقل من 500000 وأقل من مليون ليرة لبنانية) وما نسبتهما 44% و19% ، أن 65% من الأسر تنفق على الأطفال الملحقين في المدارس الرسمية. علماً أنه قد تمّت تغطية نفقات التعليم وتأمين الكتب المدرسية لجميع طلاب التعليم الأساسي في المدارس المدرسية في العام الذي جرت فيه الدراسة، وهذه النسبة تتناسب مع الدراسة الوطنية للأسر المعيشية التي أظهرت أن نسب الالتحاق في المدارس الرسمية في محافظة الشمال بلغت 65% بينما المعدل الوطني بلغ 45%. ويظهر الجدول أن 28% من العينة تنفق على الطالب الواحد في المدارس الخاصة ما يفوق مليوني ليرة لبنانية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحد الأدنى للأجور في لبنان كان يبلغ حينذاك 500.000 ل.ل. ويبلغ متوسط حجم الأسرة 4.3 أفراد أي بمعدّل وسطي طفلان للأسرة الواحدة. ولدى طرح مسألة الأولويات أمام الأسر الفقيرة يتبين أن الإنفاق على التعليم الأساسي مقبول ومنقّذ والدليل على ذلك نسبة الالتحاق المرتفعة في المرحلة الأولى من التعليم، إنما الصعوبة تكمن في توافر الإمكانيات لإنهاء المراحل الثلاث من التعليم الأساسي.

لجأت وزارة التربية والتعليم العالي في السنوات الأربع الماضية إلى بعض الجهات المانحة المحلية والعربية لتأمين مجانية التعليم وإعفاء الأهل من دفع رسوم التسجيل ومن شراء الكتب والقرطاسية. إنما في العام الدراسي 2010-2011 توقفت هذه الجهات عن تأمين التغطية المادية للتعليم، الأمر الذي أدى إلى التأخر في تسجيل التلاميذ، وفي نسبة الالتحاق في الصفوف الأولى. أمام هذا الواقع لجأت الوزارة إلى تأمين مجانية التعليم للحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي فقط في قرار لاحق.

إن النهج المتبع لتنفيذ قرار مجانية التعليم بالاعتماد على التقديمات الموسمية وعلى رغبة الجهات المانحة يفتقد الجدية في معالجة الموضوع، كما أنه يفتقد الفعالية على المدى الطويل. إن قراراً من هذا النوع يتطلب اتخاذ إجراءات تنظيمية وتشريعية وإدارية ومالية تتبناها الحكومة اللبنانية، تقوم بإصدار المراسيم التشريعية المتعلقة به، وتؤمن الإعتمادات اللازمة التي تدخل في صلب الموازنة السنوية لوزارة التربية والتعليم العالي. أي إجراء مرحلي وموقت لتأمين مجانية التعليم يفقد الوزارة مصداقيتها ويشكك في جدية الالتزام بتنفيذ هذا القرار.

3- توافر مقاعد كافية لتعليم الأطفال بحسب الفئات العمرية

يبلغ عدد المدارس الرسمية في طرابلس والميناء 99 مدرسة موزعين على الشكل التالي:

18 روضة، 69 مدرسة للتعليم الأساسي، 6 منها لديها صفوف روضات و43 منها تدرّس الحلقتين الثالثة، و12 ثانوية، 6 منها تدرّس الحلقة الثالثة. وتضم 33177 تلميذاً.

أما المدارس الخاصة المجانية فتبلغ 16 مدرسة في طرابلس وتضم 5292 تلميذاً يدرسون في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي.

يوجد في مدينة طرابلس 42 مدرسة خاصة غير مجانية تضم 25126 تلميذاً موزعين على الحلقات الثلاث من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

جدول 47: توزع المدارس وعدد التلاميذ في طرابلس بحسب القطاعات عام 2009-2010

القطاع	عدد المدارس	النسبة %	مجموع عدد التلاميذ	النسبة %
رسمي	99	63%	33177	52%
خاص مجاني	16	10%	5292	8%
خاص غير مجاني	42	26%	25126	39%
خاص الأونروا	2	1%	492	1%
المجموع	**159**	**100%**	**64087**	**100%**

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات المنطقة التربوية في الشمال

يتبين من خلال متابعة حركة انتقال المدارس الخاصة غير المجانية إلى الضواحي والقرى المحيطة أن عددها تقلص في طرابلس ليصل إلى 42 مدرسة فقط في العام الدراسي 2009 – 2010 ما يعادل نسبة 26% من مجموع المدارس في المدينة، وتستوعب 39% من مجموع التلاميذ، بينما المدارس الرسمية والخاصة المجانية تبلغ نسبتها 73% وتضم 60% من التلاميذ. علماً أن العديد من أبناء طرابلس من الطبقة المتوسطة والميسورة يتعلّمون في المدارس الخاصة غير المجانية التي انتقلت في السنوات الماضية إلى المناطق المجاورة.

لمحة سريعة عن وضع التلاميذ في التعليم العام في المدارس الرسمية في طرابلس

بلغ عدد التلاميذ الإجمالي المسجلين في التعليم العام في المدارس الرسمية في طرابلس والميناء لعام 2008 – 2009 حوالي 33177 تلميذاً موزعين بحسب المراحل التعليمية على الشكل التالي:

12% في مرحلة الروضة،

22% في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي،

30% في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي،

23% من الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي،

13% في المرحلة الثانوية.

جدول رقم 48: عدد التلاميذ الإجمالي المسجلين في التعليم العام في المدارس الرسمية في طرابلس والميناء لعام 2008–2009

	مرحلة الروضة	حلقة 1	حلقة 2	حلقة 3	الثانوي	المجموع
عدد التلاميذ	3524	7524	10081	7749	4299	33177
نسبة التلاميذ	12%	22%	30%	23%	13%	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات المنطقة التربوية في الشمال

- يتوزع التلاميذ بحسب الشعب بمعدل **26 تلميذاً في الشعبة الواحدة** في جميع المراحل التعليمية بما فيها صفوف الروضات في المدارس الرسمية في طرابلس.

- ويتوزع عدد التلاميذ في المدارس الرسمية في طرابلس بحسب المدرّسين بمعدل **11.9 تلميذاً لكل مدرّس**، في حين يبلغ المعدل الوطني 7.7 تلاميذ لكل مدرّس.

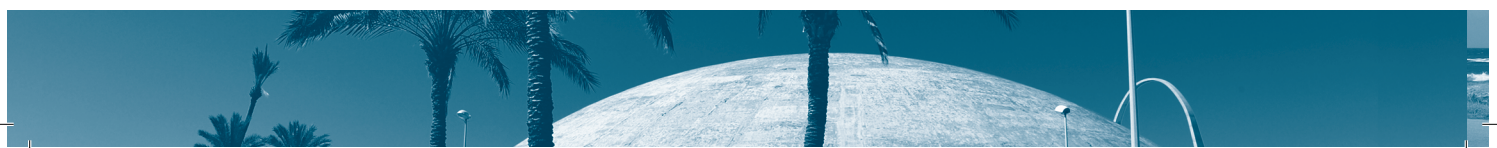

جدول رقم 49: توزع معدل الطلاب في الشعبة الواحدة وبالنسبة إلى المعلم الواحد بحسب أقضية الشمال

القضاء	معدل عدد الطلاب في الشعبة الواحدة	معدل عدد الطلاب للمعلم الواحد
البترون	9.5	3.7
بشري	8.5	3.1
الكورة	14.4	5
زغرتا	20	8.2
طرابلس	26	11.9
المنية-الضنية	20	10.8
عكار	20.6	10.8

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات المنطقة التربوية في الشمال

يظهر الجدول أعلاه كثافة التلاميذ في الصف الواحد في مدارس طرابلس والمنية وعكار مقارنة بالأقضية الأخرى في محافظتي الشمال وعكار، والأمر مماثل بالنسبة إلى عدد الأساتذة ومعدل عدد الطلاب للمعلم الواحد.

وبناءً على المعطيات المذكورة أعلاه، تمّ مؤخراً التدخّل في مجال تجهيز **الأبنية المدرسية** في التعليم العام، فقد تم ترميم وإعادة تأهيل وإنشاء العديد من المدارس الرسمية في طرابلس والشمال، ويلاحظ أن معظم التدخلات ركّزت على مسألة التجهيز المادي:[70]

- تمّ ترميم 32 مدرسة على نفقة بعض المنظمات الدولية وبعض السياسيين اللبنانيين.

- تم ترميم جميع المهنيات الرسمية إما بتمويل من البنك الدولي أو من الدولة الألمانية وإما بتمويل من وزارة التربية والتعليم العالي ويبلغ عددها في طرابلس 3 معاهد، ابو سمرا، الميناء والقبة.

- في مجال تجهيز **المعاهد المهنية والتقنية** بدأ العمل على تنفيذ بناء مهنيتين جديدتين:
  - فندقية في الميناء.
  - معهد تربوي للتدريب المهني والتقني في أبي سمرا.

ولا يزال قيد التنفيذ مهنيتان جديدتان: الأولى في أبي سمرا، والثانية مدرسة صناعية في المدينة.

70- وزارة التربية والتعليم العالي ، الأبنية المدرسية الرسمية 2001-2008 إعداد الوحدة الهندسية للتنسيق ومتابعة المشاريع ص 30-34.

- في **مجال التعليم الجامعي**، بدأ العمل على مشروع إنشاء وتجهيز مجمع المدينة الجامعية في الشمال وقد ينتهي في عام 2012، وتمّ رصد مبلغ 37.412.699 دولاراً أمريكياً لإنشائها.(مجلس الإنماء والإعمار- تقرير تقدم العمل).

من ناحية أخرى ينشط القطاع الجامعي الخاص في طرابلس، إذ تعمل الجامعة العربية وهي جامعة خاصة على إنشاء فرع لها في مدينة الميناء، إلى جانب الجامعات الخاصة الأخرى في الضواحي، بالإضافة إلى إنشاء معهد التدريب العالي لجامعة CNAM.

جدول رقم 50: المدارس الجديدة التي بنيت ضمن خطة النهوض التربوي في طرابلس والميناء[71]

المدرسة	سنة الإنجاز	المرحلة التعليمية	عدد التلاميذ
روضة القبة الأولى	*2006*	ما قبل الابتدائي *2*	*98*
روضة القبة الثانية	2006	ما قبل الابتدائي 6	288
ثانوية ومتوسطة القبة	2005	ابتدائي، متوسط وثانوي 2	925
أبي سمرا	2005	متوسط 5 وثانوي 5	1152
ثانوية الميناء	قيد التنفيذ	(روضة، ابتدائي،متوسط، ثانوي) 2	924
طرابلس التل	قيد التنفيذ	(ابتدائي، متوسط، ثانوي) 4	1656
التبانة	قيد التلزيم	(م إ 6، (ابتدائي، متوسط، ثانوي) 3	1530
التبانة	قيد التلزيم	(م إ ،ابتدائي، متوسط، ثانوي) 6	2772
القبة / بعل محسن	قيد التلزيم	(ما قبل الابتدائي، ابتدائي) 6	1584
محرم	قيد التلزيم	(م إ ،ابتدائي، متوسط، ثانوي) 6	2772
القبة	ملحوظة	(م إ 2،ابتدائي4، متوسط2)	1176
القبة	ملحوظة	(م إ ،ابتدائي، متوسط، ثانوي) 6	2772
أبي سمرا	ملحوظة	(م إ 5،ابتدائي 5، متوسط 3)	1644
المينا	ملحوظة	(م إ ،ابتدائي، متوسط، ثانوي) 4	1848

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقديم العمل *2009*

وفق ما تمّ استعراضه أعلاه من إنجازات ومن خطط قيد التنفيذ وأخرى ملحوظة في موازنة الوزارة وفي مجلس الإنماء والإعمار، يتبيّن أن المشكلة المتعلّقة بالمباني وبتأمين مقاعد كافية للتلاميذ في طرابلس هي في طور الانحسار. إنما النقص الفادح يكمن في التجهيزات النوعية من مختبرات علمية وتكنولوجية ومعلوماتية بالإضافة إلى المكتبات النوعية.

71- تقدم العمل، مجلس الإنماء والإعمار.

ونذكّر هنا بما سبق أن أشرنا اليه حول عدم أهلية المدارس الرسمية لاستقبال التلاميذ ذوي الإعاقات وعدم تفعيل مشروع الدمج المدرسي وتنفيذ بنوده بالرغم من توافر التمويل اللازم والموافقة على تنفيذه.

3- مؤهلات الأساتذة والمدراء

ترتبط مخرجات التعليم ارتباطاً وثيقاً بجودة أداء المعلم وفعالية التنسيق بين أفراد الهيئة التعليمية في المدرسة، إلى جانب المناهج والبرامج والسياسة التربوية المعتمدة في بلد ما. اعتمدت السياسات التربوية في لبنان حتى بداية الثمانينات في مجال توظيف المعلّمين على إعدادهم في دور المعلمين لمراحل التعليم الاساسي، وفي كلية التربية للتعليم الثانوي وفق منهاج تعليم المعلّمين لفترة تتراوح بين اثنين وثلاث سنوات، ويتم اختبارهم ومن ثم تعيين الناجحين منهم.

منذ الثمانينات وحتى الآن لم تجرَ أية دورة لإعداد المعلمين في دور المعلمين أو في كلية التربية واستعاضت الوزارات المتعاقبة عن ذلك باللجوء إلى أسلوب التعاقد مع أشخاص بمستويات علمية متفاوتة دون إعدادهم أو تأهيلهم مسبقاً. وبلغت نسبة المتعاقدين في مدارس طرابلس 36% من الهيئة التعليمية و64% في الملاك. ويبلغ متوسط عمر الأساتذة المتفرغين في الملاك 58 سنة. تعتبر هذه المسألة من المشكلات الأساسية في محافظتي الشمال وعكار إذ تبلغ نسبة الأساتذة المتعاقدين في قضاء المنية – الضنية 63%، وفي محافظة عكار 56% كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم 51: نسبة الأساتذة المتعاقدين في محافظتي الشمال وعكار

القضاء	نسبة المتعاقدين
البترون	7%
بشري	7%
الكورة	11%
زغرتا	19%
طرابلس	35%
المنية-الضنية	63%
عكار	56%

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات المنطقة التربوية في الشمال

تمّ في تشرين الأول 2010 تعيين الأساتذة المتعاقدين الذين نجحوا في مباراة التثبيت، وسوف يخضعون لدورات تدريبية في دور المعلمين لإعدادهم ومتابعتهم ضمن برنامج التدريب المستمر.

الإعداد والتدريب

في أواخر التسعينات أدخلت وزارة التربية والتعليم العالي تعديلات جذرية على المناهج التعليمية، الأمر الذي تطلب ورشة عمل كبيرة لتدريب المعلمين وتأهيلهم وفق المناهج الجديدة. استغرقت عملية التأهيل ثلاث سنوات وفق برنامج تدريبي لا يتجاوز العشرة أيام للمعلم الواحد.

أمام الحاجة الملحّة لتحسين أداء المعلّمين عمد المركز التربوي للبحوث والإنماء وبالتنسيق المباشر مع وزارة التربية والتعليم العالي إلى تطوير مفهوم التدريب والتأهيل للمعلمين، فأطلق منذ سنة 2003 مشروع «**التدريب المستمر**» للمعلمين بناءً على اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية والحكومة الفرنسية، وانطلقت ورشة عمل تربوية تجاوزت التدريب على مضمون المادة التي يتقنونها وأدخلت التكنولوجيا والتقنيات الحديثة باستعمال الكمبيوتر والإنترنت. أصبحت جميع دور المعلمين مراكز تدريب مستمر يعمل على تطويره ليضم جميع مشاريع التدريب المختصة والمتنوعة التي ينفذها المركز التربوي بالتعاون مع المديرية العامة للتربية وعدد من المنظمات والجهات الدولية.

في مجال تأهيل الكادر التعليمي في محافظتي الشمال وعكار، تمّ تنفيذ 335 دورة تدريبية[72] خلال العام الدراسي 2008-2009 غطت مختلف المواد التعليمية وموزعة على سبع دور معلمين ومعلمات في محافظتي الشمال وعكار، حضرها حوالي خمسة آلاف متدرب من كل الفئات التربوية في مراحل التعليم كافة من الروضة إلى التعليم الأساسي وصولاً إلى المرحلة الثانوية. وتم إدراج محاور تدريبية جديدة تتناول بعض المواضيع الملحة كالتقييم واستخدام المعلوماتية في التعليم ومهارات التواصل بين المعلم والمتعلم والتقنيات الناشطة المحفزة على التحصيل العلمي. من الدورات النوعية ورشة تدريب 100 أستاذ من التعليم الثانوي على تكنولوجيا المعلوماتية والانترنت ضمن مشروع وورلدلينكس-المنطقة العربية على امتداد سنتين دراسيتين ما يوازي 160 ساعة تدريب فعلي، فأنتجوا مشاريع ومستندات نشروها على مواقع الكترونية خاصة وعامة.

تتراوح نسبة الاستفادة من الدورات التدريبية المعدّة في دور المعلمين بحسب رغبة المتدربين وتوقهم إلى المعرفة والحوافز الذاتية التي تحركهم. تثبت تجربة دار المعلمين في طرابلس أن رغبة التعلم والتطور متوافرة لدى نسبة كبيرة من المعلمين الشماليين وتؤكد مسؤولة مركز الموارد في طرابلس[73] أن نسبة الالتزام بالحضور كانت مرتفعة. وتذكر أنها اضطرت أثناء فترة الاضطرابات الأمنية الأخيرة إلى تغيير مكان الدورة التدريبية إلى منطقة أكثر أمناً، ومع ذلك كابد المعلمون مشقة الحضور اليومي من جميع المناطق في فترة بعد الظهر من الساعة الثالثة وحتى الساعة السادسة من دون تسجيل أي غياب. نورد هذه المعلومة لنؤكد أن التوق للتطور والتعلم متوافر لدى الهيئة التعليمية وإذا شعرت فعلاً بالفائدة من متابعة الدورات التدريبية فهي تلتزم وتتفاعل مع الجديد والجيّد. وإذا سبق وأشرنا إلى مشكلة المعلمين المتعاقدين، التي تعتبر مشكلة حقيقية، فإنه يمكن التخفيف من النقص في إعدادهم المسبق بتأمين دورات نوعية تساهم في تنمية قدراتهم التعليمية والإدارية.

72- مشروع التدريب المستمر، خطة العمل المناطقية للعام الدراسي 2009-2010، دار المعلمين والمعلمات - طرابلس.

73- مقابلة خاصة مع مسؤولة مركز الموارد في دار معلمين طرابلس، السيدة منيفة عسّاف.

تجدر الإشارة هنا أنه تمّ تثبيت المتعاقدين الناجحين في مباراة التثبيت في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي في تشرين الأول 2010، الأمر الذي يحسن وضع المتعاقد ويشعره بالانتماء إلى المدرسة وبمسؤوليته المهنية.

مسؤولية مدراء المدارس – دراسة حالة

أعدّت وزارة التربية والتعليم العالي دورات إعداد خاصة بمديري المدارس الرسمية في لبنان، وسافر البعض منهم إلى الخارج لاستكمال الإعداد. تناولت الدورات الأسس الإدارية الحديثة ومفاهيم التواصل والاتصال والتفاعل مع البيئة الداخلية للمدرسة والمحيط، والنظرة الشمولية لدور الإدارة والهيئة التعليمية والتلاميذ وكيفية تنظيم النشاطات غير الصفية وغيرها من الطرق الحديثة في التعليم والإدارة. يلاحظ من خلال التطبيق العملي أن الأداء يتفاوت من مدير إلى آخر.

نورد هنا على سبيل المثال ثلاثة نماذج من التدخل لتبيان تأثير أداء الإدارة على حسن سير عمل المدرسة، ولتأكيد إمكانية تحسين إنتاجية المدرسة الرسمية بجهد بسيط وبالإمكانيات المتاحة.

- **متوسطة أبي الفراس الحمداني في باب التبانة:** تمّ إعداد الهيئة التعليمية على محور أساسي تربوي عام: إدارة الصف، «التقنيات الناشطة في التعليم» والمساهمة في بناء كفايات جماعية واحدة تؤسس لتشبيك المفاهيم وتوحيدها. وتمّ ذلك بناءً لطلب شخصي من مدير المدرسة توجه به إلى مركز الموارد لتحديد المواضيع الخاصة بالمدرسة وتواريخ التدريب. وكانت النتيجة إيجابية جداً بحيث تمّت دراسة حالات ومعالجة الفروق الفردية وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

- **روضة حي النزهة في أبي سمرا:** وضعت خطة لإعداد المدرسة على فترة سنتين يخضع خلالها المعلمين والإداريين لدورات تخصصية تديرها مدرّبة مختصة بعلم النفس العيادي. تناول التدريب تمارين دراسة الحالة، ورصد الحالات، بالإضافة إلى إشراك الأهل والإدارة والمعلمين، فكانت النتيجة باهرة من حيث الإداء والإنتاجية.

- **مدرسة النصر في الميناء:** تمّ الإعداد لدورات دراسة الحالات وحل المشاكل، وتم تدريب منسقي جميع المواد في المدرسة على العمل بمنهجية وطرائق موحدة، إقامة ورشات عمل لمناقشة المسابقات لمعرفة مصدر الخلل وتصنيف المشكلات ومعالجتها. كما أنه تم وضع خطة ارتكزت على النشاطات غير الصفية تدرّب على الانضباط والابداع والتعاون والمشاركة.

أوردنا هذه التجارب لنؤكد أن مقومات معالجة الخلل في التعليم في القطاع الرسمي متوافرة إذا تأمنت القناعة والرغبة في تحسين الأداء وتأمين إدارات جديّة تتجاوز المحسوبيات والوساطات غير المسؤولة بحيث يتم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب واعتماد الكفاءة والالتزام كمعيار وحيد لتعيين المديرين والهيئة التعليمية.

كما نطرح هنا موضوع **اللامركزية**، إذ إن الإجراءات الإدارية تطيل فترة الإقرار بالبدء بمشاريع تنفيذية، وغالباً ما تتجاوز الفترة المحددة للمشروع فتضيع الفرص. فصلاحية اتخاذ القرارات الإجرائية البسيطة يجب أن تعطى لمدراء المدارس وللمنطقة التربوية، فمن الضروري تخطي الروتين الإداري في العديد من الإجراءات التي لا تتطلب إذناً من الإدارة

المركزية في الوزارة، بحيث يسمح للإدارات وللمؤسسات المتوافرة في المنطقة دارسة الحاجات التعليمية في المدارس وبالاستعانة بالخبرات المتوافرة وبإشراك المحيط بهموم تعليم أبناء المنطقة بحيث تصبح المدرسة الرسمية «مدرسة الحي» منه وله، وتعتبر مسؤولية جماعية لتحسين أدائها. ومن ناحية أخرى تشرك المدرسة بالنشاطات المنظمة في البيئة المحيطة بحيث يكتمل التفاعل بين المدرسة والمحيط.

4- تعليم جيد يوفر فرص عمل ومن أهمها اكتساب المعارف والمهارات الضرورية للمنافسة في سوق العمل، ومنها بشكل أساسي التكنولوجيا واللغات الأجنبية (الانكليزية بشكل أساسي).

تفتقر المدارس المتوسطة والثانويات الرسمية في طرابلس إلى المختبرات العلمية والمعدات التكنولوجية والمعلوماتية الكافية لتأمين تعليم متين ومتكامل لأبناء المناطق الفقيرة يمكّنهم من المنافسة للدخول إلى الجامعات بمعدلات مرتفعة، خصوصاً فيما يتعلّق باللغات الأجنبية والمواد العلمية.

تشير الإحصاءات إلى تفضيل تلامذة التعليم الرسمي في طرابلس الفروع العلمية في الثانوية العامة إذ تبلغ نسب المتابعة في الفروع العلمية في الثانويات الرسمية في طرابلس 66% في الصف الثاني ثانوي مقابل 58% في التعليم الرسمي على الصعيد الوطني، و49% في الصف الثالث ثانوي مقابل 41% على المستوى الوطني، وتبلغ نسبة الملتحقين في فرع الاجتماع والاقتصاد في الثانويات الرسمية في طرابلس 39% مقابل 49% من طلاب التعليم الرسمي على الصعيد الوطني. بينما 12% فقط توجهوا نحو الآداب والانسانيات. تشير هذه النسب إلى تفضيل أبناء طرابلس للفروع العلمية على الفروع الأدبية بخلاف النسب المسجّلة في التعليم الرسمي على الصعيد الوطني.

جدول رقم 52: توزع تلاميذ المرحلة الثانوية على الفروع حسب القطاع التعليمي في طرابلس 2009/2000

القطاع		رسمي	النسبة
الصف			
الأول ثانوي		1613	
الثاني ثانوي	علوم	868	66%
	انسانيات	447	34%
			100
الثالث ثانوي	علوم عامة	277	20%
	علوم الحياة	403	29%
	اجتماع واقتصاد	535	39%
	آداب وانسانيات	156	12%
	المجموع	**4299**	**100**

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات المنطقة التربوية في الشمال

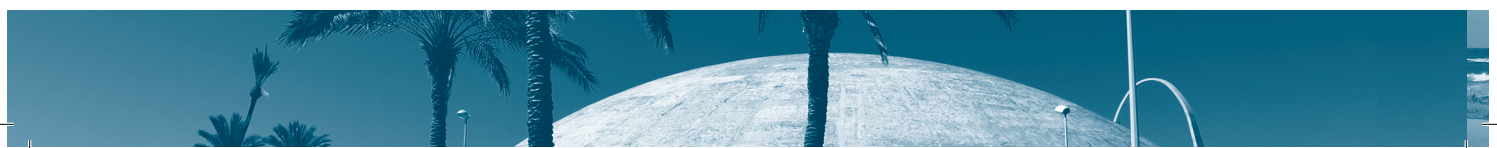

- مشكلة اللغة الأجنبية

تشكّل اللغات الأجنبية نقطة ضعف في المدارس الرسمية. فبسبب ضعف المعلّمين أنفسهم وغياب التجهيزات اللازمة (الوسائل السمعية البصريّة، المكتبات...) يعاني معظم التلاميذ ضعفاً في إتقان اللغات الأجنبية، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لتمكين وبناء قدرات ومهارات أساتذة اللغة الفرنسية بخاصة من خلال برامج التدريب المستمر والدورات الإلزامية التي يعدّها المركز التربوي في دور المعلّمين، والدورات التمكينية المنظّمة مع المركز الثقافي الفرنسي، بالإضافة إلى متابعة الحثيثة والدورية للأساتذة المكلفين بالأعمال التربوية في الإرشاد والتوجيه التابع لوزارة التربية والذين يقومون بتوجيه المعلمين في مدارسهم، وبالتنسيق مع مدراء المدارس لتنفيذ مشروع متكامل للمدرسة.

يبدو أن المشكلة تكمن أولاً في اختيار معلمي اللغة الأجنبية وبخاصة في المراحل الأولى للتعليم الأساسي، وثانياً في توفير الأساليب العصرية لتعليم اللغات، وثالثاً في تقصير الإدارة في ملاحقة ومحاسبة المعلمين والإشراف على أدائهم، بالإضافة إلى مسؤولية وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء في تأهيل المعلمين وتزويدهم بالأدوات الضرورية لإنجاح العملية التربوية في جميع المواد التعليمية حيث يتم تدريس المواد العلمية باللغة الأجنبية، الأمر الذي يتعدى مسألة إتقان اللغة واستخدامها في التواصل الشفهي والكتابي ليطال مشكلة فهم المواد الأساسية كالرياضيات والعلوم فيلجأ عندها المدرّس في معظم الأحيان إلى تفسير الدرس وترجمته إلى اللغة العربية، ويضطر التلميذ إلى حفظه غيباً عوضاً عن فهمه وصياغته بلغته.

تجدر الإشارة في هذا المجال أن هناك 3 روضات و3 مدارس في التعليم الأساسي و3 ثانويات فقط في طرابلس والميناء يدرّسون المواد العلمية باللغة الانكليزية، وجميع المدارس الأخرى تدرّسها باللغة الفرنسية، الأمر الذي يدعو للتساؤل حول المستقبل المهني لتلامذة التعليم الرسمي في مجال إدارة الأعمال والأعمال المصرفية وغيرها من المجالات التي تتطلب حكماً اتقان اللغة الانكليزية. علماً أن إدارات المدارس لديها الصلاحية باتخاذ قرار تعليم اللغة الانكليزية كلغة ثالثة في حال توفر الأموال من صندوق الأهل أو صندوق المدرسة، إنما إعفاء الطلاب من رسوم التسجيل في السنوات الأخيرة أدّى إلى إفراغ الصناديق من الأموال المتاحة للتعاقد مع أساتذة للمواد الإضافية، كما أن المشكلة نفسها ستواجه مدراء المدارس للعام الدراسي 2010-2011 إذ تمّ الإعفاء من رسوم إضافية لصندوق الأهل.

جدول رقم 53: نسبة التلاميذ في المدارس الرسمية التي تتابع الدراسة بحسب اللغة الأجنبية

المحافظة	غير مذكور النسبة	انكليزي النسبة	فرنسي النسبة
البقاع	8%	38%	54%
الجنوب	6%	61%	33%
الشمال	10%	2%	88%
النبطية	2%	38%	60%
بيروت	4%	48%	48%
جبل لبنان	5%	48%	47%
المجموع	7%	31%	62%

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، سجلات المركز التربوي للبحوث والإنماء *2008-2009*

التدخلات في مجال المواكبة الصحية للتلاميذ في المدارس والنشاطات اللاصفية.

عام 1995 أطلقت منظمة الصحة العالمية «مبادرة الصحة المدرسية الشاملة» بهدف تحسين صحة التلامذة وموظفي المدرسة والأسر وأفراد آخرين في المجتمع المحلي من خلال المدارس[74]. وقد تبنّى لبنان هذه المبادرة وتمّ انشاء «اللجنة الوطنية الدائمة للصحة المدرسية (قرار رقم 1/1312 تاريخ 1996/8/19، وتتألف من ممثلين عن وزارتي التربية والتعليم العالي والصحة العامة كرئيسين للجنة وممثلين عن الأطباء المعتمدين وعن نقابة المرضين والممرضات وممثلين عن المدارس والتلامذة والأهالي ووزارات أخرى ذات صلة وممثلين عن المنظمات الدولية وعن الجامعات والمنظمات غير الحكومية. من مهام هذه اللجنة تطوير وتفعيل الاستراتيجية الوطنية وتحديد المشاكل الصحية البارزة والأولويات الوطنية، ووضع احتياجات الإعداد والتدريب لجميع أعضاء فريق الصحة المدرسية ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية وتقييمها.

بدأ العمل في المدارس وفق «منهاج التربية الصحية وأهدافها» الذي صدر بتعميم رقم 71/م/98 تاريخ 1998/11/12[75]. وانطلق العمل بتأمين التربية الصحية المنهجية للتلامذة من خلال الأنشطة الصفيّة واللاصفية بهدف زيادة المعرفة في مجال الصحة المدرسية للمجتمع المدرسي ككل. يستهدف برنامج الصحة المدرسية التلامذة والأهالي والمحيط والهيئة التعليمية والبيئة المدرسية. وتمّ تحديد عناصر الصحة المدرسية وفق برنامج «المدارس المعززة للصحة» في منظمة الصحة العالمية وبرنامج «المدارس الصديقة للطفل» التي أطلقتها منظمة اليونيسف ومبادرة اليونسكو «تركيز الموارد نحو صحة مدرسية فعالة». وتحددت العناصر كالتالي[76]:

74- وثيقة إستراتيجية الصحة المدرسية في لبنان، وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة، نيسان 2009.

75- المصدر نفسه.

76- المصدر نفسه.

- البيئة المدرسية المادية السليمة

- البيئة المدرسية الاجتماعية النفسية السليمة

- الخدمات الطبية والتمريضية وصحة الفم والأسنان

- التربية الصحية والتوعية على الصحة من خلال التربية الصفية والأنشطة اللاصفية

- المشورة والدعم النفسي الاجتماعي

- التربية البيئية

- التربية البدنية والترفيه

- تعزيز الجو الصحي للطاقم المدرسي

- مشاركة الأهل والمجتمع المحلي في المشاريع الصحية.

إلى جانب منهاج التربية الصحية وإدماجه بالمنهاج الدراسي تقوم الهيئة المشرفة على تنفيذ البرنامج بإنشاء النوادي المدرسية الصحية-البيئية، وقد تمّ إنشاء 79 نادياً في لبنان، 14 منها في الشمال. شاركت 10 مدارس من أصل 86 مدرسة في إنشاء نادي صحي- بيئي في طرابلس.

من إنجازات برنامج الصحة المدرسية البدء بتطبيق مكننة الملف الصحي لتلامذة المدارس، الأمر الذي يساعد على رصد التطور الصحي للتلميذ نفسه ولمجموع التلاميذ في السنوات المتعاقبة، ويساهم بالتالي في مواكبة الحالات الصحية في المناطق وتكوين بنك معلومات على الصعيدين المحلي والوطني؛ ويتطلب ذلك إنشاء مراكز الرصد في الوزارة وفي البلديات المعنية.

من البرامج المواكبة لبرنامج الصحة المدرسية:

- برنامج التوعية حول مخاطر الإدمان على المخدرات بالتعاون مع مؤسسة «سكون» ومؤسسة «أم النور» وكذلك مع جامعة البلمند.

- برنامج الصحة الإنجابية بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، لم يعمم حتى الآن في جميع المدارس.

- برنامج التغذية والتربية في المدارس الرسمية وفقاً لاتفاقية تعاون مع جامعة البلمند وكلية الصحة العامة وعلومها، ومع الجمعية المسيحسة الأرثوذكسية الدولية الخيرية شمل 176 مدرسة رسمية و34.000 تلميذ من الروضات حتى التاسع الأساسي.

- الكشف الطبي المدرسي.

يتألف فريق التربية الصحية في الإرشاد والتوجيه في طرابلس من 11 مرشدة ومرشداً متفرغين لمتابعة تنفيذ البرنامج في المدارس من قبل المرشدات الصحيات المتواجدات في جميع المدارس الرسمية. بدأ العمل ببرنامج الكشف الصحي في مدارس طرابلس بالتعاون مع البلديات التي كانت تغطي تكاليف الأطباء، وتوقف هذا التعاون في العام 2008، وأصبحت العلاقة مباشرة مع نقابة الأطباء ونقابة أطباء الأسنان. ومع صدور التعاميم التي تؤكد إلزامية الكشف الطبي تحولت التكاليف إلى صناديق المدارس التي تغذي قسماً منها وزارة التربية.

بلغت نسبة تغطية التلاميذ للكشف الطبي في مدارس محافظتي الشمال وعكار 94% لكشف الأسنان والطب العام.

تمّ في العام 2009-2010 الكشف الطبي على 25.353 تلميذاً في مدارس طرابلس من صفوف الروضة إلى الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي من مجموع 27.800 تلميذ[77]. والكشف الطبي إجراء سنوي مجاني يقوم به أطباء يتقاضون بدل معاينة من صندوق الأهل أو من صندوق المدرسة.

نتائج الكشف الطبي في العام الدراسي 2009 – 2010:

بيَّن الكشف الطبي المدرسي في العام الدراسي 2009 – 2010 أن 2353 تلميذاً و4413 تلميذة يعانون مشاكل صحية مختلفة.

جدول رقم 54: عدد التلاميذ المعاينين الذين يعانون مشاكل صحية

	الذكور	الإناث	المجموع
عدد المعاينين	10.506	14.847	25.353
عدد التلاميذ الذين يعانون مشاكل صحية	2343	4413	6756
النسبة المئوية	22%	30%	27%

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات وحدة التربية الصحية الشمال

77- مقابلة مع الآنسة جنين البيك، منسقة وحدة التربية الصحية في الشمال، دائرة الإرشاد والتوجيه في وزارة التربية والتعليم العالي.

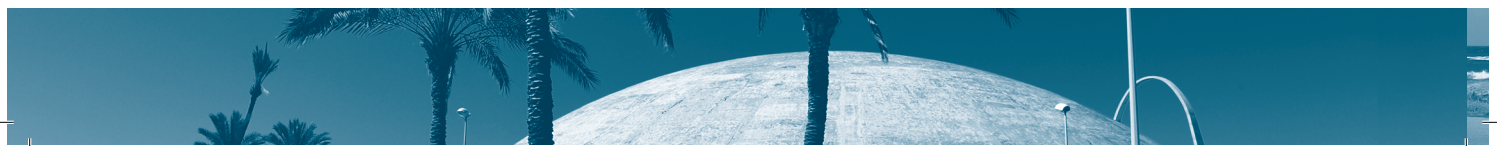

أما أبرز المشكلات فهي:

- مشكلات في الجهاز العصبي والنفسي ويتجلى بالتأتأة وبعض الحالات العصبية وهي قليلة نسبياً،

- زيادة في الوزن وهذا دليل على سوء التغذية وتمّ تسجيل 873 حالة في مدارس طرابلس،

- القمل والمشكلات الأخرى، الأمر الذي يستدعي العمل على النظافة،

- مشاكل الأذن، وسجلت 1483 حالة أي بنسبة 6.4% من التلاميذ المعاينين،

- الاصفرار والشحوب بنسبة 7%.

تتغيّر نسبة المشكلات الصحية ونوعيتها سنوياً، ومن خلال المتابعة يلاحظ أن بعض المشكلات بدأت تنحسر وخصوصاً تلك المتعلّقة بالنظافة الشخصية كالقمل والمشكلات الأخرى، إذ بفضل المتابعة والتوعية الصحية تنتشر ثقافة الصحة العامة في البيئة المحيطة بالمدارس ويؤدي ذلك إلى تحسّن في السلوك اليومي مع مراعاة أصول النظافة الشخصية.

كشف الأسنان

فقد تم الكشف على أسنان 19.692 تلميذاً في مدارس طرابلس وتبين أن 81% من الذكور و82% من الإناث لديهم أقلّه سن مصاب بالتسوس. كما تمّ تسجيل 2916 تلميذاً بحاجة لتقويم الأسنان.
من أهم المشكلات المتعلّقة بمعالجة الأسنان هي إمكانية المتابعة وتدني نسبة التلاميذ الذين يقصدون عيادة طبيب الأسنان للمعالجة. ومن المعروف أن علاج الأسنان مكلف، حتى في المستوصفات والمؤسسات الخيرية.

الكشف المتخصص

- بالتعاون مع «رواد الكشاف المسلم» أطلق مشروع «الأذن» في طرابلس. الذي شمل 10 مدارس، وقد استند الرواد في عملهم على البيانات المتوافرة في وزارة التربية والتعليم العالي- برنامج الصحة المدرسية.

- بدأ مشروع لمعالجة العيون ولكنه توقف بعد فترة من الزمن مع انتهاء التمويل.

قصر القامة

قامت شركة NOVO NORDISK التي تهتم بهرمون النمو بدراسة حول النقص في الطول في كل مدارس الشمال طالت التلاميذ من عمر 5 سنوات إلى 10 سنوات، وتبيّن أن هناك 427 حالة في الشمال.

التعاون والتشبيك مع المنظمات

الشراكة الأساسية في برنامج الطب المدرسي تمت بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة على الصعيد الوطني مركزياً، كما أن الشراكة المتينة التي بنيت مركزياً أيضاً هي بين جامعة البلمند ووزارة التربية.

على الصعيد المحلي، تقوم بعض الجمعيات بتقديم مساهمات بشكل مطبوعات أو بمعالجة موضوعات معينة.

- تقوم منظمة الصليب الأحمر بمتابعة الكشف الطبي في 10 مدارس في طرابلس.

- تقوم مؤسسة الحريري بالكشف الطبي في 6 مدارس في باب التبانة. وقد زودت جميع التلاميذ ببطاقة ممغنطة تتيح لهم المعالجة مجاناً على نفقة المؤسسة.

- جمعية أجيالنا تبنت العمل في 15 مدرسة في طرابلس.

- لم تفِ مراكز الخدمات بالتزاماتها التي سبق أن تقدمت بها.

إن العمل على مكننة المعلومات الصحية المتوافرة وتنظيمها ضمن برنامج SIS الموجود في اتحاد بلديات الفيحاء يتيح المجال للمزيد من التحليلات والقيام باستنتاجات مهمة حول صحة الأطفال في المنطقة؛ وبالتالي يمكن وضع خطة استراتيجية صحية مستندة إلى شبه مسح شامل، ويمكن على ضوئها تفادي بعض الأمراض ومعالجة الأطفال وتدارك المشكلات الصحية المحتملة. إنما لم يفعّل حتى الآن هذا البرنامج بالرغم من توفره.

إن برنامج الصحة المدرسية برنامج فعال ويساهم في رفع الوعي الصحي في البيئة المحيطة ويتدارك الخطر منذ الصغر، ويؤمن قاعدة معلومات غنية جداً ويتسم بالجدية.

دور البلديات في السياسات التربوية

يتيح قانون البلديات في لبنان للبلدية صلاحيات واسعة بسبب طابع عملها في الشأن العام، وينص المرسوم الاشتراعي رقم 118 الصادر سنة 1977 على دور المجالس البلدية في «المساهمة في نفقات المدارس الرسمية وفقاً للأحكام الخاصة بهذه المدارس» كما ينص على أنه « يجوز للمجلس البلدي ضمن منطقته أن ينشئ أو يدير بالذات أو بالواسطة أو يسهم أو يشارك في تنفيذ الأعمال التالية: المدارس الرسمية، دور الحضانة، المدارس المهنية كما يجب على المجلس البلدي الموافقة في حال إنشاء المدارس الرسمية والمستوصفات.إلخ... ويؤكد وزير الداخلية الأستاذ زياد بارود في مداخلة ألقاها في «منتدى التعليم واقع وآفاق» نظّمته الحركة الاجتماعية في 31 آذار و1 نيسان 2006 في الجامعة الأميركية في بيروت،»أن تدخّل البلديات في مسألة التعليم ممكن أن يكون على مستوى إنشاء المدارس، وأيضاً على مستوى الإسهام والمراقبة في الإدارة، رسمية كانت أم خاصة، بالإضافة إلى المساهمة من خلال تخصيص البلدية جزءاً من موازنتها من تجهيزات ومستلزمات لتحسين المدارس الرسمية».

تبنى **اتحاد بلديات الفيحاء** عبر **برنامج التنمية المحلية** برنامج معالجة التسرّب المدرسي بالتعاون مع البلديات ووزارة التربية والهيئة الاستشارية العليا لمجالس الأهل والجمعيات الأهلية الفاعلة، وذلك بهدف إيجاد وسائل لمكافحة هذه الإشكالية[78]. تشكلت لجنة موسعة حول اتحاد بلديات الفيحاء ووضعت أهداف محددة لعملها ومن أهمها: تشكيل حركة ضغط للمطالبة بتطبيق القوانين المتعلقة بالتربية وعمالة الأطفال. وتشكيل لجنة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة مشاريع ونشاطات تربوية واجتماعية لمكافحة التسرّب المدرسي.

على الصعيد العملي نفذت **بلدية طرابلس** دورات الدعم المدرسي الصيفية، وساهمت بدفع نفقات التجهيز والتشغيل لمعهد العلوم التطبيقية والاقتصادية، وقامت ببناء صفوف في مدرسة مي الرسمية لاستيعاب طلاب الجديدة وفرح أنطون، كما ساهمت ببرامج الطب المدرسي، ودفعت الأقساط عن مئات الطلاب في عام 2006 قبل المبادرة السعودية، وتقدّمت البلدية بأرض لبناء معهد CNAM.

وقام اتحاد بلديات الفيحاء في عام 2010 بورشة عمل شاملة لوضع الخطة الإستراتيجية لتنمية طرابلس، الميناء والبداوي وانتهت حالياً من المرحلة التشخيصية الأولية على أن يستتبع ذلك مرحلة المناقشة العامة للوصول إلى وضع الخطة الاستراتيجية النهائية. أفردت د. مهى كيّال منسّقة محور الحياة الاجتماعية في الفيحاء فصلاً كاملاً لتوصيف الوضع التعليمي في جميع مراحله في مدن اتحاد بلديات الفيحاء، على أمل أن تترجم هذه الجهود إلى خطوات عملية وفعالة تأخذ البلديات على عاتقها اتخاذ القرارات وتمارس صلاحياتها لتحسين أداء المدرسة الرسمية بالتعاون مع وزارة التربية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وذلك في ضوء رؤية استراتيجية محدّدة المعالم والأهداف الآنية والبعيدة المدى.

في مجال التدريب المهني

أنشأت الدولة اللبنانية «**المؤسسة الوطنية للاستخدام**» بموجب مرسوم اشتراعي رقم 77/80 ، تتبع مباشرة لوصاية وزارة العمل، ويتكون مجلس إدارتها من وزير العمل رئيساً وأربعة مديرين عامين يمثلون القطاع العام أعضاء: مدير عام وزارة العمل، رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء، ممثل عن الجامعة اللبنانية ، مدير عام التعليم المهني والتقني، خمسة أعضاء يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية وثلاثة أعضاء يمثلون الاتحاد العمالي العام.[79]

من مهام المؤسسة إيجاد فرص عمل العمل ورفع مستوى اليد العاملة عبر تدريب مهني معجل. تتعاقد المؤسسة مع مراكز تدريب في المحافظات كافة، وفي طرابلس تمّ التعاقد مع «**الجمعية الخيرية الإسلامية وإسعاف المحتاجين**» لتأهيل العمال للعمل في مجال النجارة العربية، تمديدات كهربائية للأبنية، حدادة إفرنجية، مساعد طاه، مساعدة حادقة أطفال، طباعة وبرمجة كومبيوتر. يتخرّج سنوياً من هذه الدورات ما بين 80 و120 عاملاً.[80]

78- سميرة بغدادي، عضو مجلس بلدية طرابلس، عرض أعمال اللجان البلدية للحد من التسرب المدرسي، منتدى الحركة الاجتماعية «التعليم واقع وآفاق» في 31 آذار1- نيسان 2006، الجامعة الأميركية.

79- الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة الوطنية للاستخدام.

80- د. كاترين لوتوما.

وتتعاقد المؤسسة الوطنية للاستخدام مع «**الحركة الاجتماعية**» لتنظيم دورات تدريب على تصفيف وتزيين شعر نسائي وميكانيك سيارات بالإضافة إلى عامل حلويات وتجميع كمبيوتر. ويتراوح أعداد المنتسبين إلى الدورات بين 30 و120 متدرب أي بمعدل وسطي 60 متدرباً سنوياً في طرابلس، ويدخل إلى سوق العمل سنوياً بمعدل وسطي 30% من المتدرّبين. يتضمن التدريب بالإضافة إلى التدريب المهني برنامج التدريب الاجتماعي الذي يتناول مواضيع مختلفة كحل النزاعات، وقبول الآخر، والحقوق الاجتماعية الاقتصادية وذلك تسهيلاً لعملية الاندماج في سوق العمل والمجتمع.

تجربة مؤسسة رينيه معوض مشروع *Access Mena* - دراسة حالة

أنشىء مركز تعليم الأطفال العاملين في آذار *2005* بالتعاون بين مؤسسة رينه معوض من جهة ومنظمة آرشي الإيطالية من جهة أخرى واستمر العمل فيه حتى عام *2008*.

وفر المركز الكائن في أكثر المناطق حرماناً في طرابلس – باب التبانة خدمات عديدة: دورات تنمية مهارات وتدريب مهني وتوجيهي ومتابعة نفسية وخدمات صحية وتربوية ويستهدف المركز كذلك الأطفال الذين هم في خطر التسرّب من المدرسة لأسباب مالية أو لصعوبة في التعلم.

جدول رقم *55*: عدد الأطفال المستفيدين من خدمات المركز في السنوات الثلاث *2005-2008*

	2006 -2005	*2007 - 2006*	*2008 - 2007*
صفوف محو أمية	*151*	*46*	*69*
صفوف الكمبيوتر	*151*	*46*	*69*
تدريب حرفي	*151*	*46*	*69*
إعادة الالتحاق بالمدرسة	*33*	-	*15*
Remedial sessions	*43*	*20*	-
مساعد طباخ	*13*	*10*	-
تقني كهرباء	*13*	*17*	*10*
حلاقة وتزيين نسائي	-	*21*	*16*
المجموع	*256*	*114*	*110*

المصدر: مؤسسة رينيه معوض، مشروع *Access Mena*، تقرير تقييمي

من جهة أخرى، أعادت **بلدية طرابلس** تأهيل وتوسيع مبنى مركز التأهيل المهني المعجّل للشباب في ساحة النجمة، وذلك بالتنسيق مع منطقة رون ألب في فرنسا ولم ينتهِ حتى كتابة هذا التقرير تجهيز المكتب. تم تنظيم دورتين تدريبيتين في مجال البناء ضمن المشروع نفسه في مبنى المدرسة المهنية في منطقة القبة، تخرّج منهما 35 عاملاً وذلك بمشاركة الحركة الاجتماعية ومؤسسة الصفدي.

كما ساهم مشروع «آرت غولد» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في مشروع إعداد عاملات صحيّات في منطقتي التبانة وجبل محسن وربطهنّ بالمراكز الصحية بالتعاون مع جمعية «تعاون وتنمية وصحة» التي تنشط في المجل الصحي في منطقة التبانة.

يبدو أن برامج التأهيل المهني للأطفال المتسربين وللعمال غير المهرة تلقى نجاحاً في تنمية مهارات العمال وتمكينهم ومساعدتهم في إيجاد فرص عمل تساهم في تحسين مستوى معيشتهم وتفتح أمامهم مجالات التقدم والمثابرة. ترتبط مسألة نجاح دورات التدريب باختيار المهن للتدريب عليها بحيث تتناسب مع متطلبات سوق العمل ورغبة ومهارة المتدرّبين والجدّية في التعاطي مع الموضوع.

قصص نجاح

تظهر بعض النماذج الناجحة مدى فعالية التدخل التدريبي في تغيير حياة الفقراء، فعلى سبيل المثال نذكر ثلاث حالات لأشخاص تدرّبوا في الحركة الاجتماعية ضمن برنامج التدريب المهني والاجتماعي للشباب:

- سعاد: (18 سنة) تسرّبت من المدرسة من الصف السابع الأساسي، وتابعت دورة تزيين وتجميل نسائي لفترة 6 أشهر في مركز الحركة الاجتماعية وتابعت مرحلة التدريب في صالون للتجميل. تملك حالياً صالوناً للتجميل في دبي- الإمارات العربية المتحدة- وتعمل على توسيع عملها وتأمين فرص عمل لزميلات لها في المهنة.

- أحمد: تدرّب على تصليح ميكانيك السيارات، وبمهارته ومصداقيته تمكّن من استلام وإدارة كاراج لتصليح السيارات لوحده.

- 10 أشخاص تدربوا في مجال العمل الفندقي وحصلوا على إفادات من المؤسسة الوطنية للاستخدام، تمكّنوا من الانتساب إلى المعهد المهني الرسمي وتخرّجوا من المعهد بشهادة البكالوريا الفنية BT.

إن هذا النوع من التدخّل يعطي ثماراً وأثبت نجاحه، إنما حجم التدخل في لبنان عموماً وفي طرابلس خصوصاً لا يزال متواضعاً أمام الحجم الكبير للمتسرّبين، وحجم العمالة الشابة غير الماهرة. تتعدد الجمعيات المتدخلة في مجال التدريب المهني، وتضع كل جمعية برنامجها التدريبي في المنطقة التي تعمل فيها. وتقدّم الحكومة المساعدة عبر المؤسسة الوطنية للاستخدام بتأمين إفادات التعليم المهني المعجّل، وتوفير الدعم المادي للمتدربين بقيمة 600 ألف ليرة لبنانية عن كل متدرب ولكل دورة. ومن مهام هذه المؤسسة دراسة السوق والقيام بالتوجيه المهني والتقني لمجمل المؤسسات التعليمية بكامل مستوياتها لكي تتناسب مخرجات التعليم مع حاجات السوق. لم يفعّل الدور الأخير للمؤسسة التي اكتفت بإصدار بعض الدراسات وآخرها تيويم دراسة احتياجات سوق العمل عام 2000 نفذتها المؤسسة بالتعاون مع مكتب العمل الدولي ILO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. ودراسة حول علاقة التعليم العالي بسوق العمل نفذتها المؤسسة مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ESCWA. فبغياب المعطيات الإحصائية والدراسات الاستشرافية عن التطور في سوق العمل اللبناني والعربي يغيب التخطيط والإرشاد لتوجيه الطلاب والعمال نحو الاختصاصات المهنية المطلوبة والتي تساهم في الحدّ من البطالة بسبب الخلل بين العرض والطلب في سوق العمل.

أما من ناحية تفعيل التدريب المهني للمتسرّبين وإعادة تأهيل العمال غير المهرة، فيتطلب حملة وطنية تشترك فيها جميع الهيئات المعنية من وزارة التربية، مديرية التعليم الابتدائي ومديرية التعليم المهني والتقني، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، البلديات والجمعيات العاملة في هذا المجال. تقوم الحملة تحت شعار تأهيل وتدريب العمال بالتعرّف وتحديد المتسّربين من التعليم العام، الاتفاق مع المؤسسات التي تستخدم قاصرين وعمالاً غير ماهرين، تأمين برامج تأهيل ذات مضمون ومهارات متطورة، دراسة السوق وتأمين فرص عمل للمتخرجين. فالمبادرات الفردية التي تقوم بها الجمعيات والتي أثبتت نجاحها، تقتصر على عدد محدود من المتدربين، بينما إذا تم تفعيل الأمر على الصعيد الوطني وبمؤازرة من جميع الأطراف المعنية والممثلة أصلاً في مجلس الإدارة للمؤسسة الوطنية للاستخدام، فقد تصل مخرجات التدريب والتعليم إلى مستويات أفضل، وتكون بداية للحد من البطالة ومن التسرب المدرسي في آن معاً.

خلاصات عامة

غالبا ما تسترجع خلاصات البحث نقطة الانطلاق. لقد انتقل التقرير من مرور سريع ومضمر على المفاهيم إلى استعراض الخطط الوطنية ثم المحلية. كما تنقل بين متابعة سياق التخطيط ومضمونه، إلى التدخلات الفعلية، وتتبع برامج ومشاريع مختلف المتدخلين، وعرض بالتفصيل لبعض الحالات الخاصة. فما هي الخلاصات العامة التي توصل اليها؟

1- أول هذه الخلاصات، أن حجم مشكلة الفقر والحرمان في طرابلس كبير ومعقد ومتعدد الأبعاد والتجليات. وبالتالي لا يصح وصف الوضع بأن هناك جيوباً للفقر والحرمان في طرابلس، يمكن عزلها عن بقية المدينة، والتعامل معها موضعياً من خلال مشاريع محدودة النطاق. الأصح القول ان ظاهرة الفقر والحرمان المتعدد المظاهر، واسعة الانتشار في المدينة، إلى درجة يستحيل معها فصل سياسات مكافحة الفقر والحرمان فيها عن مسار عملية التنمية الشاملة في المدينة كلها. وبالتالي فإن المطلوب هو وضع خطة متكاملة للتنمية المحلية في طرابلس يكون محورها مكافحة الفقر والحرمان، في تجلياته المكانية والاجتماعية (الفئات)، ورفع مستوى معيشة السكان.

2- ثاني هذه الخلاصات، هو أنه لا يمكن التصدي لبعض إبعاد الفقر وإغفال أبعاد أخرى. وبكلام آخر، إذا كان النقد الاجتماعي للنظرات الاقتصادوية يركّز على أن دفع عجلة النمو الاقتصادي غير كافية لتحقيق التنمية والحد من الفقر (بالضرورة)، فإنه في المقابل يفترض بجميع الفاعلين التنمويين في المجال الاجتماعي على نحو خاص، أن يدركوا أن التركيز على الجانب الاجتماعي حصراً، وإغفال البعد الاقتصادي، هو خاطئ بدوره، ولا يعطي النتيجة المرجوة في مكافحة الفقر. وفي هذا السياق، فإن حجر الأساس في مكافحة الفقر المديني (في مدينة طرابلس تحديداً) يتطلب ايلاء عناية خاصة للبعد الاقتصادي، وجعل مسألة تنشيط الاقتصاد المحلي في إطار اقتصاد وطني متوازن مكانياً وقطاعياً، حجر الأساس في مكافحة الفقر، وتحديدا ان يجري الانتقال من الحلول الرعائية لتخفيف آثار الفقر من خلال آليات توزيعية، إلى حلول تمكينية يقع في صلبها توفير فرص عمل منتج ولائق لسكان المدينة، بالتشديد على نمط من النمو المولد لفرص العمل.

3- ثالث هذه الخلاصات، وارتباطاً بالخلاصتين السابقتين، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال «مقاربة المشروع»، ومن خلال التدخلات الموضعية والنمطية الشائعة (مشاريع هنا وهناك، توزيع مساعدات، بعض الدعم المدرسي، مشاريع إقراض صغير...الخ). فهذه التدخلات على أهميتها غير كافية. إن المدخل الصحيح لمعالجة مشكلات طرابلس هي في تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة المولدة لفرص عمل والمولدة لدينامية اقتصادية واجتماعية تجعل من طرابلس مجددا عاصمة ونقطة استقطاب لأقضية الشمال كافة. اما النشاطات الأخرى من النوع المشار اليه في الأسطر السابقة، فعليها ان تتمفصل على هذه المشروعات الكبيرة (للقطاع العام والخاص على السواء)، لكي تكون ذات أثر فعلي ومستدام.

4- الخلاصة الرابعة، واستكمالاً لما سبق، وكما جرى توضيح ذلك في سياق التقرير، فإن مسار التدهور في وضع مدينة طرابلس بدأ من تهميشها سياسياً على امتداد العقود الماضية. فقد فقدت المدينة صوتها وأدوات المدافعة والمناصرة والضغط التي تمكنها من الدفاع عن حقوقها وحقوق سكانها. إن العلاج يجب أن يبدأ من هنا أيضاً، إذ دون أن يكون للمدينة صوت قوي، وشخصية معنوية مستقلة وحاضرة دائماً، تمثل المقيمين فيها، تعبئ قدراتهم، وتثير حماسهم، وتفاوض باسمهم الحكومة

المركزية، فلن تكون النتائج مرضية وقابلة للاستدامة ايضا.

5- الخلاصة الخامسة، في السابق لم تكن طرابلس على قائمة الأولويات التنموية المركزية. وبسبب التوترات الأمنية أصحبت محل اهتمام الدولة والمانحين على السواء. لذلك يتوافر لطرابلس اليوم الحد الأدنى من الاهتمام المركزي، وكذلك هي محط اهتمام الدول المانحة والمنظمات الدولية. لكن الجانب السلبي هو أن المتدخلين والمتطوعين لمساعدة المدينة لا ينسقون في ما بينهم بالقدر اللازم، ولا يعتمدون مناهج وأولويات منسجمة في تدخلاتهم. اضف إلى ذلك أن الهيئات والقيادات المحلية لم تنجح حتى الساعة في تشكيل إطار واحد للتنسيق في ما بينها (إن التنافس السياسي على العمل الاجتماعي هو من ميزات المدينة مع ما يحمله من آثار سلبية)، وكذلك لم تنجح في أن تشكل إطاراً موحداً للتفاوض مع المانحين والجهات الخارجية. لذلك تتسم التدخلات بشيء من الفوضى، والازدواجية، وأحياناً عدم الملاءمة مع أولويات المدينة الحقيقية.

6- الخلاصة السادسة، هي ضرورة العمل على تغيير صورة طرابلس الخارجية بصفتها ذات أمن هش معرض في أي لحظة للانتكاس، وبصفتها مدينة تعيش – في بعض أحيائها على الأقل – في زمن غير الزمن اللبناني. واذا كان سكان المدينة وابناؤها يعرفون تماماً أن هذه الصورة مشوهة ولا تعبر عن صورة المدينة الحقيقية، إلا أن الطريق إلى تغييرها يجب أن تبدأ من الاعتراف بمكامن الخلل الحقيقية في صورة المدينة كما تظهر في عيون سكانها أنفسهم، وفي الحراك الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المفقود أو الضعيف فعلياً، وفي الانفتاح المحدود والمقيد بالكثير من المحرمات ذات المنشأ السياسي، والتي تؤدي إلى تآكل المدينة من الداخل، وتبرر صورتها السلبية في عيون الآخرين.

7- الخلاصة السابعة والأخيرة، وهي أنه على الرغم من كل ما سبق ذكره من ملاحظات نقدية، فإن طرابلس تختزن من الامكانيات والطاقات البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ما يجعلها قادرة على اطلاق دينامية تنموية تعطي نتائج فعلية في وقت قصير نسبياً (من ثلاث إلى خمس سنوات). والطريق إلى ذلك باعتماد سياسات اجتماعية، وسياسات للتنمية الاقتصادية المناطقية، مناسبة على الصعيد الوطني، ويمر أيضاً بتبلور قيادة تنموية قوية في طرابلس نفسها تؤمن بالمشاركة، وتكون عقلها، وعينها، وصوتها، وذراعها التنموية.

هذه هي الخلاصات الأساسية، أما ما يمكن أن يتفرع عن ذلك من خطوات مباشرة ومحددة، فذلك امر يمكن استخلاصة بدرجة كافية من الوضوح من سياق التقرير، ومن التقارير الأخرى المنتجة من قبل باحثين وجهات أخرى، والتي تحتوي على الكثير من الأفكار المفيدة والهامة. اما اقتصارنا على ذكر هذا النوع من الخلاصات العامة، فإنما يعود إلى أنه غالبا ما نعطي الأهمية للتفاصيل على حساب القضايا الأساسية، لذلك ركزنا في نهاية هذا التقرير على الأساسيات التى تغفل أو تهمل عادة، مع أنها الشرط الضروري لكسر الحلقة المفرغة للفقر والتهميش والتراجع العمراني والحضري الذي تعيشه طرابلس، وكي لا نعود بعد خمس سنوات إلى طرح القضايا نفسها، سائلين أنفسنا: ما الذي أغفلناه منذ خمس سنوات؟؟

الملاحق

جدول بالنفقات المرصودة في الموازنات العامة ذات الطابع الاجتماعي

جدول بالنفقات المرصودة في الموازنات العامة ذات الطابع الإجتماعي

(بمليارات الليرات)

	وزارات ذات شأن تربوي وثقافي	وزارة الصحة العامة	وزارة الشؤون الاجتماعية	التقاعد وتهايئة الخدمة	مجموع الإنفاق الاجتماعي (بما فيها التقاعد)	نسبة الإنفاق الاجتماعي من نفقات الموازنة ماعدا خدمة الدين	نسبة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي
قانون موازنة ١٩٩٤	338	124	52	200	714	25.98%	4.82%
قانون موازنة ١٩٩٥	467	159	68	320	1,014	30.25%	5.62%
قانون موازنة ١٩٩٦	408	150	88	340	986	25.56%	4.83%
قانون موازنة ١٩٩٧	582	160	95	452	1,289	34.53%	5.63%
قانون موازنة ١٩٩٨	684	261	94	520	1,559	37.84%	6.36%
قانون موازنة ١٩٩٩	660	251	68	744	1,723	38.33%	6.94%
قانون موازنة ٢٠٠٠	707	274	93	875	1,949	41.56%	7.85%
قانون موازنة ٢٠٠١	863	315	107	878	2,163	38.62%	8.59%
قانون موازنة ٢٠٠٢	833	290	106	900	2,129	43.68%	8.17%
قانون موازنة ٢٠٠٣	826	285	100	1,000	2,211	48.07%	8.07%
قانون موازنة ٢٠٠٤	904	345	109	1,100	2,457	48.37%	7.53%
قانون موازنة ٢٠٠٥	905	360	87	1,200	2,552	41.84%	7.71%

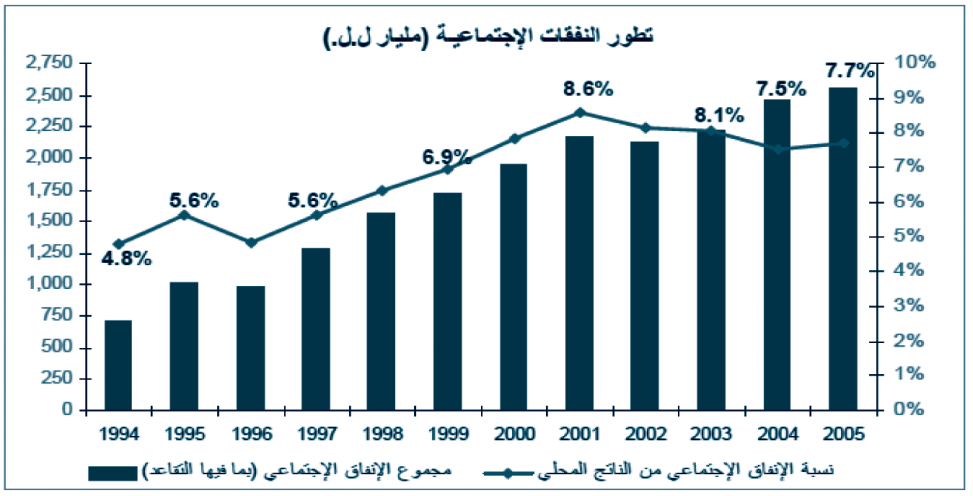

المراجع المعتمدة في الدراسة

- المخطط التوجيهي التفصيلي لطرابلس، المينا، البداوي، وراسمسقا، المهندس ديران هرمنديان، 2001.

- تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولى 2007.

- البحث الاجتماعي السريع، مشروع التنمية الاجتماعية، إعداد أميمة جدع، مجلس الإنماء والإعمار، 2006.

- مشروع خطة التنمية الإستراتيجية مرحلة التشخيص الأولي، محور البيئة، اتحاد بلديات الفيحاء، إعداد فريق الخبراء المحليين، 2009.

- خارطة الفقر البشري احوال المعيشة في لبنان: 2004. وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، مشروع بناء القدرات للحد من الفقر – بيروت.

- برنامج عمل الحكومة اللبنانية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة مجالات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. الجمهورية اللبنانية، كانون الثاني 2007.

- الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، الطبعة الثانية، مجلس الإنماء والاعمار، تشرين الثاني 2005.

- التقرير السنوي لعام 2007 ، وزارة الشؤون الاجتماعية.

- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم العالي، 2010.

- الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، ، 2007.

- الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان: واقع وآفاق، وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة فافو، 2004.

- بيانات السجل التجاري في طرابلس.

- Pauvreté et conditions socio-économiques à Al-Fayha'a: Diagnostic et éléments de stratégie, Dr. Catherine Le Thomas, Dec. 2009.

- ميادة بيدس، مجلة عالم التجارة، العدد 9، أيلول 2009.

- دراسة لمؤسسة التمويل الدولية «IFC» نشرتها صحيفة الأخبار، عدد الخميس 25 أيلول 2008.

- مقدمة برنامج عمل الحكومة اللبنانية لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة مجالات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، 2007.

- سجلّات مكتب «جمعية حماية الأحداث في لبنان» في قصر العدل في طرابلس. مقابلة مع المرشدتين: علا ياسين وإيليان بطرس

- التقرير السنوي لبيت الزكاة والخيرات للعام 2009 ، طرابلس.

- منتدى «التعليم واقع وآفاق»، الحركة الاجتماعية، 31 آذار و1 نيسان، الجامعة الأميركية، بيروت.

- IOM: International Organization for Migration. Assessing Basic Socio-Economic Indicators in Northen Lebanon: RAP for planning the Development of Vulnerable Communities. 33 P.

- الأبنية المدرسية الرسمية 2001-2008 إعداد الوحدة الهندسية للتنسيق ومتابعة المشاريع، وزارة التربية والتعليم العالي.

- مشروع التدريب المستمر، خطة العمل المناطقية للعام الدراسي 2009-2010 ، وزارة التربية والتعليم العالي، دار المعلمين والمعلمات- طرابلس.

- وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة، وثيقة إستراتيجية الصحة المدرسية في لبنان، نيسان 2009.

المواقع الالكترونية

- موقع مجلس الإنماء والإعمارتقرير تقدم العمل www.cdr.gov.lb/arabic/progress_reports/pr102009/index.asp

- موقع إدارة الإحصاء المركزي، نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات.http://www.cas.gov.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=37

- الموقع الإلكتروني لتعاونية موظفي الدولة http://www.mfe.gov.lb/gen_info.shtml

- الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للإسكان http://www.housing-institute.com

- الموقع الالكترونية المركز التربوي للبحوث والإنماء http://www.crdp.org

- الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة العامة http://www.moph.gov.lb

- الموقع الإلكتروني لمجلس الإنماء والإعمار، تقرير المناطق:
http://www.cdr.gov.lb/arabic/select_projects_geo_action.asp

- الموقع الإلكتروني لمصرف لبنان http://www.bdl.gov.lb

- الموقع الإكتروني لاتحاد بلديات الفيحاء، خطة التنمية الاستراتيجية، http://www.urbcomfayhaa.gov.lb.htm

- الموقع الالكتروني لـ»كفالات» http://www.kafalat.com.lb

- الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة http://www.moph.gov.lb/pdf

- الموقع الالكتروني لوزارة العدل:/http://ahdath.justice.gov.lb/PDF

- الموقع الالكتروني للصندوق المركزي للمهجرين: http://www.cfd.gov.lb

- الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء- الهيئة العليا للإغاثة: http://www.rebuildlebanon.gov.lb

- الموقع الإلكتروني للمركز التربوي للبحوث والإنماء
http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-

- الموقع الإلكتروني لمجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدم العمل:
http://www.cdr.gov.lb/arabic/progress_reports/pr102009/index.asp

- الموقع الإلكتروني لمؤسسة رينيه معوض: http://www.rmf.org.lb/.html